RÜLÜ
849

في الكلام

كتاب الحدود للكوشيني

تعلم قوام الخط يا ذا التادب
والزم لم التعليم في كل مكتب
فان كنت ذا مال فخطك زينة
وان كنت محتاجا فافضل مكسب

اذا اصفت المودة واستقامت
فلا تجزع وان بعد اللقاء
وان يكن الزمان اغاب وجهي
فلن يغب المودة والصفاء
ولم يزل الثناء عليك مني
مع الساعات يتبعه الدعاء

الطرماح

ولما راى ان الاسى غير دافع عن المرء مقدور امر الامر سلما
هممت بان لا اطعم الدهر بعدهم حياة فكان الصبر ابقى واكرما

استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الاول الاخر الظاهر
الباطن يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شيء قدير

ابو يزيد البسطامي اسمه
طيفور العيسوي

Mikrofilm Arşivi
1531

كتب بعضهم لصديق له
وراء مضيق الخوف متسع الامن واول مفروح به اخر الحزن
فلا تياسن [illegible] منك يوسفا خزاينه بعد الخلاص من السجن

وقال اخر تعزيه
انا نعزيك لا انا على ثقة من الحياة ولكن سنة الدين
فما المعزى بباق بعد صاحبه ولا المعزي ولو عاشا الى حين

وعزى رجل اخر فقال لا اراك الله بعد مصيبتك ما ينسيكها
ومن التاسي والتسلي ما كتب به بعضهم لصديقه وقد ماتت والده
من قد اعان الله على الرزيه بحسن البقيه وسهل سبيل التسليه
بعظم الرزيه وجعل الموهوب اعظم من المسلوب ما مات
من خلفك ولا غاب عن اهله من استخلفك فان تكن
ابدينا بالامس امسكت على القلوب خوف انصداعها
وانزعاجها فقد مسحت اليوم على الصدور انشراحها وانفراجها
ولين سخنت عيون عند حدوث الحادث فقد قرت العيون
عند انتصاب الوارث

ويعزى المسلم بالكافر الذمي اعظم الله اجرك وصبرك والكافر بالمسلم
غفر الله لميتك واحسن عزاك والذمي بالذمي اخلف الله عليك
ولا نقص عددك
وتوفي للرشيد ولد في ليلة وولد [illegible]
اخر فدخل على الميت فدخل عليه عبد الملك والناس متحيرون بين
ان يعزوه وان يهنوه فقال عبد الملك بارك الله يا امير المومنين
فيما ساءك ولا ساءك فيما يسرك وجعل هذه لهذه ثوابا للشاكرين
واجرا للصابرين

لهفي لفقد اناس قد الفتهم والموت غيب عن عيني محاسنهم
وكنت في الناس مسرورا برويتهم فاصبحوا لا ترى الا اماكنهم

كتاب الحدود للخطيب القزويني ١

رحمه الله تعالى

كبيكج كبيكج كبيكج

هو المعطي

من نعم الله على عبده الفقير سليمان بن يوسف الحسيني

فعل ما يترتب عليه اباحة او ثواب مجرد

الكرم ايثار الغير بالخير

فعل الطهر او حصوله في محل التطهير

الحلم التغافل والكرم اذا قدر عفو

٨٤٩

ارسل الامام علي بن ابي طالب

باب للامير يكتب على بيضة بنت يومها

وهذا ما يكتب سلوكه لمولده نقش

نقش لنقش لمقفنجار ٢

رب يسر واختم بخير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الخالق وحده وصلى الله على خير خلقه محمد وعلى آله وسلم تسليما
هذا كتاب يشتمل على ذكر الحدود الكلامية والفقهية والى الله تعالى
الرغبة في التوفيق لاصابة الحق واجتناب الباطل انه القادر على ذلك
وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا قوة الا به باب الحدود التي تختص بعبارات
المتكلمين والفقهاء وما يستعملونه في مسائلهم فصل في بيان حد الحد وحقيقته
وحقيقة الشيء ذاته ونفسه وعينه ولا فرق بين الحد والحقيقة في قول
ابي الحسن وفرق القاضي ابو بكر بينهما فقال الحقيقة هي نفس الشيء
وذاته وعينه واما الحد فهو القول المفسر لاسم المحدود على وجه
يحصره على معناه ويمنع من دخول ما ليس منه ومن خروج ما هو منه فعلى هذا
الحد هو العبارة الدالة على المحدود والحقيقة هي نفس الشيء وذاته وحد
الحد القول الجامع المانع لاطراده وانعكاسه لان كل ما كان جامعا
مانعا لصفات المحدود فهو حد وما ليس بجامع مانع فليس بحد فصل
في بيان معنى الحاد الحاد هو المفسر للمحدود وقيل الحاد من له الحد
كما ان العالم من له العلم والضارب من له الضرب فصل في بيان معنى المحدود
المحدود من تعلق به الحد وهذا صحيح لان كل ما تعلق به الحد فهو محدود
وما لا يتعلق به الحد فليس بمحدود وقيل ما ضرب له الحد فصل في بيان حد
العلم العلم هو المعنى الذي يستحق ان يشتق لمن قام به اسم العالم ...
النفس وهذا صحيح لكونه مطردا منعكسا وانما قلنا يستحق احترازا ان
لو لم يفعلوا الاشتقاق فهو ... وهذا حد شيخنا ابي الحسن رحمه الله وقال
مرة اخرى حد العلم ما اشتق اسم العالم منه بعد استقرار اللغة وقولنا
بعد استقرار اللغة يقوم مقام قوله يستحق وقال ايضا حد العلم
ما اوجب لمن قام به كونه عالما وقال القاضي رحمه الله حد العلم معرفة المعلوم على ما
هو

العالم

2

به وهذا صحيح لان كل علم معرفة وكل معرفة علم وما ليس بعلم فليس بمعرفة وما
ليس بمعرفة فليس بعلم نحو القدرة والارادة ونحو ذلك من المعاني فلذا اطرد
وانعكس وجب القول به وقيل حد العلم ما يعلم به العالم وهذا خطأ لانه لا يصح ان
يعلم الا بالعلم ولهذا قلنا انه لا يصح ان يكون القديم سبحانه عالما لذاته
لان ذاته ليست بعلم خلاف ما قاله ابو الهذيل انه عالم وعلمه ذاته وهذا
غلط لان ذاته مخالفة للعلوم كلها وما خالف العلوم لا يصح ان يعلم العالم
كالقدرة والارادة وقيل حد العلم ما يعلم به المعلوم وقيل حد العلم ادراك
المعلوم وقيل درك المعلوم وهذا صحيح اذا قلنا ان الادراك ليس بمعنى
زايد على العلم وان قلنا ان الادراك معنى زايدا على العلم فليس بصحيح لانه قد
يعلم الشيء من لا يدركه وهو الاعمى يعلم الشيء ولا يدركه وقد يدرك الشيء من لا
يعلمه وهو الطفل يجد الالم وان لم يعلم وعلى القولين جميعا غير اولى لان
لفظ الادراك مشترك بين العلم وغيره قال الله تعالى قال اصحاب
موسى انا لمدركون اي ملحقون ويقال ادرك الغلام اذا بلغ وادركت
الثمرة اذا نضجت وادركت زمن بني فلان اذا كان موجودا في زمنهم و
قيل حد العلم تبيين المعلوم على ما هو به وهذا ليس بالمرضي لان لفظ
التبيين مستعمل في غير العلم تقول بان لي سور المدينة اذا ظهر وبانت
المراة من زوجها اذا طلقت وبان اللحم من العظم اذا انفصل عنه ولان
التبيين يقتضي التفعل وذلك لا يصح في صفة القديم سبحانه لان علمه موجود
فيما لم يزل ولان حد العلم لو كان التبيين لكان حد العالم المتبين وذلك لا يصح
في وصفه سبحانه وقيل العلم تبيين الشيء وقيل معرفة الشيء وهذا
ليس بصحيح لان ذكر الشيء في حد العلم لا يصح لان المعدوم معلوم وليس بشيء
ولا يكون الحد حاصرا وقيل حد العلم اثبات المعلوم وقيل اثبات

الشيء وهذا ليس بصحيح لان لفظ الاثبات مستعملة في غير العلم قال الله تعالى
يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت وقال يمحوا الله ما يشاء ويثبت
ويقال اثبت البراهمة القرطاس واثبتنا السهم في الغرض واثبت الله
العالم اي خلقهم واثبت فلان كذا في جريدته والالفاظ المشتركة لا يضرب بها
الحدود ولان لفظ الاثبات يقتضي الايجاد وعلم الله سبحانه موجود لم
يزل وذلك لا يصح في وصفه سبحانه وقيل حد العلم ما يتاتى بوجوده الفعل
المحكم من الحي القادر قاله ابن فورك وهذا ليس بصحيح طردا وعكسا لانه قد
يوجد ذلك ممن لا علم له على الاطلاق كافعال الطير وامساك الجوارح للصيد
وذلك فعل محكم ولان العلم لا يتاتى احكام الفعل واتقانه لاستحالة تعلق
العلم المحدث بالمعلومين وهكذا العلم بالمعدوم والعلم بالمحالات لا
يتاتى به الفعل المحكم فلا يكون الحد جامعا وقيل حد العلم ما ينتفي بوجوده
من الحي الجهل والظن والشك وهذا ليس بصحيح لانه ليس بحد وانما هو تفسير
التلبيس باتفاق لان السائل يقول انما سالت عن ذلك المعنى الذي ينتفي بوجوده
الجهل والظن والشك قاله ابو عبد الله بن مجاهد الطائي وقيل حد العلم
الثقة بان المعلوم على ما هو به وهذا ايضا ليس بصحيح لان لفظ الثقة
مستعمل في غير العلم يقال فلان ثقة امين وفلان يثق اي امين ولان
حد العلم لو كان الثقة كان حد العالم الواثق وذلك لا يصح في وصف
القديم سبحانه وقيل حد العلم الاحاطة بالمعلوم قال الله تعالى و
احيط بثمره وذلك لا يصح لان لفظ الاحاطة مستعملة في غير العلم قال
الله تعالى واحيط بثمره اي اهلك وقال احاط بهم سرادقها وقال الامام
العلم هو القلب السليم وهذا خطا لانه وصف ما هو ما معنى بالجسم
وذلك لا يصح وقال النظام العلم حركة القلب لما يجده من الوجدان
وهذا ليس بصحيح لان الحركة ضد السكون فلا يصح حدا للعلم ولانه هو
لا يصح في وصف القديم سبحانه وقال البلخي شيخ معتزلة البغداديين



حد العلم اعتقاد الشيء على ما هو به وهذا خطا لوجوه منها ان لفظ الاعتقاد في العلم
لا يصح لانه مشتق من الافتعال وذلك من صفات الاجسام والعقد في
اللغة هو الشد يقال عقدت الحبل بالحبل اي شددته فاذا استعمل في العلم
كان مجازا والحدود لا تضرب بالالفاظ المجازية ولان حد العلم لو كان اعتقادا
كان حد العالم المعتقد وذلك لا يصح في وصف القديم سبحانه ولان ذكر الشيء
لا يصح لما بيناه من كون المعدوم معلوما وان لم يكن شيئا ثم يبطل باعتقاد الجاهل
وانه اعتقاد للشيء وليس بعلم وقال ابو علي الجبائي حد العلم اعتقاد الشيء اذا
وقع عن ضرورة او دليل او بذكر دليل وهذا اغلط لما بيناه من الوجوه
التي قبلها وفاسد من وجه اخر وهو ان الحدود لا تضرب بالفاظ التعاقب
والتناوب الا ترى انه لا يقال حد الدار ما ينتهي الى دار زيد او الى دار
عمرو وهكذا لا يصح ان يقال حد الموجود ما كان جوهرا او عرضا وقال ابو
هاشم حد العلم اعتقاد الشيء مع سكون النفس الى معتقده وهذا فاسد
للوجوه التي ذكرناها من قبل ومن وجه اخر وهو ان السكون مشترك لانه
يقال سكون وحركة فالسكون الذي هو ضد الحركة ليس من العلم بشيء
ولان اعتقاد العامة ليس بعلم وهم اسكن نفوسا من العلماء لان العالم
ربما يطرى له الشبهة فيرجع واما العامي فلا يرجع عما يعتقد ولو
جر عليه السيف فلا ينفع احترازه بقوله مع سكون النفس ولان لفظ
الاعتقاد اذا لم ينفك عن حد العلم بنفسه فلا يلتبس مع انضمام ذكر السكون
اليه الا ترى انه اذا قيل ما حد العرض فقيل اللون لا يصح ولو قيل اللون
السواد لا يكون صحيحا ايضا فالصحيح من حد العلم ما ذكرناه اولا من عبارات
الشيخ ابي الحسن رحمه الله وما قاله القاضي من معرفة المعلوم على ما هو
به فان قيل فقد حددتم الشيء بنفسه لان العلم هو المعرفة والمعرفة
هو العلم الجواب ان القصد من ضرب الحدود افهام السائل المحدود بغير
اللفظ الذي سال عنه ولا يمتنع ان يكون عن الشيء الواحد عبارات

نحو الخمر يقال الخمر والكأس والخندريس ولأن الحد لا يضرب إلا بنفسه ألا
ترى أنه إذا قيل ما الحركة يقال الزوال والانتقال فهذا حد صحيح كذلك إذا
قيل ما العلم فقيل المعرفة قالوا فكان يكفي أن يقال العلم هو المعرفة. فأي
فائدة في ذكر المعلوم إذ لا يكون معرفة إلا لمعلوم الجواب من وجهين أحدهما
أن يكون ذكر المعلوم على وجه التأكيد كما قال سبحانه فسجد الملائكة كلهم أجمعون
فأكد ثم أكد والثاني أن له فائدة وهو أن يفيد ردا على ابن هاشم حيث قال من
العلوم ما لا معلوم لها وإنما قال هذا لاعتقاده أن المعدوم شيء وهو معلوم
فلو أثبت لهذه العلوم معلومات لأثبتها أشياء فذلك كفر فهرب منه ووقع
فيما هو أعظم منه لأنه يستحيل وجود علم لا معلوم له كما يستحيل وجود قدرة
لا مقدور وإرادة لا مراد لها وضرب لا مضروب له وأكل لا مأكول له وكل قول أدى
إلى إبطال المتعلقات بالمتعلقات كان باطلا في نفسه فقد بان فائدة قولنا
معلوم قالوا فالعلم أعم من المعرفة لأن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة لا
تتعدى إلا إلى مفعول واحد يقال علمت زيدا قائما ولا يقال عرفت زيدا قائما
وإنما يقال عرفت زيدا فقد حد ثم الأعم بالأخص الجواب عنه من وجهين أحدهما
أن هذا ليس من قول أهل اللسان الذين أخذت عنهم اللغة مثل معد وقحطان
ويعرب وعدنان وإنما هو من قول بعض المتأخرين ولعلهم قالوه لهم لا عنهم
فلا يلزمنا الثاني أنه لا يمتنع أن يتعدى أحدهما إلى مفعولين والآخر إلى
مفعول واحد ومع هذا يكون كل واحد منهما علما ألا ترى أن علم القديم سبحانه
يتعلق بمعلومات لا نهاية لها وعلم الخلق لا يتعلق بمعلومات على جهة التفصيل
ومع ذلك كل واحد منهما علم كذلك هاهنا مثله وقالت الكرامية حد العلم
الخبر لقوله تعالى وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا يعني علما وهذا غلط لأن
الخبر وإن احتمل معنى العلم فهو مستعمل في غيره لأنه يقال خبرته واختبرته
أي جربته ولهذا يصح أن يقال علمته وما خبرته ولا يصح أن يقال خبرته وما

وما



وما علمته فكل خبر علم وليس كل علم خبرا فلم يصح أن يكون الخبر حدا للعلم ولأن الخبر
مع العلم تقع موقع الشهادة مع العلم وإن الشهادة بمعنى العلم وتفسير
له قال الله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو أي علم الله وقول الشاهد
أشهد أي أعلم ثم لم يجز أن يكون لفظ الشهادة حدا للعلم وإن كان معنى الشهادة
معنى العلم لأن الحدود لا تحصرها بالألفاظ المشتركة مستعملة في غير الحد ولهذا
لم يصح أن يحد الإرادة بالاختيار والرضا بمعنى الإرادة لأن هذا كله تفسير والتفسير
غير الحد ولأن الخبر مستعمل في غير العلم من وجه آخر وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه نهى عن المخابرة والمخابرة هي كراء الأرض بما يخرج منها ويقال قبل
أرضا خابرها يعني من أخبرها فلم يجز أن يكون حدا للعلم لاستعماله في هذه
المواضع ولأن الخبر لو كان حدا للعلم لكان حد العالم الخابر وذلك لا يصح في وصف
القديم سبحانه فوجب ألا يكون الخبر حدا للعلم لاستحالة وجوده في العالم و
أما قوله تعالى وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنا
لا ننكر أن يكون معنى الخبر معنى العلم ويكون العلم تفسيرا له ولكن لا يجوز أن يكون حدا
له كما بيناه في الشهادة والإحاطة والوجه الثاني أن يحتمل أن يكون المراد به هو
خبرا أي كيف تصبر على ما ليس عندك منه خبر يوضح ذلك ما قال العبد
فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا يعني خبرا ألا ترى إلى قوله تعالى
أما السفينة وأما الغلام وأما الجدار فهذا كله خبر **فصل** في بيان
أقسام العلوم العلوم كلها تنقسم قسمين قديم ومحدث فالقديم هو علم
الحق سبحانه لم يزل ولا يزال ليس بضروري ولا كسبي ولا نظري ولا استدلالي
وهو علم واحد يتعلق بمعلومات لا نهاية لها والمحدث علوم
الخلق من الملائكة والإنس والجن وسائر الحيوانات وذلك ينقسم
قسمين ضروري وكسبي أو بديهي ونظري أو استدلالي والمعنى واحد
**فصل** في بيان حد الضروري هو حده الذي قاله القاضي أبو بكر

بيان أقسام [illegible]

رحمه الله كل علم يلزم نفس المخلوق لزوما لا انفكاك له منه ولا انزياح له عليه
وهذا اصح لاطراده وانعكاسه وقيل هو العلم الذي يوجد بذات الجوهر من
قبله شاء ام ابى وهذا اصح لانه لا يدخل عليه علم القديم سبحانه لاستحالة وصفه
سبحانه بانه جوهر ولا يدخل عليه الكسبي لانه لا يوجد من قبل العبد واختياره
ولو قيل هو العلم الذي يتعلق به القدرة القديمة فحسب لكان صحيحا ويتميز
عن الكسبي لانه تتعلق به قدرة محدثة له وليس هذا صفة الضروري لانه لا
تتعلق به الا القدرة القديمة فحسب وقد يتميز ايضا عن علم القديم سبحانه لانه لا
يصح تعلق القدرة به والذي نختاره في حده العلم المعجوز عنه وهذا احصر واصح
مما تقدم لان علم القديم سبحانه لا يوصف بالعجز والعلم الكسبي ليس معجوزا عنه
لانه مقدور للعبد من حيث انه كسب له فقد صح ان كل علم هو معجوز عنه فهو
ضروري وما ليس معجوزا عنه فليس بضروري **فصل** في بيان حد العلم الكسبي
حد كل علم وقع عن نظر واستدلال وقيل كل علم تطرأ عليه الشكوك و
قيل كل علم تتعلق به قدرة محدثة وهذا اصح لانه يتميز به عن علم القديم سبحانه اذ
لا يصح تعلق القدرة به ويتميز عن العلم الضروري اذ لا يصح تعلق القدرة المحدثة به
ويمكن ان يقال كل علم محدث غير معجوز عنه فلا يلزم عليه علم القديم لقولنا
محدث ولا يلزم عليه علم الضروري لقولنا غير معجوز عنه وقيل ما الشكوك
فيه محال **فصل** والكسبي والنظري والاستدلالي بمعنى واحد **فصل** في
اقسام العلوم الشرعية وهي ثلاثة علم الكلام وعلم اصول الفقه و
علم الفقه فاما ساير العلوم فانها تابعة لهذه العلوم الثلاثة من نحو
و[illegible] القراآت والتفسير والحديث فاما علم الفرائض فهو باب من الفقه
فلا حاجة بنا الى افراده **فصل** في بيان حد علم الكلام الكلام
له مواضعات موضوع عند اهل النحو وموضوع عند اهل اللغة وموضوع عند
المتكلمين فموضوعه عند اهل النحو الاسم والفعل والحرف وموضوعه

عند



عند اهل اللغة انه حروف منظومة واصوات مقطعة وموضوعه عند المتكلمين
ما كان امرا ونهيا وخبرا واستخبارا وهو معنى النفس في حق القديم
سبحانه وفي حق المخلوقين وانما تسمية هذه العبارات عن الحروف والاصوات
كلاما مجازا واستعمالا وحقيقته على قول بعض اصحابنا على ما ياتي بيانه
في موضعه ان شاء الله هذه اقسام الكلام عند اهلها في الاطلاق واما
عند التعبير اذا قيل علم الكلام او فلان عالم بالكلام او متكلم فمعناه انه
عالم بعلم التوحيد او عالم باصول الدين فاذا قيل ما حد الكلام فيقال هو
العلم باصول الدين او هو العلم بالتوحيد وهذا اصح لاطراده وانعكاسه و
تميزه عن غيره لان كل ما هو علم باصول التوحيد فهو علم الكلام وما ليس
باصول الدين فليس من علم الكلام بشيء مثل الفقه وغيره وعلى هذا فكل
علم بالتوحيد هو علم الكلام وما ليس بعلم التوحيد فليس من علم الكلام بشيء
**فصل** في بيان حد المتكلم المتكلم في عرف اهل الكلام هو العالم باصول الدين
وقيل هو العالم بعلم التوحيد وقيل المتكلم من يعرف علم الكلام والجدل
والاولان اصح لاطرادهما وانعكاسهما والثالث يطرد ولا ينعكس لان كل
من علم الكلام فهو متكلم وقد يسمى الناطق متكلما وان لم يكن معه علم الكلام
فاما حد علم اصول الفقه وحد الفقه فسياتي في الباب الثاني من هذا الكتاب
ان شاء الله **فصل** في بيان حد العالم العالم من له العلم وهذا اصح لاطراده
وانعكاسه وهو ان كل من له علم فهو عالم ومن لا علم له فليس بعالم ولهذا
قلنا لا نتصور على مذهب المخالفين ان يكون القديم سبحانه عالما
لنفيهم العلم من صفته سبحانه مع ورود الكتاب به واثباته سبحانه
لنفسه حيث انزله بعلمه وقوله سبحانه فلنقصن عليهم بعلم ونفي ما اثبته
سبحانه بمنزلة اثبات ما نفاه عن نفسه وهو نفي الصاحبة والولد
**فصل** في بيان حد المعلوم المعلوم ما علمه العالم والاولى ان يقال
حد المعلوم ما تعلق به العلم وهذا اصح لاطراده وانعكاسه لان

كل ما تعلق به العلم فهو معلوم وما لا يتعلق به العلم فليس بمعلوم فصل في
أقسام المعلومات المعلومات كلها على قسمين موجود ومعدوم فكل موجود
معلوم وليس كل معلوم موجود فقولنا معلوم أعم لأنه يشمل الموجود والمعدوم
فصل في بيان حد المعدوم هو المعدوم المنتفي وهذا صحيح لأنه يتميز به عن
الموجود وقيل إن المعدوم ما ليس بشيء وهذا يطرد وينعكس لأن كل ما ليس بشيء فهو
معدوم وما هو شيء فليس بمعدوم فقد صح حد المعدوم وقد قيل إن المعدوم
ما ليس بموجود وهذا أيضا صحيح لأن كل ما ليس بموجود فهو معدوم وما
هو موجود فليس بمعدوم وهذه الحدود التي ذكرناها لا تصح على قولهم لأن
المعدوم عندهم شيء ووصفوا المعدوم بأنه شيء في الأزل وأنه لم يكن
القديم شيئا إلا والمعدوم شيء وهذا خروج عن الملة وقول بقدم العالم
فصل في أقسام المعدومات المعدومات كلها على خمسة أضرب معدوم
لم يوجد ويستحيل وجوده نحو شريك لله عز وجل عن ذلك وخلق كلامه
وسائر صفاته هذا معدوم لا يوجد ولا يصح وجوده وهكذا اجتماع الضدين
في محل واحد وكون الشخص في مكانين في الوقت الواحد والثاني معدوم
قد صح وجوده وانقضى وهو ما كان في العالم من يوم ابتدائه إلى وقتنا هذا
والثالث معدوم لم يوجد ويصح وجوده ولا ندري هل يوجد أم لا مثل
مقدورات الله تعالى التي يصح تعلق القدرة بها مثل خلق عالم ثان أو
ثالث وغير ذلك مما يصح تعلق القدرة به والرابع معدوم يصح وجوده
ولم يوجد مثل رد أهل المعاد إلى دار الدنيا ولهذا قال الله تعالى ولو
ردوا لعادوا لما نهوا عنه لكنهم لا يردون فتبين أنه جائز ردهم والخامس
معدوم لم يوجد ويصح وجوده ويوجد قطعا مثل الحشر والنشر والقيامة
والحساب والثواب والعقاب وما جرى مجرى ذلك فصل في بيان أن
الأعراض هي الأعدام ليست بمعنى ولا تتعلق بالفاعل وهذا لا يصح لأن نفاة





القديم سبحانه فاعل فيما لم يزل قبل خلق العالم ولا تارك له وقالت المعتزلة
الأعدام معنى يخلقه الله لا في مكان فيفنى به العالم وهذا خطأ لأن الأعدام هو
أن لا يفعل الفاعل شيئا وذلك نفي لا يقتضي وجود معنى ولأن الأعدام لو كان معنى
لكان يجب ثبوته مع الله عز وجل في الأزل وذلك محال وإذا استحال وجوده
فيما لم يزل استحال وجوده فيما لا يزال لأنه لا فرق بين كون المعدوم معدوما
فيما لم يزل وبين كونه معدوما فيما لا يزال ولا يصح قول من قال من أصحابنا المتقدمين
أن الأعدام يتعلق بالفاعل لأن ما ليس بمعنى محدث لا يتعلق بالفاعل فصل
في معنى المحال هو المحال والمستحيل بمعنى واحد وهو ما لا يصح وجوده نحو أمثاله
اجتماع الحياة والموت في شخص واحد في وقت واحد وكون الشخص الواحد
في مكانين في الوقت الواحد وتقدير أن الله عز وجل وكونه سبحانه قادرا
على نفسه وصفاته هذا كله من باب المحال وقيل المحال كل كلام أحيل عن جهته
وعدل به عن سننه نحو قولك دخلت غدا الدار وأضرب زيدا أمس فعلى هذا
كل محال كذب لأنه خبر عن مخبر هذا بخلاف خبره وليس كل كذب محالا لأن قول
القائل زيد في الدار وليس فيها كذب وليس بمحال ومن هذا المتناقض
والمتضاد والمتنافي كان ذلك إلى معنى المحال وفرقت المعتزلة بين المتضاد
وبين المتنافي فقالوا المتضاد ما ليس بينهما واسطة كالعلم والحياة فصل
في بيان حد الموجود هو الموجود ما كان شيئا وهذا صحيح لأن كل شيء موجود
وكل موجود شيء وهذا طرده وعكسه أن ما ليس بشيء فليس بموجود وقد قلنا أن
الحد إذا اطرد وانعكس صح ووجب القول به ولو قيل الموجود الكائن لكان صحيحا
لأن كل موجود كائن وكل كائن موجود وما ليس بموجود فليس بكائن ولو قيل حده
الثابت لكان صحيحا لأن كل ثابت موجود وكل موجود ثابت وما ليس بثابت
فليس بموجود وما ليس بموجود فليس بثابت وهو المعدوم لأن المعدوم لا يوصف
بأنه كائن ولا بأنه ثابت فقد صح ما قلناه فصل في بيان أقسام الموجودات

فالموجودات على ضربين قديم ومحدث فالقديم ما تقدم وجوده على غيره في الوجود
بشرط المبالغة وهذا صحيح ومعنى ذلك انه يوجد في الاوقات او ما يقدر تقدير
الاوقات وهو على ضربين ما لوجوده اول وما لا اول لوجوده فالذي لا اول
لوجوده هو الله سبحانه وصفاته الذاتية كالحياة والقدرة والعلم والا
رادة والكلام والسمع والبصر والادراك وقيل القديم الازلي وقيل هو
الازلي وعلى هذا ورد قوله تعالى هو الاول واما ما لوجوده اول كمثل قولنا
شيخ قديم وقول قديم وبناء قديم وما اشبه ذلك وعلى هذا ورد قوله تعالى
حتى عاد كالعرجون القديم فصل في بيان المحدث ثم المحدث ما لوجوده اول
الكائن بعد ان لم يكن وقيل الكائن بعد ان لم يكن والموجود بعد ان لم يكن وقيل ما
لم يكن فكان وقيل ما لم يكن ثم كان وقيل ما تعلقت به القدرة القديمة وهذه
كلها حدود صحيحة لاطرادها وانعكاسها وقد قال شيخنا ابو الحسن رحمه الله
المحدث هو الموجود بعد العدم وهذا احسن واولى لانه يتضمن اثبات القديم في
حد المحدث فصل ويوصف المحدث بكونه محدثا في حال حدوثه وهو حال
تعلق القدرة به فاما اذا وجد واتى عليه زمان لا يوصف في الحقيقة بانه
محدث ما كان محدثا وانما يوصف الموجودات اليوم انها محدثة على طريق
المجاز والاتساع والا فالحقيقة ما ذكرناه وكل محدث موجود وليس كل موجود
محدثا لان الحق سبحانه موجود وليس بمحدث وهكذا الموجود بعد حدوثه في
ثاني الحال موجود وليس بمحدث في الحقيقة وانما كان محدثا فصل في
بيان اقسام الموجودات ثم الموجودات على ضربين باق وغير باق والباقي على
ضربين باق لا اول لوجوده وهو القديم سبحانه وصفاته وباق لوجوده
اول وهو كل محدث اتى عليه زمانين فصاعدا اقامة في البرهان اولا ولا
يصح وصفه بانه باق سواء كان الموجود عرضا او جوهرا الا ان العرض يستحيل
بقاؤه في الثاني والجوهر يصح بقاؤه في الثاني والثالث لتشمير الوقت
الا انه لا يصح وصفه قبل وجوده زمانا يوصف به وقد صح
ان



باق
ان ليس كل موجود باقيا وان كان كل موجود باق فصل في حد الباقي ثم الباقي من له البقاء
ومن لا بقاء له فليس بباق فهذا حد جامع مانع ولهذا قلنا ان الاعراض لا يصح
بقاؤها ولا نقول انها باقية لانه يستحيل ان توصف بالبقاء لان البقاء معنى ثم
والعرض معنى والمعنى لا يقوم بالمعنى وقيل الباقي ما اتى عليه زمانان وقيل
الباقي ما اتى عليه وقتان والمعنى واحد فصل فاما حد البقاء اذا
اثبتناه فما كان الباقي لاجله باقيا او ما اشتق اسم الباقي منه بعد استقرار
اللغة او ما يستحق ان يشتق منه اسم باق فاما اذا قلنا ان البقاء ليس
بمعنى فلا حد له وصار بمنزلة الاجرام فصل واما ما ليس بباق فعلى ضربين
الاعراض كلها لا يصح بقاء شيء منها مثل الحركة والسكون والحياة والعلم
والقدرة اذا كانت من صفات المخلوقين والبياض والسواد والحلاوة
والحموضة والثاني الجواهر في حال حدوثها ليست بباقية لجواز ان
يعدمها في الثاني فاشتركا في هذا المعنى في الزمان الاول فصل العالم
عبارة عن المحدث والمحدث هو العالم والعالم هو المحدث ويدخل في ذلك
العرش والكرسي والسموات والارضون وما بينهما من الحيوان والموات
والجمادات ثم العالم مشتق من العلم فيتضمن قولنا عالم كونه محدثا وانه
يفتقر الى محدث فصل العالم ينقسم قسمين لا ثالث لهما وهي الجواهر و
الاعراض ولا يوصف القديم بالقدرة على غير هذين الجنسين لان ما عداهما هو القديم
سبحانه وصفاته ولا يوصف بالقدرة على ذاته وصفاته فبان صحة ما قلناه فصل
في حد الجوهر فاما الجوهر فهو اقل قليل واصغر صغير وقيل الجوهر هو
الجزء الذي لا يتجزأ وهذا صحيح لان كل جزء لا يتجزأ هو جوهر وكل ما
يتجزأ فهو جسم وقيل الجوهر هو المتحيز وهذا صحيح لان كل ما يتحيز فهو
جوهر وما لا يتحيز فليس بجوهر وهذا الاعراض والحق سبحانه فانه لا يصح وصف
شيء من ذلك بالتحيز وقيل هو ما يشغل الحيز اي يمنع غيره ان يكون بحيث هو
وهذا صحيح وقيل الجوهر ما يعرض فيه العرض ويتغير

به من حال الى حال وقيل الجوهر ما قام به العرض وقيل الجوهر هو الحامل للاعراض
وقيل الجوهر ما احتمل احدا من كل جنس من العرض او ما يضاده وقيل ما احتمل
من كل عرض من الاعراض عرضا واحدا فصل في حد الجسم حد الجسم هو
المؤتلف من جزئين فكل مؤتلف من جزئين فهو جسم وما ليس بمؤتلف فليس
بجسم فهذا طرد والعكس وكل جسم جوهر من حيث انضمام جوهر الى جوهر وليس
كل جوهر مؤتلفا وما زاد على ثلاثة فهي اجسام وقيل حد الجسم المجتمع وقيل المؤتلف
وقيل المؤتلفان فصل في بيان حد العرض هو العرض ما عرض في الجوهر فهو
عرض وما لا يعرض في الجوهر فليس بعرض وقيل العرض ما قام بالجوهر لانه لا
بالجوهر الا ما كان عرضا وقيل العرض ما استحال بقاؤه وقيل والاول
اصح لان الحدود لا تضرب بلفظ البقا وقيل العرض ما تغير به الجوهر من حال
الى حال وقيل العرض ما لا يقوم بنفسه وهذا خطأ لان صفات القديم
سبحانه لا تقوم بانفسها ولا توصف بانها اعراض فصل كل عرض معنى و
ليس كل معنى عرضا لان صفات القديم سبحانه معان وليست باعراض
مثل العلم والحياة والقدرة وساير صفات الذات فصل في اقسام
الاعراض هي الاعراض اجناس كثيرة منها متضادة ومنها متماثلة ومنها
مختلفة وجميعها متغايرة فصل في حد المتضاد هو المتضاد على شيء
يستحيل وجود غيره معه في محله وهذا صحيح لانه تميز به عن الخلاف
فان الخلاف يجوز وجوده مع وجود ما خالفه في محل كالعلم مع القدرة و
الارادة وغير ذلك بخلاف ضده فان العلم من الصفات لا يجوز وجوده مع الجهل
في محل واحد فالمثل متضاد من حيث انه لا يجوز وجود مثله في محل وان لم يكن
كل متضاد مثلا كالحياة والموت والحركة والسكون فصل في بيان
المثل هو المثل كل شيء ينوب مناب غيره وكل مثل غير وليس كل غير مثلا لان
الخلاف غير والضد غير ولبيان المثل فصل في حد الخلاف هو الخلاف كل شيئين
مخالف



يخالف غيره وقيل كل شيء لا ينوب مناب غيره وهذا صحيح لتميزه عن المثل لان المثل
لا يخالف صاحبه بل ينوب منابه والضد خلاف من حيث انه لا ينوب مناب
صاحبه لان الحياة لا تنوب مناب الموت مع كونه مخالفا لها فكل ضد خلاف
كالحركة وليس كل خلاف ضدا كالارادة مع العلم فصل في حد الغير هو الغير
كل شيء وجد معه ما يجوز مفارقته بزمان او مكان وهذا صحيح لتميزه عما
ليس بغير لان الحق سبحانه فيما لم يزل شيء وليس بغير اذ ليس معه ما يجوز مفارقته
لوجود الرب ووجود صفاته ابدا سرمدا فكل غير شيء وان لم يكن
كل شيء غيرا ويفارق الشيء الغير من حيث يشترط في كونه شيئا وجود شيء اخر
والغير لا يكون غيرا الا بوجود ما يغايره فصل في المتضادان هما المتضادان
كل شيئين استحال اجتماعهما في محل واحد من جهة الحدوث وقد يكونا مختلفين
ومتماثلين هو والمختلفان مثل السواد والبياض والحيوة والموت و
الحركة والسكون والمتماثلين كالسوادين والبياضين والكونين هو
فصل في بيان المثلين هو المثلان ما سد احدهما مسد صاحبه وناب
مناب منابه في جميع الصفات والاحكام وقيل المثلان ما جاز على
احدهما ما يجوز على الاخر ومثال المثلين السوادان والبياضان و
العلمان والقدرتان فصل في بيان حد الخلافين هو الخلافان ما
خالف احدهما الاخر في وصف واحد وهذا صحيح لاطراده وانعكاسه
وقيل الخلافان ما لم يسد كل واحد منهما مسد صاحبه ولم ينب منابه
في جميع صفاته واحكامه والاول اصح لانه بلفظ الاثبات مثال العلم
والقدرة والحياة والارادة والكلام والبقا والسمع والبصر فصل
في بيان حد المعنى هو حد المعنى ما كان صفة وكل صفة معنى وكل معنى صفة
ولا يلزم على هذا ان تكون صفات سبحانه التي هي معان اعراضا لاجل ان
الاعراض معاني وصفات وانما كان كذلك لانا لم نقل ان كل معنى عرض فيلزمنا

ذلك وانما قلنا ان كل عرض معنى وهذا كما نقول ان كل موجود معلوم
فلم يلزمنا ان يكون المعدوم موجودا لكونه معلوما وهكذا اذا قلنا ان
كل قديم موجود لا يلزم ان يكون كل موجود قديما لكون القديم موجودا
كذلك لا يلزم ان يكون كل معنى عرضا لكون العرض معنى فصل في بيان الغيرين
الغيران ما جاز مفارقة احدهما الآخر بزمان او مكان او يوجد احدهما
مع عدم الآخر والحوادث كلها متغايرة وصفات القديم سبحانه لا توصف
بمغايرة بعضها مع بعض ولا معه سبحانه لما بينا من حد الغيرين فصل
كل غيرين شيئان وليس كل شيئين غيران لان علم القديم سبحانه وقدرته
شيئان وليسا بغيرين وهكذا في المخلوقات العشرة وهي عشرة اشياء
فكل واحد منها شيء وليس بغير للعشرة وهكذا الانسان عبارة عن اشياء
مختلفة مثل يده ورجله وساير اعضائه توصف بانها اشياء ولا يوصف
واحد منها انه غير الانسان او الانسان غير له فقد بان ان كل غيرين شيئان
وليس كل شيئين غيرين فاذا صح هذا في المخلوقات ففي القديم سبحانه اولى
ولان وجود الشيئين لو كان غيرين لكان حد الشيء غيرا والشيء لا يحتاج في
كونه شيئا الى وجود آخر بخلاف الغير فانه لا يكون غيرا الا بوجود غيره
ولهذا الحق سبحانه شيء فيما لم يزل ولا يوصف بانه كان غيرا فيما لم يزل
فقد بان ان غيرين شيئان وان لم يكن كل شيئين غيرين فصل كل خلافين
غيران وليس كل غيرين خلافان لان المثلين غيران وليسا خلافان و
وليسا خلافين ولهذا قال شيخنا ابو الحسن رحمه الله ان صفات القديم
لا توصف بمخالفة بعضها لبعض فلا يقال ان علمه خلاف قدرته ولا
قدرته خلاف ذاته ولا ارادته خلاف كلامه ولا كلامه خلاف سمعه
وبصره ولا يقال ان الصفات خلاف له ولا القديم سبحانه خلاف لها
وانما كان ذلك كذلك لانه قد ثبت وتقرر انه لا يقال علمه غير القدرة وقدرته
غير الارادة وهي غير له سبحانه فاذا لم يصح المغايرة فبان لا يصح المخالفة فيها

اولى

9

اولى واحرى ولان كل خلافين غيران وان لم يكن كل غيرين خلافين وقال القاضي رحمه
الله ويصح ان يقال علمه خلاف القدرة وقدرته خلاف الكلام وارادته
خلاف الباري سبحانه وان لم يصح ان يقال انها غيران فانها اغيار لان
حقيقة الخلافين موجود فيها وبينها وبين القديم سبحانه وهو ان حقيقة
الخلافين ما خالف احدهما صاحبه او ما لا يسد احدهما مسد صاحبه و
ذلك صحيح في الصفات لان العلم لا يسد مسد القدرة ولا القدرة تنوب
مناب العلم ولهذا نفارق وصفها بالمغايرة ولا نسمي الحقيقة
الغيرين فيها وهو جواز مفارقة احدهما لصاحبه فلا نسمي الاغيار
الغيرية منعنا منه ولما لم يستحل ذكر الخلاف اطلقنا القول فيه وعلى
قول القاضي رحمه الله لا يقال كل خلافين غيرين على الاطلاق وانما
يقال كل خلافين من المحدثات وبالله التوفيق فصل كل مثلين
غيران كالعلمين والحياتين والسوادين والبياضين وان لم يكن كل
غيرين مثلين لان الخلافين غيران وليسا مثلين كالعلم والقدرة هما غيران
وليسا مثلين وهكذا المتضادات المختلفات غيران وليسا مثلين فصل
كل متضادين غيران وان لم يكن كل غيرين متضادين لان الخلافين غيران
وليسا متضادين كالعلم والقدرة والارادة والكلام كل واحد منهما
خلاف لصاحبه وغير له وان لم يكن ضده فصل في بيان انقسام الموجودات
الموجودات على ضربين قايم بنفسه وغير قايم بنفسه وليس كل موجود قايما
بنفسه على ما ياتي بيانه فصل في معنى القايم بنفسه هو القايم بنفسه ما هو
غير محتاج في الوجود الى موجود يوجد به وهو على ضربين متحيز وغير متحيز
فالمتحيز مثل الجوهر الذي لا بد ان يكون في مكان اذا كان مع غيره او في تقدير
المكان اذا خلق الله تعالى ذلك الجوهر وحده وفي قبول المتحيز ما منع

غيره من أن يكون بحيث هو وهذا أولى فصل في بيان ما ليس بمتحيز هو ما لا
يحتاج في وجوده إلى غيره وهو الحق سبحانه الخالق للمكان والزمان لاستغنائه
وجوده في مكان أو ما يقدر بتقدير المكان فكل متحيز قائم بنفسه وليس كل
قائم بنفسه متحيزا فصل في بيان ما هو غير قائم بنفسه حد ما هو غير قائم
بنفسه ما لا بد له من موجود قائم بنفسه يوجد به وذلك على ضربين ما يصح
أن يعرض في الجواهر وما لا يصح أن يعرض فأما ما يصح أن يعرض في الجوهر فهي جملة
الأعراض المتماثلة والمختلفة والمتضادة مثل الألوان والأكوان والطعوم و
الأراييح والطعوم وغير ذلك هذه كلها لا يصح قيامها بأنفسها ولا بد لها من
موجود قائم بنفسه يوجد به وإن كان لا يصح قيامها بنفسها فصل و
أما ما لا يصح أن يعرض في الجواهر فهي صفات القديم سبحانه الذاتية الأزلية
القائمة بذاته تعالى وذلك مثل الحياة والقدرة والعلم والإرادة والكلام
والبقاء والسمع والبصر والإدراكات الثلاث فصل القائم بنفسه
يخلو إما أن يكون موصوفا بأضدادها من الموت والعجز والجهل والظن
والشك والسهو والنسيان وغير ذلك مثل سائر المحدثات فصل
في بيان حد الحي هو حد الحي من كان له حياة وهذا صحيح لأن كل من له حياة فهو
حي ومن ليس له حياة فليس بحي فهو اطرد وانعكس وقيل الحي من يصح أن يكون عالما
فصل في بيان حد الحياة هو حد الحياة كل معنى يستحق أن يشتق لمن قام
به اسم الحي وقيل ما له الحي كان حيا وقيل الحياة ما كان الحي لأجلها حيا و
قيل الحياة ما أوجب كون الحي حيا وهذا كله صحيح لأنها تجمع وتمنع وقيل
الحياة كل معنى يصحح العلم به والقدرة وهذا صحيح لأن كل معنى يصحح صفة من
صفات الحي فهو حياة وما لا يصحح صفات الحي فليس بحياة وقيل حد
الحياة ما يصحح وجود العلم وهذا صحيح لأن العلم لا يصح وجوده مع عدم
الحياة هو فصل في بيان حد القادر هو حد

القادر



القادر من له القدرة فكل من له القدرة فهو قادر ومن لا قدرة له فليس
بقادر وقيل حد القادر من يصح منه الفعل ولا يتعذر عليه وهذا
صحيح لأن كل من يصح منه الفعل ولا يتعذر عليه فهو قادر ومن لا يصح منه
الفعل فليس بقادر وهذا يطرد وينعكس لأن القديم سبحانه قادر على
الإطلاق والعبد قادر على الفعل أو على ضده لأن القدرة وإن كانت
مع الفعل عندنا فلا يخلو العبد من أن يكون قادرا على
أحد الضدين ولا يخلو واحد منهما ومتى ما خلا منهما كان عاجزا
فصل في بيان القدرة هي القدرة كل صفة توجب كون القائم بها قادرا
وقيل القدرة هي الصفة يتمكن بها من الفعل ويوجدها يسمى الحي
قادرا فصل القدرة تنقسم قسمين قديمة ومحدثة هي فالقديمة
تثبت الإيجاد والإحداث والمحدثة تثبت الاكتساب فصل
الاستطاعة هي القدرة على الكسب فكل استطاعة قدرة وكل
قدرة استطاعة إلا أن الغالب في الاستعمال الاستطاعة في القدرة
المحدثة فأما قدرة القديم فلا يقال لها استطاعة لعدم التوقيف
فصل القادر والمستطيع بمعنى واحد وهل يصح إطلاقه في الله تعالى فمنهم
من أبى ومنهم من جوزه لقوله تعالى هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة
من السماء فصل في بيان المقدور هو المقدور ما تعلق به القدرة
وهذا صحيح لأن كل ما تعلق القدرة فهو مقدور وما لا يتعلق به القدرة
فليس بمقدور فصل المقدور على ضربين إحداث واكتساب
فكل اكتساب إحداث وليس كل إحداث اكتساب لأن ما ينفرد به الحق
سبحانه إحداث وليس باكتساب فصل في معنى الإحداث
هو جعل ما ليس بشيء شيئا وهذا لا يتصور على مذهب المخالف

لان عندهم المعدوم لم يزل شيئا فلا نتصور وجود الاحداث على
قولهم اذا كان الجوهر جوهرا في حال عدمه والعرض عرضا في حال عدمه
وهو ذات وشيء فلا معنى للاحداث ومن عجيب الامر انهم ينكرون قول اهل الحق
الكسب وانه لا يفيد ذلك والخلق والاحداث على مقتضى قولهم لا يتصور
فصل الاحداث والخلق والاختراع والجعل والصنع والفعل والابداع و
الانشاء لمعنى واحد فلا فرق بين قولنا احدثه او خلقه او جعله او اخترعه
او ابدعه او انشاه او صنعه او فعله كل ذلك لمعنى واحد فصل في معنى
الاكتساب الاكتساب ما وجد من له عليه القدرة وهو التصرف وهذا
صحيح لانه يتميز بذلك عن الاحداث لان الاحداث لا يصح وجوده من له عليه
القدرة فيما وان نشأ ويأتي تعلق القدرة به فقد اختلفا في المحل لان
الاكتساب يوجد بذات المكتسب والاحداث لا يوجد بذات محدثه
والقادر عليه وقيل ان معنى الكسب ما تعلق به قدرة محدثه وهذا
صحيح لان الاحداث لا يتعلق به قدرة محدثه فلا يسمى كسبا فصل كل
كسب احداث وليس كل احداث كسبا لان افعال العباد كسب لهم و
احداث للحق سبحانه فما يتصف به الحق ولا يتصف به الخلق وما يتصف
به الخلق ولا يتصف به الحق فلا يقال للحق مكتسب ولا يقال للواحد
منا خالق ومخترع فصل الخالق والمنشئ والمحدث والصانع و
المبدع لمعنى واحد فصل في معنى الخالق الخالق من له الخلق ومعنى
المحدث من له الاحداث ومعنى الصانع من له الصنع ومعنى المبدع من
له الابداع ومعنى المبدي من له البداية ومعنى المخترع من له الاختراع
ومعنى الفاعل من له الفعل ومعنى المعيد من له الاعادة وهذه كلها
يرجع الى معنى واحد فصل في بيان معنى المكتسب المكتسب
من له الكسب وهذا صحيح لان المحدث ليس بمكتسب ولا المكتسب



محدثا لقولنا ان اكتساب العباد خلق لله تعالى ونحن فصل في بيان معنى
السامع السامع هو المدرك للمسموعات وقيل السامع من له السمع
فصل في بيان معنى السمع السمع صفة يوجب كون السامع سامعا وقيل
السمع ما لاجله كان السامع سامعا فصل في بيان المسموع المسموع
ما تعلق به السمع وقيل المسموع ما سمعه السامع وكل مسموع مدرك
وليس كل مدرك مسموعا وهذا صحيح لان المبصرات والملموسات و
المشمومات مدركة وليست بمسموعة فصل في بيان معنى البصير البصير
هو الرائي وحد من له البصر وحد الرائي من له الرؤية فصل في بيان معنى
الرؤية الرؤية والبصر لمعنى واحد وحد الرؤية ما كان الرائي
لاجلها رائيا وقيل الرؤية صفة توجب كون الرائي رائيا فصل في بيان
معنى المرئي حد المرئي من يراه الرائي وقيل المرئي ما تعلق به الرؤية
ولا باس للرؤية في المرائي كما لا باس للعلم في المعلوم وكل ما جاز تعلق العلم
به جاز تعلق الرؤية اذا كان موجودا ولهذا قلنا ان القديم سبحانه
يصح رؤيته لتعلق العلم به مع كونه موجودا ولا يلزم المعدوم اذ ليس
بموجود ولا يصح رؤيته وان جاز تعلق العلم به فصل في بيان المريد
المريد للشيء هو الواجد له وقيل المريد من له الارادة فصل في بيان
حد الارادة الارادة صفة توجب كون المريد مريدا وقيل الارادة
ما كان المريد لاجلها مريدا وقيل الارادة هو المعنى الذي يستحق
من قام به اسم المريد فصل في معنى المراد المراد ما تعلق به
الارادة وقيل المراد ما اراده المريد فصل الارادة والمشيئة والا
ختيار والرضا والمحبة والقصد لمعنى واحد وقيل ان الرضا و
المحبة والاختيار معنى زائد على الارادة فكل رضا ارادة وليس كل ارادة
رضا وهكذا كل محبة واختيار ارادة وليس كل ارادة محبة واختيارا
فعلى هذا القول ان المعاصي

بارادته تعالى وليست برضاه واختياره ومحبته ويكون المحبة و
الرضا من صفات الفعل لا من صفات الذات ويكون معنى المحبة من الله
عز وجل للعبد اختيار مخصوص من جملة النعم والسخط والكراهة والرحمة
يرجع الى معنى واحد وهو الارادة فرحمته ارادته لثواب اهل طاعته وغضبه
وسخطه ارادته لعقوبة اهل معصيته فصل في بيان حد المتكلم
المتكلم من له الكلام وهذا صحيح لان كل من له كلام فهو متكلم ومن ليس له
كلام فليس بمتكلم وعلى هذا لا يصح في الحقيقة على قول المخالف ان يكون القديم
سبحانه متكلما لانه لا كلام له عندهم وانما احدث شيئا في الشجرة وفي
غيرها فلا يصح ان يكون سبحانه به متكلما وعلى قول اهل الحق هو متكلم
لم يزل ولا يزال وقيل حد المتكلم هو الفاعل وقيل حد المتكلم من كان
آمرا ناهيا مخبرا ومستخبرا وهذا صحيح لان من هذا سبيله متكلم ومن
ليس هذا سبيله فليس بمتكلم وبالله التوفيق فصل في بيان الكلام
الكلام هو المعنى الذي يستحق ان يشتق لمن قام به اسم المتكلم وهذا صحيح لاطراده
وانعكاسه ولا يصح هذا على مذهب المخالفين لاستحالة قيام الكلام
على عقيدتهم بذاته سبحانه وقيل حد الكلام ما له المتكلم كان متكلما وقيل
حد الكلام ما كان مسموعا مفهوما الى معنى الخطاب وقيل حد الكلام
ما ينبغي بحصوله عن الحي السكوت والخرس والطفولية والبهيمية وقيل
الكلام ما كان قولا وكل قول كلام وكل كلام قول وزعمت الكرامية ان
الكلام هو القدرة على التكلم والتكلم هو القول والقول هو
الحروف المنظومة المفيدة لمعنى الخطاب وهذا غلط شرعا ولغة
اما الشرع فان الله تعالى قال حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه
والقدرة لا تسمع واما اللغة فاهل اللسان لا يفرقون بين الكلام
والقول الا ترى انه لا يصح ان يقال تكلم فلان بعدما قال ولا قال

فلان

فلان وما تكلم فصل الكلام والقول والامر والنهي والخبر والاستخبار يرجع
الى معنى واحد في حق القديم سبحانه وهل يصح ان يقال لكلامه انه خطاب
فمن اصحابنا من امتنع من هذا وقال لا نقول انه خطاب فيما لم يزل ولا امر
ولا نهي بل يصير ذلك امرا ونهيا وخطابا عند وجود المامور والمنهي
والمخاطب ولا يجب تغير صفته الا ترى ان الرجل يصير ابا وعما وخالا
موجودا بعد ان لم يكن شيئا من ذلك ولا يجب تغير صفته في نفسه وانما
يتغير الغير يستحق هذه الاسماء حقيقة فعلى هذا كل خطاب كلام وليس
كل كلام خطابا لان كلامه فيما لم يزل ليس بخطاب واما المتأخرون
من اصحابنا فانهم قالوا امر ونهي وخطاب بشرط وجود المامور والمنهي
والمخاطب وبلوغ الدعوة فصل في اقسام الكلام الكلام على
ضربين قديم ومحدث فالقديم هو كلام الله سبحانه قائم موجود
بذاته ليس بحرف ولا صوت ولا يشبه كلام المخلوقين كما انه سبحانه
لا يشبه شيئا من المخلوقين ومن شان الصفة ان يتبع الموصوف فاذا
كان الموصوف لا يشبه شيئا فكذلك صفاته لا يشبه صفات غيره
فصل واما المحدث فهو كلام الخلق وهو على ضربين معنى في النفس
يجده كل عاقل قبل ان ينطق بلسانه من معنى الامر والنهي والخبر والا
ستخبار والثاني ما يكون اصواتا مترتبة وحروفا منظومة مفيدة
لمعنى الخطاب في الامر والنهي والاستخبار يسمع بعضنا من بعض و
نتخاطب به فيما بيننا بالسنة مختلفة من لغات متفاوتة وكلاهما كلام
على الحقيقة فقد حصل من هذا ان كلام الخلق على قسمين منه ما هو معنى
في النفس ومنه ما هو عبارة عنه وكلاهما كلام وهذا كما نقول
ان علم المخلوقين على ضربين ضروري وكسبي كذلك الكلام نفسي ونطقي
بخلاف كلام الله عز وجل وكما ان علمنا لا يشبه لعلمه كذلك كلامنا لا
يشبه كلامه وان كان في الجملة للكلام حد جامع مانع وهي الصفة التي
يستحق من قامت به

تلك الصفة أن يشتق منه اسم المتكلم كما أن العلم في الجملة لحد جامع مانع
فهما يشتركان في الحد ويختلفان في التفصيل فعلم الله القديم سبحانه
وعلم الخلق سواء وإنما عاد إلى الحد وأنه معرفة المعلوم ويختلفان من
حيث أنه قديم يتعلق بمعلومات لا نهاية لها يعلم ما كان وما يكون وما لا
يكون وما علم الله أنه لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ولا يوصف بضرورة ولا
كسب ولا بنظر ولا استدلال ولا أنه عرض وعلم الخلق محدث
عرض يوصف بضرورة وكسب ونظر واستدلال ولا يصح تعلقه بمعلومين
على وجه التفصيل بل لكل معلوم علم يتعلق به كذا الكلام يشتركان
في الحد ويختلفان في التفصيل وكلام الحق سبحانه قديم معنى واحد
يوصف بأنه أمر ونهي وخبر واستخبار يتعلق بجميع المأمورات والمنهيات
والمخبرات كتعلق علمه بالمعلومات وكلام الخلق محدث ينقسم قسمين
نفسي ونطقي ويوصف بأنه عرض ومن أصحابنا من قال إن الكلام الخلق
في الحقيقة ما هو في النفس وما يوجد باللسان من النطق يسمى كلاما مجازا
واتساعا والأول أصح لما بيناه ولأنه أحسم للشغب فصل في بيان
معنى النطق هو النطق ما كان لفظا وما ليس بلفظ فليس بنطق ولا
فرق بين قولهم لفظت بكذا أو نطقت به وعلى هذا ورد قوله تعالى
ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد وقيل النطق ما كان الناطق به ناطقا
وقيل ما يشتق منه اسم الناطق فكل نطق قول وليس كل قول نطقا
لأن ما في النفس قول وليس بنطق ولهذا يصح أن تقول قلت في نفسي و
ما نطقت به وأما في كلامه سبحانه فلا يصح أن يقال النطق ولا اللفظ
لا سيما إذ ذلك في وصفه فلا يصح أن يقال النطق ولا اللفظ لعدم التوقيف
ولا يقال في صفاته إلا ما ورد الشرع به فصل في معنى القراءة والمقروء
وهل هما شيء واحد أو شيئان القراءة والتلاوة بمعنى واحد ومعنى القراءة
ما يجعلها كان القارئ قارئا وقيل القراءة ما يستحق أن يشتق لمن



قامت به اسم القارئ وهذا أصح لأنه يتميز به عن المقروء وإذ لا يصح قيام
المقروء بالقارئ كما لا يصح قيام المعبود بالعابد ولا قيام المذكور بالذاكر
وقيل القراءة هي الأصوات المقطعة والحروف المنظومة على ضرب من
التقطيع والنظام فصل في بيان المقروء المقروء ما تعلقت به
القراءة كما أن المعلوم ما تعلق به العلم وليس من شأن تعلق المتعلق
بالمتعلق أن يكون بينهما اتصال وامتزاج أو تقارب ألا ترى أن العبادة
لما تعلق بالمعبود من حيث أنها عبادة له وكذا التعلق بالمسجود
له لا من حيث الاتصال والتقارب فصل القراءة والمقروء شيئان
متغايران وهذا معلوم عند كل عاقل أنصف ولم يسلك طريق أهل
المكابرة لأن المقروء لم يزل موجودا ولا يزال والقراءة لم يكن فكانت
لأنه من المحال تقدير وجود قراءة لا قارئ لها كتقدير وجود قول لا قائل له
وتقدير سجود لا ساجد لها وعبادة لا عابد لها وفعل لا فاعل لها وهذا لا
يخفى على من لا يعرف حقيقة الغيرين وحقيقة القديم والمحدث
ولعل من يتكلم في هذا العقد أن حقيقة القديم والمحدث ذكرهما بحسب
وأما أن يعرف حقيقتهما فلا لاستحالة العلم بحقيقتهما مع القول بعدم
قراءة قبل وجود القارئ لما لا غاية له وهذا سفسطة وتجاهل و
الأولى الإضراب عنه لقلة من يفهم هذا الباب وقد نبه الله سبحانه
على ذلك بقوله تعالى إن الذين يتلون كتاب الله وهذا يجري مجرى قوله
تعالى إن الذين قالوا ربنا الله وقوله إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما
أفترى القول هو الرب والرب هو القول والأكل هو المال و
المال هو الأكل وإذ لم يصح أن يكون القول هو الرب والرب هو القول
والمال هو الأكل لم يصح أن يكون التلاوة هي الكتاب والكتاب هي التلاوة
بل يجب أن تكون التلاوة معنى غير كتاب والتلاوة هي القراءة التي هي فعل
العبد والكتاب هو المقروء والذي هو كلامه الأزلي فقد بان بهذا

تغايرهما وجملة ذلك ان حال الصفة حال الموصوف وذلك يستحيل
ان يكون للموصوف معلوما لنا مذكورا معبودا مسجودا مع كونه قديما
ولا يوجب ذلك القرب منه والاتصال به والحلول كذلك الصفة التي
هي كلامه القديم لا يستحيل ان يكون مقروا لنا محفوظا مكتوبا متلوا
مسموعا مفهوما ولا يوجب ذلك القرب ولا الاتصال ولا الحلول وهذا
بين لا شبهة فيه فصل في حد القاري هو القاري من له القراءة
ومن لا قراءة له فليس بقاري ولا يكون في الصفة قاريا الا في حال وجود
القراءة كما لا يكون قادرا الا عند وجود القدرة ولو كانت القراءة
قديمة لكان يجب ان يكون الحافظ لكتاب الله عز وجل قاريا له في
جميع احواله فلما بطل ذلك دل على انها محدثة فصل القراءة غير الحفظ
والحفظ غير الكتابة والكتابة غير السمع والمتلو والمقرو والمحفوظ
والمكتوب والمسموع واحد ولهذا لو قال والله لا قرات القرآن ثم
سمعه من غيره لم يحنث ولو قال والله لا سمعت القرآن فحفظه او قراه
او سمعه من غير ان يحفظه لا يحنث فدل ذلك على التغاير بين القراءة والكتابة و
الحفظ والسمع فصل كلام الله تعالى فيما لم يزل موصوفا بانه غير
منزل وغير مقرو ولا متلو ولا محفوظ ولا مكتوب ولا مسموع للخلق فلما
خلق الخلق وبعث النبي صلى الله عليه واوحى اليه صار منزلا محفوظا و
مقروا ومتلوا ومكتوبا ومسموعا وذلك لا يوجب تغير حاله كما ان
القديم سبحانه لم يكن في الازل معبودا ولا مسجودا ولا مذكورا للخلق
ولا معلوما لهم فلما اوجد الخلق علموه وعبدوه وذكروه صار معلوما
لهم معبودا مذكورا مسجودا له مشاهدا ولم يوجب ذلك تغير حاله
كذلك هاهنا مثله فصل في بيان المدرك هو المدرك من له الادراك
خلافا لمن قال من متأخري المعتزلة ان المدرك من لا آفة به وهذا غلط

لانه لو جاز ان يقال المدرك من لا آفة به جاز ان يقال العالم من لا جهل به
والقادر من لا عجز به وفيما قالوه ابطال الحقائق لمتعلقاتها فصل في
معنى الادراك هو الادراك ما كان المدرك لاجله مدركا وقيل الادراك
ما ادرك به المدرك المدرك وقيل الادراك هو المعنى الذي يحصل
العلم الضروري عقيبه فصل في بيان المدرك هو المدرك ما تعلق به الا
دراك وقيل ما ادركه المدرك فصل في بيان اقسام الادراكات هو والادراك
ينقسم على ستة اقسام ادراك السمع وادراك البصر وادراك الشم و
ادراك الذوق وادراك اللمس وادراك النفس وهو الذي يقع ابتداء
واختراعا وان لم يكن هناك حاسة من الحواس الخمس ونريد بالحواس المعاني
دون محالها فصل كل مدرك معلوم وكل معلوم مدرك اذا قلنا ان العلم
والادراك معنى واحد فان قلنا ان الادراك معنى زايد على العلم وهو الصحيح
فكل مدرك معلوم وليس كل معلوم مدركا ولهذا يصح ان يعلم الاعمى اشيا
ولم يدركها وهكذا المعدوم معلوم وليس بمدرك فصل في معنى
اللمس وحده هو اللمس مماسة الجسمين فيدرك معه الحرارة والخشونة ونحوهما
ولو قيل اللمس ما يشتق منه اسم اللامس كان صحيحا فاما اللامس فمن
له اللمس واما الملموس فما تعلق به اللمس فصل في بيان معنى الشم هو الشم اتصال
اجزاء من المشموم بخيشوم الشام فيدرك معه الرائحة ولهذا لو حلف
لا يشم الريحان فعبر على اسواق الرياحين ووجد الرائحة من غير ان يشم
الريحان لا يحنث ولو كان مجرده لاحنث عليه فدل فصل في الشام هو الشام
من له الشم واما المشموم فما تعلق به الشم فصل في بيان معنى الذوق
والذايق والمذوق هو الذوق اتصال اجزاء المذوق بلهاته ولسانه
فيدرك معه الطعم ومعنى الذايق من له الذوق ومعنى المذوق ما تعلق به
الذوق فصل في بيان معنى النظر والناظر والمنظور حقيقة النظر الروية

وقيل النظر هو المعنى الذي كان الناظر له ناظرا واما الناظر فمن له النظر
واما المنظور فما تعلق به النظر فصل النظر والبصر والروية والا
دراك بمعنى واحد فصل النظر يقع على وجوه منها ما تقدم وهو بمعنى
الروية وهو الادراك بالبصر قال الله تعالى فانظر الى طعامك وشرابك
لم يتسنه وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة اى رائية ومنه
بمعنى الاعتبار وهو قوله افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ومنه بمعنى
التعطف نحو قوله ولا ينظر اليهم اى ولا يتعطف عليهم ولا يرحمهم ومنه بمعنى
الانتظار نحو قوله تعالى هل ينظرون الا صيحة واحدة ومنه بمعنى الانظار نحو
قوله تعالى فنظرة الى ميسرة ومنه بمعنى القول نحو قوله تعالى نظر بعضهم
الى بعض القول اى قال بعضهم لبعض فصل في بيان الصفة ه الصفة هي
الشي يوجد بالموصوف فيكسبه الوصف الذي هو النعت الصادر عن الصفة
وقيل الصفة ما يخلصه من غيره ويميزه عما يلتبس به والصحيح ان يقال الصفة
ما اوجبت حكما للموصوف وقيل الصفة ما بها كان الموصوف موصوفا
فصل في اقسام الصفات الصفة على ضربين لازمة وغير لازمة فاللازمة
ما اذا وجدت اوجبت حكما يخالف من ليست له تلك الصفة نحو حياة القديم
سبحانه وعلمه وارادته وسائر الصفات الثابتة الموجبة لم مفارقته لمن
ليس له هذه وان لم يتغير القديم سبحانه بوجودها من حالة كان عليها
اذ كانت ازلية وكان موصوفا بها فيما لم يزل قبل الخلق وفيما لا يزال بعدهم
والصفة التي هي غير لازمة ما توجد مرة وتعدم اخرى فهذه تغير حكم
الموصوف وتصيره عند وجودها على حكم لم يكن عليه عند عدمها نحو السواد
والبياض والارادة والكراهة والعلم والقدرة في حق الخلق فصل
في بيان الوصف ه الوصف هو قول الواصف لله عز وجل او
لغيره بانه عالم قادر وهو كلام مسموع وقد يكون عبارة عنه ولفظا
قوله زيد حي عالم وصف له وخبر عنه عن كونه على ما اقتضاه وهو قول

يدخله



يدخله الصدق والكذب والعلم والقدرة صفتان موجودتان بذات
زيد والوصف قول الواصف فان كان الواصف لنفسه هو الله سبحانه
بانه حي عالم كان وصفه لنفسه معنى كان وصفه لنفسه معنى ليس هو علمه
وحياته ولا هو غيرها لاستحالة وصف صفاته بالتغاير وان كان وصفه
لنفسه وصفا لصفات افعاله نحو انه خالق رازق محسن متفضل من
صفات الذات موجود مع عدم الافعال وان كان الواصف لنفسه
محدثا فان وصفه لنفسه بانه عالم غير صفاته التي هي افعاله لان جميع
صفات الانسان محدثة وكلامه الذي هو وصف لنفسه محدث وهما
غيران فصل كل وصف صفة من حيث كان قولا وكلاما وكسبا للمتكلم المخبر
به خلافا وان لم يكن كل صفة وصفا لان العلم والقدرة والسواد والبياض
ليست بوصف لشي ولا خبر اعني معنى من المعاني وقد زعمت المعتزلة ان الصفة
والوصف بمعنى واحد وهذا خطا لاجماع اهل اللغة على ان الصفة بمعنى
النعت وذلك على اضرب صفة خلقة لازمة نحو اسود وابيض وطويل
وقصير وصفة حرفة نحو كاتب وبان وبزاز وجزار او صفة دين نحو مومن
وكافر وصفة نسب نحو عربي وعجمي وقرشي وهاشمي ولا خلاف ان المنعوت
هي الصفات وفي هذا دليل على ان الصفات هي المعاني ولان القائل اذا
قال فلان له علم بالكتابة او بالفقه وفلان له عقل حسن وفلان له
خلق قبيح يقال وصفه لمعاني موجودات لولاها ما صح وصفه بها وقول
الواصف ليس بصفة على الحقيقة اذ لا يمتنع ان يعلم المعنى يوجد لغيره و
لان ما قالوه يودي الى ان يكون القديم سبحانه فيما لم يزل بلا صفة
ولا اسم حتى خلق الخلق فاحدثوا له صفات واسماء واذا افنى
الخلق بقي سبحانه بلا صفة ولا اسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فصل
في بيان حد الموصوف ه الموصوف ما له الصفة وهذا صحيح لان كل ما له
صفة فهو موصوف

وما لا صفة له فليس بموصوف فصل في بيان الواصف مع الواصف الباحث
وقيل الواصف هو المخبر فصل الصفات يوصف بما لا يودي الى قيام
صفة بها مثاله انك تقول علم موجود وعلم قديم وعلم محدث
وعلم ضروري وعلم كسبي هذه الصفات لا تقتضي اثبات معنى سواها
ولعكسه لا يجوز ان يقال علم حي وعلم قادر وعلم مريد وعلم متكلم لان
هذه الصفات تقتضي اثبات معان وعلى هذا لا يصح وصف الصفات
بانها باقية على قول من يقول ان الباقي باق ببقا وان من شان العلة ان
يكون موجودة لمن له الحكم وعلى هذا قول من يقول ان الباقي باق لنفسه
يصح وصف الصفات بانها باقيات لانه لا يقتضي اثبات معنى وهكذا
على قول من يقول ان الباقي باق ببقا الا ان بقا الذات بقا بالذات ع
بالصفات فيصح وصفها بانها باقيات فصل العلم يتعلق به
وبجميع صفاته فعلمه علم لنفس العلم ولصفاته والصفات معلومة له و
ارادته لا يصح تعلقها الا بارادته ولا بذاته ولا بسائر صفاته لان الارادة لا يصح
تعلقها الا بما هو محدث وهكذا القدرة لا يصح تعلقها بنفسها ولا
بذاته ولا بسائر صفاته وكلامه يتعلق به وبذاته سبحانه وبصفاته
من حيث انه مخبر عن نفسه وعن صفاته فصل ولا يصح تعلق ارادته بامره
لان القديم لا يصح تعلق الارادة به كما لا يصح تعلق القدرة به فامره غير مراد
له وغير مقدور له وهكذا لا يتعلق امره بارادته ولا بشي من صفات
ذاته وهكذا قدرته لا تتعلق بامره ولا امره يتعلق بقدرته وليس ع
صفات ذاته ما يتعلق بعضها ببعض الا العلم والبصر والسمع فان علمه
يتعلق بذاته وبصفاته فذاته معلومة له وهكذا البصر يتعلق به و
بصفاته فان القديم سبحانه رائي لنفسه ولصفاته وهكذا حكم الادراك
واما السمع فانه يتعلق بكلامه فهو سبحانه سامع لكلامه وعلى هذا
يرد قوله تعالى اسمع وارى وهذا لا يصح الا على مذهب اهل الحق وقال





فيما لم يزل لم يكن هناك مسموع ولا مبصر من المخلوقين ولا يصح وصفه بذلك
على قول المخالفين القايلين بحدوث صفاته ولذلك لا يصح على قولنا بقدم
صفاته فيكون سبحانه سامعا لكلامه فيما لم يزل رائيا لنفسه فيما لم
يزل وصفاته مدركا له ولها كما قال وهو يدرك الابصار واما ما عدا
ذلك منه من الحياة والقدرة والارادة فلا يصح تعلق بعضها ببعض واما البقا
على قول شيخنا ابي الحسن رحمه الله فيتعلق به وبجميع صفاته في بعض
اقاويله فيكون بقاؤه بقا لنفس البقا ولذاته ولصفاته وقال في بعض
اقواله ان ذاته باقية ببقا وصفاته باقيات ببقا اخر واما على قول
القاضي رحمه الله فزعم ان الباقي باق لنفسه فلا تفريع على قوله و
اما الوجوب فانها تختص بالذات لانها لا تجب بها الا الذات ولا يصح تعلقها
بالصفات على الوجه الذي يتعلق العلم بها فانه يعلم بعلمه نفس العلم و
ذاته وجميع الصفات وجميع معلوماته الموجودات والمعدومات و
الجايزات والمحالات ولكنها يتعلق بالصفات تعلق الشرط بالمشروط
او تعلق المصحح بالمصحح لان الحياة تصحح الصفات ولولا وجود الحياة ما
صح وجود شي من الصفات والحياة مصححة لها وهي مصححة اعني
الصفات فصل الحياة على ضربين قديمة ومحدثة فالقديمة يصحح
الصفات القديمة ولا يجوز ان يصحح اضدادها لاستحالة وجود اضداد (ها
في حق القديم واما المحدثة فتصحح الصفات المحدثة من العلم والقدرة
وغير ذلك ويصحح اضدادها من الجهل والعجز والسهو والخرس والصمم
والعمى لجواز وجود هذه الاضداد في حق المخلوقين فصل العلم يتعلق
بالارادة تعلق المصحح بالمصحح لانه يستحيل وجود الارادة من غير علم
ولا يستحيل وجود العلم من غير الارادة في حق المخلوق فبان ان
تعلق العلم بالارادة كتعلق الحياة بسائر الصفات فصل
والعلم تعلقه بالكلام ايضا كتعلق المصحح بالمصحح لانه يستحيل

وجود من غير علم فى تعلق الكلام النفسى الذى هو معنى فى النفس مع
عدم العلم وان صح وجود العلم مع عدم الكلام فى حق المخلوقين لان وجود
المصحح كالموجب ووجود المصحح ان كان وجود المصحح يوجب وجود
وجود المصحح الا ترى ان كون الذات موجودة مصحح لوجود الحياة
وسائر الصفات ولهذا جاز وجود الذات المخلوقة بلا صفات
ولم يصح وجود صفات بلا ذات فقد بان صحة وجود المصحح من دون
المصحح وبان ايضا استحالة وجود المصحح بلا مصحح فصل فى كونه موجودا
لا يصح كونه باقيا عند من لا يثبت البقا معنى ولا يصح البقا عند مثبتيه
فيصح ان يكون موجودا وليس بباق وهو الجوهر فى حال حدوثه
والاعراض وكلها موجودات ولا يصح وصفها بانها باقية لانه ليس بين وجودها
وعدمها زمان بين فصل ويستحيل ان يكون باقيا وليس بموجود فقد
بان تعلق احدهما بالاخر تعلق المصحح بالمصحح فصل يصح وجود الصفات
كلها فى حال حدوث الجوهر فيكون حيا عالما قادرا مريدا سميعا
بصيرا متكلما ولا يصح ان يكون باقيا فاستحال وجود صفة ولم يستحيل
وجود صفات وانما قلنا ذلك لانه يجوز ان يوجد بهذه الصفات
كلها لم يعدمه من غير ان ياتى عليه زمانان واما كونه باقيا فيستحيل
فى القدرة تقديره فى الحالة الاولى لانه يجرى مجرى اجتماع الضدين
فى كون الشخص الواحد فى مكانين فى الوقت الواحد لان معنى الباقى ما اتى
زمانان ولا يصح ان يكون الحالة الثانية فى الحالة الاولى فصل القوة
والقدرة والعز والسلطان والعظمة والكبريا والجلال والغنا اذا
قلنا لمعنى التمكين والقهر لمعنى واحد وهو فى الحقيقة القدرة
فاذا قلنا عظمته وسلطانه وعزته وغناه وقهره وكبرياؤه
فمعناه فى الحقيقة قدرته لانه صفة سوى القدرة فالمنه بذاته

يقال



يقال لها عظمة وانما يوصف بذلك تعظيما واجلالا واتبعنا ما ورد فى
كتابه العزيز حيث يقول ولله العزة ولرسوله وقوله ذو الفضل العظيم
والله هو الغنى وان الله هو الرزاق ذو القوة وهو القاهر فوق عباده
قل هو القادر وتبارك اسم ربك ذى الجلال والاكرام وله الكبريا والارض
فهذا وما يجرى مجراه نصفه به سبحانه غير انه فى الحقيقة عبارة عن
صفة واحدة فصل العلم والحكمة والخبر والاحاطة والشهادة
والاختبار الذى هو بمعنى العلم كله بمعنى العلم فان قلنا محصى وخبير
ومحيط وشاهد وعليم وحكيم فالجميع لمعنى واحد اى عالم وذلك يرجع
الى صفة واحدة وهى العلم لا غير وانما وصفناه بذلك تعظيما واتباعا
للكلام حيث يقول الذى احسن كل شىء خلقه يعنى علم كل شىء خلقه
واذا قلنا انه لم يزل محسنا فعلى هذا يحمل واما بمعنى الاحسان
الذى هو الانعام والعطا فلا يجوز ان يوصف بانه محسن فيما لم يزل
لانه لم يكن هناك من يحسن اليه وقال عالم الغيب والشهادة
وقوله شهد الله اى علم الله وقال ان الله بما تعملون خبير يعنى
عليما وقال والله محيط بالكافرين والله بكل شىء محيط اى عالم
وقال والله عزيز حكيم فصل الارادة والمشيئة والرضا والمحبة
والرحمة والاختيار والولاية كله بمعنى واحد وهو ارادته فاذا
قلت انه راض او محب او مختار او راحم فالمراد به انه مريد لادخا
لهم
الجنة والانعام عليهم فى الدنيا وهكذا كراهته وغضبه وسخطه و
وبغضه وعداوته بمعنى واحد يرجع الى الارادة واذا قلنا غضبان
او ساخط او باغض او عدو او كاره فالمراد بذلك انه مريد للانتقام
منهم فى الدنيا او فى الاخرة بادخالهم النار ففى الحقيقة ارادته ورضاه
ومحبته وولايته واختياره ومشيئته وكراهته وغضبه وسخطه وعداوته
وبغضه جميع ذلك معنى واحد يتعلق بجميع متعلقاتها كما ان الكلام
معنى واحد هو امر ونهى وخبر واستخبار يتعلق

لجميع متعلقاتها وانما نصفه بذلك تعظيما واجلالا واتباعا له سبحانه
حيث يقول يريد الله ليبين لكم وفعال لما يريد ولو شاء الله ما فعلوه
ورضي الله عنهم وربك يخلق ما يشاء ويختار ويحبهم ويحبونه والرحمن و
الرحيم والله ولي الذين امنوا ولكن كره الله انبعاثهم وغضب الله عليهم
ان سخط الله عليهم والله عدو للكافرين **فصل** البصر والروية
والادراك والعين على قول من اثبتها له بالروية كل ذلك بمعنى واحد
وهو البصر واذا قلنا راى ومدرك وله عين بمعنى مبصر او ذلك يرجع
الى صفة قائمة بذاته هي المبصر قال الله تعالى ليس كمثله شي وهو السميع
البصير وقال تعالى وقل اعملوا فسيرى الله عملكم وقال وهو يدرك
الابصار اي يراها وقال ولتصنع على عيني اي بمراي مني **فصل** كل مقدور
معلوم وليس كل معلوم مقدورا لان المحالات كلها معلومة للقديم
سبحانه وليست بمقدورة له لانه لا يوصف بالقدرة على خلق نفسه و
لا على خلق كلامه او شي من صفاته الذاتية ولا على الجمع بين الضدين وجعل
الشخص في مكانين في الوقت الواحد ولا على ان يجعل العالم باسره في بيضة
على ما يعتقده الجهال فقد بان ان كل مقدور معلوم وليس كل معلوم مقدورا
فان قيل مقدوراته اكثر او معلوماته الجواب ان اطلاق هذا
السوال خطا فان اراد السائل بذلك مقدوراته التي لم توجد مع معلوماته
التي لم توجد لم يصح المفاضلة بينهما لان ما ليس بشي لا يقال انه اكثر
وان اراد بذلك مقدوراته الموجودة مع معلوماته لان ذاته وصفاته
معلومة له وليست بمقدورة له وهكذا الموجودات في حال وجودها
في ثاني الحال من الحدوث معلومة له وليست بمقدورة له بل كانت
مقدورة له في حال الحدوث **فصل** في بيان الاسم هل الاسم هو المسمى
على الصحيح من المذهب خلافا للمعتزلة حيث قالوا ان الاسم غير المسمى





والذي يدل عليه قوله تعالى يا زكريا انا نبشرك بغلام
اسمه يحيى وقد خاطب يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة فلو كان الاسم
غير المسمى لكان المخاطب غير يحيى وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى ولو كان الاسم
غير المسمى لكان قد امرنا بان نسبح الاسم دونه وهذا لا يقوله محصل **فصل**
الاسم مشتق من السمو الذي هو العلو وقالت المعتزلة هو مشتق من
الوسم وهي العلامة وهذا غلط لانه لو كان كما قالوا لكان تصغيره وسيم
فلما اجمعت العرب على ان تصغيره سمي دل على انه مشتق من السمو فاذا ثبت
ما قلناه كان موصوفا فيما لم يزل بالصفات والاسماء الحسنى وعلى
قولهم يكون موصوفا ومسمى بعد حدوث الخلق فاما قولهم فنعوذ
بالله من حرمان التوفيق ومن اصحابنا من قال الاسما على ثلاثة اضرب
اسم هو المسمى نحو قولنا موجود وشي وقديم وعين واسم غير المسمى
نحو الخالق والرازق والمعطي والمحسن لانها مشتقة من الافعال والافعال غيره
واسم لا يقال هو المسمى ولا غيره نحو العالم والقادر والحي والمريد والمتكلم
لانها صادرة من معان لا يقال انها غيره ولا هي غيرها فلم يصح ان يقال
في الاسم ذلك والاول اصح **فصل** في بيان التسمية هل التسمية هو القول
الدال على المسمى جملة او مفصلا وانما يقال للتسمية اسما مجازا وتكون
للشي الواحد اسما كثيرة اي تسميات لان الذات الواحدة تكون اشيا
وانما تكون اشيا وانما تكون لها تسميات الا ترى ان السواد الواحد
له تسميات كثيرة مثل كونه موجودا ومحدثا ومذكورا ومعلوما وعرضا
ولونا وسوادا وعلى هذا ورد قوله صلى الله عليه وسلم ان لله
تسعا وتسعين اسما من احصاها دخل الجنة يعني ان لله تسعا و
تسعين تسمية والموضح ذلك قوله تعالى ولله الاسما الحسنى وكل هذا لا
ان يقال اعلم الاسما يحتمل ان الاسما هي المسميات والمسميات اما ان

وصف
تكون ذواتا او معاني ولا يصح وصفها بالعام والخاص وانما يقع الاقوال
بالعموم والخصوص وقولهم عطاء عام مجاز لان العطا ليس بقول
فان قيل فما اعم المسميات اذا لم يصح ذلك في الاسما الجواب ان
المسميات قولنا معلوم ومذكور ومخبر عنه وانما قلنا ذلك
لوقوع ذلك على الموجود والمعدوم والقديم والمحدث فصح ان يكون
اعم المسميات وقولنا معدوم اخص من قولنا معلوم لان كل معدوم
معلوم وان لم يكن كل معلوم معدوما لكون الموجود معلوما وان
لم يكن معدوما وقولنا شي اخص من قولنا معلوم لان كل شي
معلوم وليس كل معلوم شيا لكون المعدوم معلوما وليس بشي وقولنا
قديم اخص من قولنا شي لان كل قديم شي وان لم يكن كل شي قديما لكون
المحدثات اشيا وان لم يكن قديمة فصح ان يكون اعم في المسميات و
هكذا قولنا موجود اخص من قولنا مذكور لان كل موجود مذكور
وليس كل مذكور موجودا لان المعدوم مذكور وليس بموجود وقولنا
محدث اخص من قولنا موجود لان كل محدث موجود وليس كل موجود
محدثا لان القديم سبحانه وصفاته موجود وليس بمحدث وقولنا عرض
اخص من قولنا محدث لان كل عرض محدث وان لم يكن كل محدث عرضا
لان الجوهر محدث وليس بعرض وقولنا لون اخص من قولنا عرض
لان كل لون عرض وليس كل عرض لونا لكون الحركة عرضا وان لم يكن
لونا وقولنا اسود اخص من قولنا لون لان كل اسود لون وليس كل
لون سوادا لكون البياض لونا وان لم يكن سوادا وقولنا حركة
اخص من قولنا كون لان كل حركة كون وليس كل كون حركة لكون
السكون كونا وان لم يكن حركة فصل في بيان حد الكون الكون

معنى يتخصص به الكاين من جهة او ما يقدر تقدير الجهة ولا يصح ان يوصف
بذلك الا الجوهر لان حقيقة ما احتمل كونا واحدا لاجله يختص بالجهة
التي يحصل فيها او ما يقدر تقدير الجهة وقيل الكون ما اوجب كون
الكاين كاينا في مكان او ما يقدر تقديره وقيل الكون ما اوجب كون
الكاين كاينا في مكان او ما يقدر تقدير مكان وقيل الكون ما كان الكاين
لاجله كاينا او ما اشتق منه اسم الكاين وهذه كلها صحيحة الا ان
الاول والثاني اولى لوضوحها فصل في بيان الكاين الكاين من له الكون
وقيل الكاين هو المتحيز وهذا صحيح لان ما ليس بمتحيز ليس بكاين وهو
القديم سبحانه وصفاته لما لم يصح ان يوصف بالمتحيز لم يصح ان يوصف بالكون
وهكذا الاعراض لا يصح وصفها بانها كاينة لانها غير متحيزة ولانها لو كانت
كاينة كانت كاينة بكون والكون معنى والاعراض معاني ولا يصح قيام
المعنى بالمعنى فصل الكاين يستعمل على اوجه منها بمعنى الموجود فهذا
يجري مجرى القديم سبحانه لانه موجود فيما لم يزل ولا يزال قال الله
تعالى وكان الله سميعا عليما وكان الله على كل شي قديرا اخبارا عن
الازل الثاني يستعمل بمعنى الكون في المكان وذلك لا يجوز على الله
تعالى لان ذلك يختص بالاجسام والقديم سبحانه منزه عن ذلك الثالث
يستعمل بمعنى الصنع والعلم قال الله تعالى وما جعلنا القبلة التي
كنت عليها وقال تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس فهذا يجري
على القديم والمحدث معا ومنه قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم
يعني بالعلم والصنع والتدبير والاولى ان لا يطلق عليه سبحانه
ذلك الا بالتعبير لانا قد بينا ان حقيقة الكون ما يتخصص به الكاين
في جهة والحق سبحانه منزه عند اهل الحق عن ذلك فصل في

اقسام الاكوان ﻫ الاكوان تنقسم قسمين حركات وسكنات لا
ثالث لهما وحكي عن ابي الهذيل العلاف انه قال الاكوان معان زايدة
على الحركات والسكنات واحتج بصحة وجود الجوهر غير متحرك ولا
ساكن في حال حدوثه ثم مع ذلك هو كاين ثم مع ذلك هو كاين وهذا
غلط لان الجوهر في حال حدوثه قد حصل في الجهة التي سكن فيها ودعواه
ودعوى ابن الجبائي انه لا يصح وصف الجوهر بانه ساكن لما وجد به من
الكون حتى ياتي عليه زمان ثان في الجهة التي حصل فيها دعوى لا برهان
عليها من عقل او سمع او لغة واذا لم يكن طريق الى شيء منه كان ما قالوه
باطلا ولان الحركات والسكنات لو كانت معاني غير الاكوان لكان لا
تخلوا ان يكون مثلا لها او ضدا لها او خلافا لها فليس بضد ويستحيل
ان يكون ضدا لانه يستحيل ان يكون ضدا لانه لوجب استحالة كون
المتحرك والساكن كاينا والكاين في الجهة متحركا ساكنا وذلك
باطل لعلمنا بصحة وجود الجوهر كاينا مع كونه ساكنا تارة ومتحركا
اخرى ويستحيل ان يكون مثلا لقيام الدليل على استحالة المثلين في
وقت واحد وذلك يعود الى استحالة كون المتحرك والساكن
كاينا والكاين متحركا ساكنا وذلك محال ولانهما اذا كانا مثلين فلا
حاجة في اثبات الحكم اليهما لان حد المثلين ما ناب احدهما مناب الاخر
ولو لم يستقل الاول لم يستقل بالثاني والثالث وعلى هذا البنا
ويستحيل ان يكون الاكوان مخالفا للحركات والسكنات لان كل
خلافين يجوز وجود كل واحد منهما مع ضد صاحبه هذا حكم كل
خلافين مختلفين وكان يجوز كون الساكن ساكنا الدهر الاطول
والمتحرك متحركا وان لم يكن كاينا وان يكون الكاين كاينا في الجهة او يقدر

تقدير

تقدير الاوقات المديدة والازمان الطويلة وان لم يكن ساكنا فيها ولا متحركا
عنها ولا اليها وذلك معلوم فساده باضطرار فبطل ما قالوه **فصل**
كل سكون كون وان لم يكن كل كون سكونا لان الحركة كون وليس بسكون
وهكذا كل حركة كون وليس كل كون حركة لان السكون كون وليس بحركة
وهذا كما قلنا كل شيء معلوم وان لم يكن كل معلوم شيئا لكون المعدوم معلوما
**فصل في بيان حد السكون** ﻫ السكون هو الكون الذي لم يتقدمه كون
مخالف له بلا فصل وقيل السكون مماسة الجسم للمكان وقيل السكون ما
صار الساكن به ساكنا وقيل ما اشتق اسم الساكن منه والاول اصح لانه
لو خلق الله تعالى جوهرا واحدا كان ساكنا في اول حالة حدوثه وان لم
يكن مماسا لجوهر اخر **فصل في بيان حد الحركة** ﻫ الحركة خروج الجوهر من
مكان الى مكان وقيل الحركة ما يصير المتحرك به متحركا وقيل الحركة ما
كان المتحرك لاجله متحركا **فصل في بيان حد المتحرك** ﻫ المتحرك من له
الحركة والساكن من له السكون ولهذا لم يصح وصف القديم سبحانه
بكونه متحركا ولا ساكنا لما بيناه من حد الحركة والسكون وكلاهما محال
في وصفه سبحانه **فصل في بيان معنى الاله** ﻫ الاله هو القادر على الاختراع
والانعام وكشف الضر والبلوى وقيل الاله من يتاله الخلق اليه
وهذان ليسا بصحيحين لان القديم سبحانه فيما لم يزل هو الاله وان
لم يكن معبودا الا بعد ان خلقهم وكلفهم وعبدوه والصحيح ما ذكرناه
من كونه قادرا على الاختراع وذلك موجود فيما لم يزل ولا يزال **فصل**
**في بيان معنى الالهية** ﻫ ومعنى الالهية قدرته على اختراع الاعيان
وهذه اخص صفات القديم لا يشاركه في هذه الصفة صفة من صفات
ذاته ولا احد من المخلوقين ولهذا قلنا ان احدا من الخلق لا يقدر على
الاختراع الذي هو الاحداث والانشاء والخلق لانهم لو قدروا

لكانوا امثالا له وعلى هذا عدد قوله تعالى يا ايها الناس اذكروا
نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم وقيل معنى الالهية ما
اشتق اسم الاله منه وقيل الالهية استحقاق اوصاف الجلال واما
المالوه فهو سابر الحوادث فصل في بيان معنى التوحيد هـ التوحيد
هو الحكم للشي بانه واحد وهذا اصح لان كل ما هذا سبيله فهو توحيد وما
ليس هذا سبيله فليس بتوحيد ويكون ذلك بالعلم مرة وبالخبر مرة وبالحكم مرة
فصل في معنى الموحد هـ الموحد لله سبحانه هو من يعلمه واحدا ويحكم بانه
واحد ويخبر بانه واحد فمنهم من يوحد الله بعلمه ومنهم من يوحد الله بحكمه ومنهم من
يوحده بقوله والجميع توحيد تعالى ومعنى قول القايل وحد الله اي وصفه
بالوحدانية كما يقال شجعت فلانا اذا نسبته الى الشجاعة فصح
توحيد الله لنفسه علمه بانه واحد واخباره عن نفسه بانه واحد وتوحيد
الله لعبده ان يجعله موحدا لربه فصل في بيان معنى الواحد هـ الواحد
في وصفه سبحانه لا ينقسم في نفسه ولا يتجزى في ذاته بخلاف ما يقال
دار واحدة وانسان واحد لان ذلك اسم لجملة مخصوصة مركبة وقيل
معنى الواحد في وصفه تعالى لانه لا يشبهه شي كما قال الشاعر
يا واحد العرب الذي ما في الانام له نظير هـ وهذا الاسم حقيقة
في هذه المعاني الثلاث التي ذكرناها ومن اصحابنا من قال انه حقيقة
في انه لا ينقسم في نفسه ولا يتجزى في ذاته واذا قيل واحد في الافعال
وانه لا يشبه فذلك على طريق المجاز والتوسيع فصل الواحد والاحد
بمعنى والاحد بمعنى واحد في وصفه سبحانه لان الاصل في قولنا احد وحد
وحد يحد فهو واحد فوحد ووحيد كما قالوا فرد وفارد وفريد
وعلى هذا ورد القران فقال تعالى والهكم اله واحد



وقال قل هو الله احد فدل على انهما بمعنى واحد فصل في بيان معنى المعبود
المعبود من يعبد وينقاد في الطاعة اليه والقديم سبحانه معبود من
حين عبد واستحق هذا الوصف بمعنى وجد من الخلق وهي عبادتهم له
تعالى فلا يصح ان يقال لم يزل الحق سبحانه معبودا لان في اطلاقه اثبات
وجود العابدين معه تعالى عن ذلك علوا كبيرا ويصح ان يقال المعبود لم يزل
كما يقال الخالق لم يزل وان لم يصح ان يقال لم يزل خالقا ويفارق هذا قولنا
لم يزل الها لانا قد بينا ان معنى الالهية هي القدرة على الاختراع والا
عيان او استحقاق اوصاف الجلال وانهما كان فهو موصوف بهما لم يزل
بخلاف الخلق والاحداث فانه مستانف فصل في بيان العبادة
العبادة والتعبد والتنسك بمعنى واحد وهو الخضوع والتذليل
تحد العبادة تعبد بانه على جهة القربة والطاعة وقيل العبادة
ما اشتق اسم العابد منها وقيل العبادة ما كان طاعة لله عز وجل
وقيل العبادة ما كان قربة اليه سبحانه وامتثالا لامره وهذا ان
كان ليس بصحيح لما قلنا انه قد يكون الشي طاعة وليس بعبادة ولا قربة
وهو النظر والاستدلال المودي الى معرفة الله عز وجل في ابتدا الامر
فصل في بيان العابد هـ العابد والمتعبد والناسك بمعنى واحد
وحقيقة العابد من له العبادة فكل من له عبادة فهو عابد ومن لا عبادة
له فليس بعابد وقيل العابد المتذلل اي الخاضع فصل في معنى القربة
القربة ما يصير المتقرب به متقربا وقيل ما اشتق منه اسم المتقرب
وقيل القربة هي الطاعة وليس بصحيح لانه قد يكون طاعة ولا
يكون قربة لان من شرط القربة العلم بالمتقرب اليه فمن الوجود القربة
قبل العلم بالمعبود هـ فالنظر والاستدلال المودي الى معرفة الله

تعالى هو واجب وطاعة لله عز وجل وليس بقربة فكل قربة طاعة و
ليس كل طاعة قربة لما ذكرناه ولان الصلوة في الدار المغصوبة تقع
واجبة وطاعة وليست بقربة لانها لا يثاب عليها وانما الفرض يسقط
عنه عند الفقهاء والمتكلمين من اهل الحق فصل في معنى المتقرب هو الذي
من له قربة فكل من له قربة فهو متقرب ومن لا قربة له فليس بمتقرب
ولا يقال متقرب الا لمن كثرت قربته وطاعاته فصل في بيان الطاعة
الطاعة موافقة الامر وهذا صحيح لانه يتميز بذلك عن المعصية وعن
ما ليس بطاعة وقيل ما كان الطايع لاجلها طايعا وقيل الطاعة ما استحق
الثواب عليها وليس بصحيح لان الطاعة ليست بعلة عندنا للثواب وانما
الثواب بفضل من الله جلت قدرته على ما ياتي بيانه في غير هذا الكتاب
وقالت المعتزلة الطاعة موافقة المراد وهذا غلط لما بيناه ولان الله
تعالى اذا فعل ما يريد عبيده لا يكون مطيعا لهم وان كان ما فعله موافقا
لارادتهم فان ركبوا هذا القول كانوا قد خالفوا الاجماع فان احدا لم يقل
ان الله تعالى مطيع للخلق وانما الخلق مطيعون له فصل في معنى الطايع
الطايع المستحق للثواب وقيل الطايع الموافق للامر وقيل الطايع
من له الطاعة وهو الصحيح فصل في معنى المطيع هو المطيع من تكرر
منه الطاعة فكل من تكررت منه الطاعة كان مطيعا ومن لا تتكرر منه الطاعة
فليس بمطيع والفرق بين المطيع والطايع ان الطايع من وجدت منه
طاعة واحدة والمطيع من تكررت طاعاته فكل مطيع طايع وليس كل
طايع مطيعا فصل في معنى المطاع له هو المطاع له من وجبت طاعاته
وهذا لا يصح في الحقيقة في حق احد الا في حق الله سبحانه فانه لا
تجب الطاعة لاحد الا لله عز وجل وانما كان ذلك لان الموجبات التي اذا
اتى بها المكلف يكون بها مطاعا وليست الموجب

والا

هذا ليس بالفصل بين ...

الامر الله عز وجل لقولنا ان الفعل لا يجب له في ايجاب الواجبات ولقولنا
ان لا واجب لاحد على الله تعالى وان الموجب اعلى رتبة من الموجب عليه وليس
احد فوق الله تعالى فلا يصح القول بوجوب شي عليه خلاف ما قالت
القدرية انه يجب عليه فعل الصلاح الدينية على قول جميعهم والدنياوية على
قول البعض وانه يجب عليه قبول توبة التائبين وغير ذلك مما قالوه فلا
يصح مع تمسكهم بهذا ان يكون المطاع له الحق سبحانه وحده بل يشاركه غيره
فيه على موجب قولهم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا هذا نجز الجزو الاول من
الحدود والكفاية وما التوفيق الا بالله عليه توكلت تتلوه ان شا الله عز وجل
في الذي يليه بسم الله الرحمن الرحيم فصل في معنى المعصية هي المعصية مخالفة
الامر وبه يتميز عن الطاعة وقيل المعصية ما يتعلق به تحريم الله تعالى
وقالت المعتزلة مخالفة المراد عكس ما قالوه في حد الطاعة وهذا
غلط لانه يقال عصى فلان فلانا اذا خالف امره لا اذا خالف مراده و
كيف يصح ان تكون المعصية مخالفة المراد والمعصية من افعال الجوارح
الظاهرة والارادة من معاني النفس ولان الله تعالى قال لا يعصون الله
ما امرهم ولم يقل لا يعصون الله ما اراد منهم وقال تعالى افعصيت
امري فدل على ان المعصية مخالفة الامر لا المراد فصل المعصية
والمحظور والجرم والقبيح بمعنى واحد فصل في معنى العاصي هو العاصي
من له معصية وفي الحقيقة العاصي من عصى الله تعالى وقيل العاصي
المخالف للامر وقيل العاصي من استحق العقوبة وهذا ليس بالمرضي لان
المعصية ليست بموجب للعقاب عندنا وانما العقاب للقديم سبحانه
لحق الملك ولو كان ذلك استحقاقا لما جاز ان يخلد الله النار من كفر به
بخطيئة واحدة لانه قبيح في العقل على غير المخالف ان لو كان في العقل
حسن وقبيح ان يعاقب ابد الابد من على كفر لحظة وهذا ما لا محيص
له عنه فصل في بيان معنى الظلم هو وضع الشي

في غير موضعه يقال من اشبه اباه فما ظلم يعني لم يضع الشبه الا في موضعه
ويقال بير مظلومه اذا حفرت في ارض ليس فيها محفر وقيل الظلم مجاوزة
الحد يقال ظلم الوادي اذا جاوز الماحا فيه فصل في بيان معنى الظالم
الظالم من له الظلم وقيل الظالم الواضع للشي في غير موضعه وقيل الظالم
المجاوز للحد ولهذا قلنا ان القديم سبحانه لا يوصف بالظلم لانه لا راس
فوقه ولا امر ولا زاجر والعالم خلقه وملكه والمتصرف في ملكه يستحيل
وصفه بالظلم خلاف ما قاله القدرية ان القديم سبحانه يصح منه الظلم في
لكنه لا يظلم لكونه قبيحا وعلى قولنا يستحيل منه الظلم لما قد بينا من حقيقته
وهكذا يستحيل على قولنا ان يقال انه يفعل القبيح لان القبيح قبيح من حيث
مقارنة النهي له وافعاله سبحانه لا تقارنها النهي فلا تتصور في حقه سبحانه
فعل القبيح وانما يتصور ذلك في حقنا لمقارنة النهي لافعالنا المنهية
عنها وفي هذا الفصل اسقاط لجميع ما يشنعون به على اهل الحق فانهم
ينسبون اليه فعل القبائح تعالى عن ذلك علوا كبيرا فصل في بيان معنى
الجور الجور هو العدول عن الحق من قولهم جار السهم اذا عدل
عن قصده وقيل الجور التعدي وقيل الجور هو الزوال عن الجد
والرسم فصل الجائر من له الجور وقيل الجائر من زال عن الجد والرسم
وقيل الجائر من جار فصل الجائر والسفيه والظالم والمتعدي
بمعنى واحد فصل في معنى العدل العدل هو فعل ما للفاعل
ان يفعله وهذا صحيح لتمييزه عما ليس بعدل من الظلم والجور ولهذا
قلنا ان جميع افعاله سبحانه عدل وقيل العدل هو الحق و
كل عدل حق وما ليس بعدل فليس بحق فصل في بيان معنى الفسق
الفسق هو الخروج عن الطاعة ومنه قوله تعالى ففسق عن امر ربه

[illegible]





يعني خرج عن طاعة ربه وقيل الفسق هو المعصية وقيل الفسق ما يصير به
الفاسق فاسقا وقيل الفسق ما اشتق منه اسم الفاسق والفسق
والفجور بمعنى واحد وقيل الفاسق الخارج عن الطاعة الواجبة
وقيل الفاسق من له الفسق وقيل الفاسق العاصي وكل عاص لله
عز وجل فاسق وهذا على قول من يقول ان المندوب غير مامور به فلا
يكون المخالفة امر يقتضي الوجوب فاما على قول من يقول ان المندوب
مامور به فقد يكون عاصيا لمخالفة الامر ولا يكون فاسقا وقد يعبر
بالفسق عن الكفر قال الله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين فكل كافر
فاسق وليس كل فاسق كافرا لان الفاسق الملي فاسق وليس بكافر
وقد يعبر عن المنافق بالفسق قال الله تعالى افمن كان مومنا كمن كان
فاسقا اي منافقا فصل في بيان معنى القبيح القبيح من ليس للفاعل
فعله وهذا صحيح لانه يتميز به عن الحسن والمباح وقيل القبيح ما يذم
عليه وقيل القبيح ما يعاقب عليه وقيل القبيح المنهي عنه وقيل القبيح
ما امر بنقض فاعله وهو الصحيح فصل في بيان معنى الكفر حقيقة الكفر
الجهل بالله والجحد له المضاد لمعرفته والتصديق به وبرسوله وهذا صحيح
لان كل ما كان جهلا بالله عز وجل فهو كفر وما ليس بجهل بالله سبحانه فليس
بكفر وان كنا نكفر قايله وفاعله على ما ياتي بيانه وقيل الكفر هو التغطية
لقول لبيد في ليلة كفر النجوم غمامها ومنه قوله تعالى كمثل غيث اعجب الكفار
نباته يعني الزراع فسمي الزارع كافرا لانه يغطي الزرع بالتراب و
قيل الكفر هو التكذيب مثل قوله تعالى فكفروا وتولوا يعني كذبوا فجعل
الكافر هو الجاهل بالله تعالى والجاحد له وقيل الكافر المكذب لله عز وجل
ولرسوله صلى الله عليه فصل الاصول تمنع العلم بالله فهو كفر ولهذا قلنا

ان من لم يثبت صفات القديم سبحانه فليس بمومن لانه جاهل به سبحانه
وكذا من قال ان المعدوم شيء لانه لا يعلم الله تعالى شيئا الا والعالم شيء و
هذا المنع العلم بالله تعالى وكذا قول من قال ان العباد خالقون لافعالهم
لانهم اذا ابتدعوا مع الله تعالى خالقين لا يمكنهم التوصل الى معرفته
سبحانه فصل وقد نحكم بكفر الشخص مع كونه عالما بالله عز وجل من
طريق الشرع وهو اذا قال الخمر حلال او الظهر غير واجب وهذا ليس
بكفر حقيقة ولكنه كفر من طريق الشرع لانه تكذيب لله ولرسوله صلى
الله عليه فكل قول وفعل تضمن تكذيبا للنبي صلى الله عليه فهو
كفر ولهذا حكمنا على عبدة الصنم بالكفر مع قولهم ما نعبدهم الا ليقربونا
الى الله زلفى وقال الله تعالى اخبارا عنهم ولئن سالتهم من خلقهم
ليقولن الله فجعلنا حكمنا بكفرهم لتكذيبهم ومخالفتهم لله عز وجل فصل
محل الكفر القلب وما يوجد باللسان عبارة عنه كما ان محل الايمان القلب
والكفر ضده والشيئان المتضادان لا في محل واحد فاما محلين
فلا وعلى هذا ورد قوله تعالى في قلوبهم مرض يعني الشك وهو الكفر
بالله سبحانه ومنه قوله تعالى ختم الله على قلوبهم يعني خلق الكفر
في قلوبهم ومنه قوله تعالى ولكن تعمى القلوب التي في الصدور فصل
في معنى النفاق ع النفاق اظهار الشيء بخلاف ما في الضمير وقيل النفاق
ما اشتق اسم المنافق منه والمنافق هو المظهر للشيء بخلاف ما
يضمر وقيل المنافق من له النفاق فصل في بيان معنى الحسن ع الحسن
ما امر بمدح فاعله فعلى هذا لا يوصف المباح بانه حسن لانه لا يمدح على فعله
والجد صحيح لتنزيه عن القبيح ومن جميع ما ليس



حسن وقيل الحسن ما له فعله وهذا اصح ايضا وعلى هذا يوصف المباح بانه
حسن لان له فعله وقيل الحسن ما حسنه الشرع وقيل الحسن ما كان
مامورا به وهذا خطأ لان افعال الله حسنة وان لم يكن مامورا بها
لانه لا امر له جلت قدرته فصل ع بيان معنى النعمة حقيقة النعمة
النفع العاري من كل ضرر يوازيه او يوفي عليه وهذا صحيح لان كل ما
هذا سبيله فهو نعمة وما ليس هذا سبيله فليس بنعمة وهو كل نفع
يتعقبه ضرر يوازيه او يوفي عليه وقيل النعمة ما كان لها المنعم منعما
لانه متى فعل لغيره فعلا عاريا عن ضرر يوازيه يقال انعم عليه
فلان وانعم الله على فلان اذا فعل به ما لا تعقبه ضرر وهلاك
ولا يقال انه انعم عليه وان نفعه في الحال فصل المنعم هو الفاعل
لغيره نفعا عاريا من كل ضرر يوازيه فاما المنعم عليه فهو من فعل
به فعلا عاريا من كل ضرر يوازيه فصل في بيان معنى الايمان ع الايمان
هو التصديق لقولهم فلان يومن بعذاب القبر اي يصدق به ومنه
قوله تعالى اخبارا عن اخوة يوسف لابيهم وما انت بمومن لنا اي
بمصدق وقيل الايمان هو علم القلب بصدق الرب قاله القاضي
رحمه الله وقيل الايمان هو اعتقاد صدق المخبر فيما اخبر به ويكون
تارة عن دليل فيكون مقبولا وتارة عن تقليد فلا يكون مقبولا
قاله ابن فورك رحمه الله وقيل الايمان المعرفة والاقرار قاله ابو
اسحاق الاسفرايني رحمه الله وحكي عن ابي الحسن رحمه الله انه
قال الايمان هو العلم بوجوده سبحانه لا اله الا هو فصل ومحل الايمان
القلب وما يوجد باللسان فهو عبارة عنه ودليله عليه قال الله
تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقال من الذين قالوا امنا
بافواههم ولم تومن قلوبهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم

ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد
كله الا وهي القلب فصل في اقسام الايمان الايمان على ضربين ايمان
الحق سبحانه وايمان الخلق فايمان الحق سبحانه قديم وهو تصديقه لنفسه
وانبيائه وذلك كلامه وكلامه قديم واما ايمان الخلق فهو تصديقهم
بالله عز وجل وبرسله وبما جاءوا به وذلك مخلوق لانه صفة من
صفاتهم والصفة تتبع الموصوف فاذا كان الموصوف مخلوقا كانت
صفته مخلوقة واذا كان الموصوف قديما فصفته القديمة القائمة
به قديمة فصل المومن هو المصدق وهو على ضربين قديم ومحدث
فالقديم هو الله سبحانه وعلى هذا ورد قوله تعالى الملك القدوس السلام
المومن والمحدث هو المكلف والمامور وبالله التوفيق فصل في معنى
الاسلام الاسلام هو الاستسلام وقيل الاسلام هو الانقياد
والمعنى واحد وقيل الاسلام ما اشتق اسم المسلم منه وقيل الاسلام
ما له المسلم كان مسلما فصل كل ايمان اسلام وليس كل اسلام ايمانا
لاختلاف حقيقتيهما وهو التصديق والانقياد فمحال ان يصدق ولا ينقاد
ولاسيما والتصديق من معاني القلوب وقد ينقاد ولا يصدق لان
الانقياد من افعال الجوارح الظاهرة وعلى هذا ورد قوله تعالى قالت
الاعراب امنا قل لم تومنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم
وفي حديث جبريل فرق بين الايمان والاسلام فقال الايمان ان تومن بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر والقدر كله خيره وشره حلوه
ومره والاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم
الصلاة وتوتي الزكاة وتصوم شهر رمضان وتحج البيت ان استطعت
اليه سبيلا وروي عنه صلى الله عليه انه قال الاسلام ما ظهر فاخبر
ان جميع ما ظهر من الطاعات من جملة الاسلام قولا كان او فعلا فصل
فان

فان قال قائل فما معنى قوله صلى الله عليه وسلم الايمان قول وعمل
واعتقاد فالجواب ليس هذا من قوله صلى الله عليه وسلم على انه لو صح
قوله لكنا نقول به لان الايمان هو العلم بالله عز وجل وذلك من افعال
القلوب فهو ان كان قولا فهو فعل لان كل قول مخلوق فعل وان لم يكن
كل فعل قولا فاما قوله اقرار باللسان وعمل بالجوارح يعني ان الاقرار
والعمل من دلائل الايمان وشرائعه فان قيل فما معنى قوله يزيد
بالطاعة وينقص بالمعصية الجواب ان الايمان يزيد وينقص كما قال
تعالى فزادهم ايمانا وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يخرج
من النار من في قلبه مثقال ذرة من الايمان ونصف مثقال ذرة من
الايمان حتى اذا احال الى الخردلة والشعيرة فمن معه قدر مثقال ايمانا
ازيد ممن معه قدر خردلة وشعيرة وقيل ان من يتذكر في جميع
اوقاته الايمان لا يساويه من لا يتذكر الا في وقت دون وقت و
قيل المراد به ثوابه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وقيل يزيد و
ينقص بمعنى ان اول اوائل العلم بالله عز وجل فهو مومن فاذا حصل له
العلم بعد ذلك الايمان بصفة من صفاته تعالى الى ان يستوفي فقد زاد
ايمانه وقد قيل انه لا يتصور الزيادة الا على وجه وهو ان من عمره مائة
ايمانه يزيد على من له اقل من ذلك من السنين والاجماع ان التصديق الذي
هو حقيقة الايمان لا يتصور فيه الزيادة والنقصان فصل في معنى
المسلم هو المسلم المستسلم والمنقاد لامر الله عز وجل وقيل المسلم
من له اسلام ومن لا اسلام له فليس بمسلم فكل مومن مسلم وليس كل مسلم
مومنا وقيل معنى المسلم المخلص وعلى هذا ورد قوله تعالى اذ قال
له ربه اسلم قال اسلمت لرب العالمين وقيل معنى المسلم هو الكامل و
قد يكون مومنا ولا يكون كاملا ولا يكون كاملا الا ويكون مومنا فعلى

هذا المسلم يكون الا من المومن وعلى هذا ورد قوله تعالى توفني مسلما يعني
كاملا فعلى هذا كل مسلم مومن وليس كل مومن مسلما او ليس كل مومن كاملا
ولو كان كل مومن كاملا لكان يقول توفني الا مومنا فلما قال توفني مسلما
دل على ان ليس كل مومن مسلما **فصل في معنى الهداية** هي الهداية هي الارشاد
الى الحق والانابة وقيل الهداية ما اشتق اسم المهتدي منها فكل ما صار
المهتدي به مهتديا فهو من الهداية وما لا يصير به المكلف مهتديا فليس
بهداية وعلى هذا ورد قوله تعالى من يهدي الله فهو المهتدي يعني من
يرشده الله فهو المهتدي ولم يرد به الهداية بمعنى الدعوة وهو قوله
تعالى للنبي عليه السلام وانك لتهدي الى صراط مستقيم يعني وانك لتدعوا
ولهذه الهداية لا يصير مهتديا بالاثر الى قوله تعالى انك لا تهدي من
احببت يعني لا ترشده ولكن الله يهدي من يشاء اي يرشد من يشاء وكذا
قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى قيل
فدعوناهم ولهذه الاقسام من الهدى لا يصير المكلف مهتديا فالهداية
هي الارشاد والانابة خلاف قول المعتزلة ان الله تعالى قد هدى الكافرين
ولكنهم ما اهتدوا وهذا خلاف ما قدمناه من النص حيث يقول من
يهد الله فهو المهتد وحيث يقول هدى للمتقين وحيث يقول اولئك
على هدى من ربهم فدل على ان الهدى الذي هو الارشاد خاص للمومنين
وعلى هذا ورد قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام ويهدي من يشاء
الى صراط مستقيم فخص الهداية وعم الدعوة **فصل في معنى المهتدي** هو
المهتدي من له الهداية وقيل معنى المهتدي هو المسترشد **فصل**
**في معنى الهادي** هو الهادي هو المرشد وهو الله عز وجل في الحقيقة
وقد قيل في معنى قوله تعالى الله نور السموات والارض يعني الله
هادي اهل السموات والارض وعليه تدل اخر الاية لقوله على نور
يهدي الله لنوره من يشاء يعني يرشد الله لهدايته من يشاء

وعن



الزوال

وهذا الابهم في غيره من المعاني **فصل في معنى الضلال** هو الضلال هو الزوال
عن طريق الرشاد وقيل الضلال ما اشتق منه اسم الضال **فصل**
ومعنى الضال الزايل عن طريق الرشد وقيل الضال من له الضلال
**فصل في معنى المضل** هو المضل هو الذي يرد الناس عن طريق الرشد
وهو في الحقيقة الله سبحانه الاثر الى قوله ومن يضلل الله فما له
من هاد ومن يهدي الله فما له من مضل وهذا يبين في كونه سبحانه مضلا
للضالين دون المهتدين **فصل في معنى التوفيق** هو التوفيق ما يكون
عنده الطاعة ولا يكون مع عدمه فكل ما وجد عنده الطاعة فهو توفيق
وما لا توجد عنده الطاعة فليس بتوفيق وحده في حقيقته هو القدرة على
الطاعة وقيل التوفيق ما اشتق اسم الموفق منه وقيل التوفيق
ما له الموفق كان موفقا **فصل في معنى الموفق** هو الموفق من اقدر
على الطاعة فكل من اقدر على الطاعة كان موفقا ومن لا يقدر عليها
فليس بموفق واما الموفق فهو المقدر للخلق على الطاعة وهو
الله رب العالمين **فصل في اللطف** هو اللطف ما كان في المعلوم
انه اذا وجد كانت الطاعة عنده لا محالة وهو القدرة على الايمان عندنا
وكذلك القدرة على ساير الطاعات الطاف لها فعلى قولنا في قدرة
القديم سبحانه من الالطاف بالكفار وعلى قول المخالف ليس في قدرته
ما لو فعل بهم في وقت لامنوا عنده بل قد فعل جميع ما هو اللطف بهم
لكنهم خالفوا الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **فصل في معنى**
**الخذلان** هو الخذلان هو القدرة على الكفر فكل من خلق له القدرة
على الكفر فقد خذله وهو مخذول واما الخاذل فهو الخالق للقدرة
على الكفر **فصل في معنى الحرمان** هو الحرمان هو القدرة على المعاصي سوى

الكفر والمحروم من خلق له القدرة على المعصية والفاسق الملي محروم
وليس بمخذول فكل مخذول محروم وليس كل محروم مخذول فصل في معنى
اللعن هو اللعن هو الطرد والبعد ولا يستحق ذلك الا الكافر بالله تعالى
فكل كافر ملعون وكل ملعون كافر ومنه قوله لابليس وان عليك اللعنة
يعني البعد والطرد وقال تعالى بل لعنهم الله بكفرهم يعني ابعدهم فصل في
معنى العصمة هي العصمة هي الحراسة من مواقعة المعصية وهي القدرة
على الطاعة ومعنى العاصم الذي يحرس المكلف من ايقاع المعاصي وهو في
الحقيقة الحق سبحانه ومنه قوله تعالى اخبارا عن ابن نوح حين قال لابيه
ساوي الى جبل يعصمني من الماء يعني يحرسني فقال له لا عاصم اليوم من امر
الله الا من رحم يعني لا حارس فصل في معنى المعصوم هو المعصوم هو
المحروس من المعصية وقوله تعالى فاستعصم يعني يوسف عليه السلام
حيث قال والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن واكن من الجاهلين فعصمه
الله تعالى حيث قال فاستجاب له ربه فصرف عنه كيدهن فصل في معنى
المنع والصرف والحيلولة هو المنع والصرف والحيلولة بمعنى واحد وهي القدرة
على الكفر والمعاصي ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا استجيبوا لله و
للرسول اذا دعاكم لما يحييكم واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه قيل
في التفسير يحول بين قلب المومن والكافر وبين قلب الكافر والايمان ومنه
قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون فصل في معنى الحق هو الحق
المطلق هو الموجود ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم السحر حق يعني
موجود وقوله صلى الله عليه وسلم العين حق يعني انه يصيب
موجع دل انه صواب
الشي العين وليس معناه انه حسن وقد يعبر بالحق عن الله سبحانه لانه حق
ومنه قوله تعالى ولو اتبع الحق اهواءهم يعني نفسه سبحانه وقال
تعالى ويعلمون ان الله هو الحق المبين فوصف نفسه بانه الحق



المبين وقد يعبر عن كلامه بالحق ومنه قوله تعالى والله يقول الحق وقوله
قال فالحق والحق اقول ومنه قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض
وما بينهما الا بالحق يعني بالقول ومنه قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان
نقول له كن فيكون فسمى القول حقا يعني صدقا وقد يعبر به عن العلم نحو قوله ذلك
بان الله نزل الكتاب بالحق يعني بالعلم وقد يعبر به عن الاسلام نحو قوله
ويحق الله الحق بكلماته يعني الاسلام وقد يعبر به عن الوجوب نحو قوله
ان الذين حقت عليهم كلمة ربك اي وجبت وهكذا قوله ولكن حق القول
مني يعني وجب وقد يعبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم واما الحق المفيد
فهو ما حسن اعتقاده وحسن فعله وصح النطق به ومنه قوله تعالى وقل
الحق من ربكم وقوله ولا تقولوا على الله الا الحق يعني لا تقولوا على الله الا ما كان
حسنا فصل في معنى الصواب هو الصواب هو اصابة المراد ويقال في
المثل اصاب الصواب يعني اراد الصواب ومنه قوله تعالى رخاء حيث اصاب
يعني اراد وقد يعبر عن الحق بالصواب فيقال هذا صواب اي حق ومعنى المصيب
المحق فكل مصيب محق وكل محق مصيب فصل في معنى الخطا الخطا ضد
الصواب وهو عدم الاصابة ومنه قوله صلى الله عليه اذا اجتهد الحاكم
فاصاب فله اجران وان اخطا فله اجر يعني اخطا الحق ويعبر بالخطا عن
السهو وعدم القصد ومنه قوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطاتم
به يعني فيما سهوتم وقال تعالى وما كان لمومن ان يقتل مومنا الا خطا
يعني الا سهوا وقوله الا بمعنى لكن في معنى الخاطي الساهي وقد يعبر بالخطا عن
الباطل ومنه قوله لا تواخذنا ان نسينا او اخطانا ففرق بين الخطا
والنسيان واما المخطي فهو المبطل والخاطي نقيض العامد وقيل
المخطي ما كان في الدين خاصة والخاطي ما كان في غيره وقيل هما سوا يقال
خطا واخطا بمعنى واحد قاله ابو عبيد فصل في معنى التعظيم

التعظيم هو المدح والثنا لله عز وجل ممن لا يعرفه حق معرفته ومنه قوله
تعالى وما قدروا الله حق قدره يعني ما عرفوه حق معرفته فصل في اقسام
التعظيم هو التعظيم على ضربين قديم ومحدث فالقديم هو مدح البارئ سبحانه
لنفسه ولانبيائه ولاوليائه وذلك كلامه وهو قديم والمحدث هو مدح
الخلق لله ولغيره وذلك كلامهم محدث فصل في معنى المعظم هو المادح
والمعظم هو الممدوح وقد يكون قديما وقد يكون محدثا على ما بيناه فصل في
معنى الاهانة هي الاهانة بالقول هي الذم ولا يكون الا من العالم بالمذموم و
يكون على ضربين قديم ومحدث وقد يكون الاهانة بالفعل وهو المذلة بما
يستنقص به ويذل فصل في معنى المهين والمهان هو الذام والمهان
هو المذموم فصل في بيان معنى الحمد هو الحمد يقع بمعنى المدح والثنا
يقال حمدت الرجل على شجاعته اي مدحته واثنيت عليه ومنه قوله
تعالى وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا وهذا النوع من الحمد لا يصح الا
على اصول الحق حيث اثبتوا الصفات الكمال ونعوت الجلال
فاما على اصول القدرية الذين سلبوا اوصافه من الحياة والقدرة
والعلم والسمع والبصر والكلام والبقا وانه يجري في سلطانه
وملكه ما لا يريده فلا يصح هذا النوع من الحمد على قولهم وقد يقع
الحمد بمعنى الشكر من الحمد على قولهم يقال حمدته على احسانه اي شكرته
ومنه قوله تعالى الحمد لله رب العالمين يعني الشكر لله وهذا النوع
من الحمد ايضا لا يصح على اصول المخالفين حيث قالوا يجب على الله في حكمه
ان يثيب المطيعين وان ينعم على الخلق ومتى لم يفعل ذلك لم يكن
حكيما فعلى قولهم صان باحسانه نفسه عن العبث واستحقاق اللوم
ومن احسن الى نفسه وخلصها من العقاب واللوم لم يكن له بذلك
منة على غيره فبان بهذا انه لا يصح منهم الحمد لله بمعنى الشكر

له

98

له وانهم يقولون بشكر المنعم واجب من طريق العقل ولا يقصد ذلك عا
اصلهم واما مذهب اهل الحق فالحق سبحانه متفضل بالثواب وما ينعم
عليهم في الدنيا والاخرة وعلى هذا ورد قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم
ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا وقوله تعالى ولولا نعمة ربي لكنت من
المحضرين ومن قوله تعالى وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء وغير ذلك
من الايات فيصح منا الحمد الذي هو بمعنى الشكر في مقابلة تفضله وانعامه
ابتدا فاما اذا كان الثواب واجبا فلا معنى للشكر لان من قضى دينه
فلا يستحق الشكر وقد يقع الحمد بمعنى الرضا يقال حمدت صنيع
فلان اي رضيته وهذا النوع ايضا لا يصح على اصول المخالفين وكيف
يرضون بقضائه وهم يجحدون كون الحوادث بقضائه وخلقه و
انشائه واختياره وارادته وقد يقع الحمد بمعنى العاقبة يقال احمدت
امرك اي عاقبة امرك فاذا قال العبد الحمد لله يكون معناه العاقبة الى
الله ومنه قوله تعالى والى الله تصير الامور وهذا النوع ايضا لا
يصح على قول المخالف لانهم اذا لم يروا الابتدا من الله فكيف يقولون
العاقبة والانتها الى الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال
لم يبدا فيه بحمد الله فهو ابتر يعني اقطع واذا لم يصح على اصولهم معنى
الحمد من هذه الوجوه التي ذكرناها يكون اعمالهم ابتر نعوذ بالله من الخذلان
وبالله التوفيق فصل الحمد الذي بمعنى الثنا على ضربين قديم ومحدث
فالقديم ثنا الله على نفسه وثناؤه على الانبيا والاوليا والمومنين
وذلك كلامه وهو قديم والحمد المحدث هو كلام الخلق في شكرهم لله
وثناؤهم عليه ومدحهم له تعالى ولغيره من الخلق فصل الحمد لله الذي
هو بمعنى الشكر لا يصح على الله تعالى لانه ليس بمنعم عليه وانما هو المنعم

على الخلق فلا يصح منه الحمد الذي بمعنى الشكر فصل الحمد اعم من الشكر
لانه بثنا والشكر على النعمة والثنا على المرء بفعله وشجاعته ومحمود خلايقه
وقد يعبر عن الامر بالحمد قال الله تعالى ونحن نسبح بحمدك اي بامرك
وقد يعبر عن الذكر قال الله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره ويعبر
به عن الصلاة قال الله تعالى وله الحمد في السموات والارض يعني الصلاة
فصل في معنى الحامد هو الحامد يكون بمعنى الشاكر ويكون بمعنى الراضي
ويكون بمعنى المثني فاذا كان بمعنى الثنا والرضا يصح في حقه سبحانه وان
يوصف بكونه حامدا اي راضيا ومثنيا فاما اذا كان بمعنى الشكر
فلا يصح ما ورد في القران من وصفه سبحانه بذلك فالمراد به المجازاة
نحو قوله وكان الله شاكرا وقوله تعالى ان ربنا لغفور شكور اي مجاز
وقد يعبر عن القبول بالشكر نحو قوله وكان سعيكم مشكورا اي مقبولا
فصل في معنى المحمود وهو الممدوح وهو المشكور فصل قول القايل
الحمد لله الزم من قوله بدات بحمد الله لان الالف واللام للعموم والا
ستغراق وقوله بدات حكاية فعل والفعل لا عموم له ولان الاقتدا
بكتاب الله تعالى اولى من الابتدا بفعل نفسه والله تعالى قال الحمد
لله رب العالمين ولانه اذا قال بدات فهو يشبه الدعوى والدعوى
مقرونة بالبلوى فصل في معنى التفضل هو التفضل هو فعل النفع
بالغير الذي ليس بواجب على فاعله وقيل ما يودي الى النفع الذي
لا يتعقبه ضرر لاجله وذلك لا يصح الا على قول الحق لانهم يرون الاشيا
من الله تعالى تفضلا فصل في معنى المتفضل هو المتفضل من له تفضل
وانعام واحسان والمتفضل والمنعم والمحسن بمعنى واحد وهو في
الحقيقة الحمد لله رب العالمين فصل في معنى الغم هو الغم

هو الغم



هوا الغم بالاعطا والفرح بتركه واما البخيل فهوا الذي يغتم بالاعطا و
يندم عليه ويفرح بتركه وذلك من صفات الخلق فاما الحق سبحانه
فلا يصح ذلك عليه فصل في معنى الرزق هو الرزق ما جعل غذا
للاجسام وقوامها ولا فرق بين ان يكون حلالا او حراما لادمي او غيره
وعلى هذا ورد قوله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها
واياكم وهذا ابين في اي في معنى الرزق الغذا خلاف ما قالت القدرية
ان الرزق بمعنى الملك ومعلوم ان البهيمة لا تملك شيا فلو كان الرزق
بمعنى الملك لما صح رزق ساير الحيوانات فصل في معنى الرازق هو الرازق
في الحقيقة من فعل الرزق وهو في الحقيقة الله تعالى الا ترى الى قوله
تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فاما المرزوق فهو المغذا
وقيل المرزوق من اعطى الرزق وقيل المرزوق من رزق فصل في معنى
الثواب هو الثواب هو ايصال النفع الى المكلف على طريق الجزا ومنه
قوله تعالى فاثابهم الله بما قالوا اي جازاهم وقد يعبر به عن العقوبة
قال الله تعالى مثوبة عند الله من لعنه الله ويعبر به عن الجزا نحو
قوله تعالى مثوبة عند الله من هل ثوب الكفار واما المثيب فهو
من فعل الثواب واما المثاب فهو من فعل الثواب له فصل في
معنى العقاب هو العقاب هو ايصال الالم الى المكلف على طريق الجزا
واما المعاقب فهو من فعل العقاب واما المعاقب فمن عوقب
فصل في معنى الرضا قد بينا ان الرضا من الله تعالى هو ارادته
لثواب المومنين ومنافعهم وهكذا محبته ورحمته وولايته ومعنى
سخطه وغضبه ونقمته وعداوته ارادته لعقاب الكافرين والعاصين
واضرارهم فصل في معنى القضا هو القضا يقع على وجوه فالقضا بمعنى

بمعنى الامر قال الله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه يعني امر
ربك والقضا بمعنى الاعلام والاخبار قال الله تعالى وقضينا الى
بني اسرايل في الكتاب اي اخبرناهم واعلمناهم والقضا بمعنى الواجب
قال الله تعالى فلما قضينا عليه الموت اي اوجبنا عليه الموت و
القضا بمعنى الادا والايفا قال الله تعالى قال ذلك بيني وبينك ايما
الاجلين قضيت يعني اديت واوفيت به والقضا بمعنى الخلق قال الله
تعالى فقضاهن سبع سموات اي خلقهن والقضا بمعنى الحكم قال الله
تعالى والله يقضي بالحق اي يحكم بالحق والقضا بمعنى الفراغ كقوله
قضي الامر الذي فيه تستفتيان اي فرغ ومضى وقوله تعالى فاذا
قضيتم مناسككم والقضا بمعنى الموت قال الله تعالى فوكزه موسى
فقضى عليه وقال يا ليتها كانت القاضية يعني المنية وهي الموت
ومنه قوله تعالى فمنهم من قضى نحبه اي مات والقضا بمعنى الارادة
قال الله تعالى اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون والقضا بمعنى
العهد قال الله تعالى وما كنت بجانب الغربي اذ قضينا اي
عهدنا فصل معنى القدر هو القدر يقع على وجوه فمنها بمعنى
الخلق قال الله تعالى والذي قدر فهدى يعني والذي خلق و
منه قوله تعالى والقمر قدرناه منازل وقوله تعالى وقدر فيها
اقواتها والقدر بمعنى التقدير ومنه قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر اي بتقدير والقدر بمعنى التصوير ومنه قوله تعالى
فقدرنا فنعم القادرون يعني فصورنا والقدر بمعنى القصد
قال الله تعالى الا امراته قدرناها من الغابرين اي وجدناها
والقدر بمعنى القضا قال الله تعالى فالتقى الما على امر قد قدر
اي قضي والقدر بمعنى التضييق قال الله تعالى ومن قدر عليه

30

اي ضيق عليه رزقه وقال الله تعالى فظن ان لن نقدر عليه قيل فظن ان
لن نضيق عليه والقدر بمعنى التسوية قال الله تعالى نحن قدرنا بينكم الموت
اي سوينا والقدر بمعنى المثل قال الله تعالى فسالت اودية بقدرها
اي بمثلها ومنه سميت القدرية قدرية لقوله صلى الله عليه وسلم القدرية
مجوس هذه الامة لانهم يقولون مثل ما يقول المجوس فصل في معنى الاجل
الاجل عبارة عن الوقت الذي ينقطع فيه الحياة فاذا قيل اجل الحياة
واجل الدين فالمراد به الوقت الذي يحل فيه الدين وينقطع في امتداد
المطالبة خلاف ما قالت القدرية ان الاجل قد ينقطع بالانسان وهو اذا
قتل فانه لو لم يقتل لبقي وعندنا لو لم يقتل لمات قال الله تعالى لكل اجل
كتاب وقال فاذا جا اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فصل
الحياة ما يصح عند وجودها ادراك المدركات وهذا صحيح لتميزه عن ساير
المعاني فصل الموت عرض يخلقه الله تعالى في محل الحياة فيصير المحل
ميتا بوجوده ولو قيل الموت ما يضاد الحيوة لكان صحيحا لان كل ما يضاد الحياة
فهو موت وما لا يضادها فليس بموت فصل القتل نقض البنية التي
لا يبقى الانسان حيا الا مع بقايها وقيل هو اخراج الروح التي لا يبقى
حيا الا مع وجودها فكل قتل موت وليس كل موت قتل خلافا للمعتزلة
حيث قالوا القتل ليس بموت ردا لقوله تعالى وسلام عليه يوم ولد
ويوم يموت ويوم يبعث حيا وهو مقتول فدل على ان القتل موت
فصل في معنى الدين هو ان الدين يقع على وجوه فالدين بمعنى الاسلام
وهو الاستسلام لله قال الله عز وجل ان الدين عند الله الاسلام
وقوله تعالى مخلصين له الدين يريد بذلك الدين الحق المنجي لصاحبه و
الذي شرعه وامر باتباعه والدين بمعنى الجزا قال الله تعالى ملك يوم الدين

يعني ملك يوم الجزا والدين بمعنى المملكة والسلطان قال الله تعالى ما كان
لياخذ اخاه في دين الملك اي في سلطان الملك والدين بمعنى الحكم
قال الله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة في دين الله والدين بمعنى الحق
قال الله تعالى ولا يدينون دين الحق والدين بمعنى الحساب قال الله
تعالى يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق اي الحساب والدين بمعنى الاتبوية
والمذهب يقال دين فلان وقال النبي صلى الله عليه كما تدين تدان
فصل في معنى العهد هو العهد اليمين قال الله تعالى واوفوا بعهد الله
يعني باليمين بالله الاترى الى قوله ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها
ويقال على عهد الله اي اليمين بالله والعهد بمعنى الامان قال الله تعالى
فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم يعني امانهم والعهد بمعنى الوصية قال الله
تعالى الم اعهد اليكم يعني الم اوصكم بالتمسك بالدين والعهد بمعنى
الوحي ومنه قوله تعالى ان الله عهد الينا والعهد بمعنى الوعد قال
الله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا اي وعدا وعهدنا الى ابراهيم
واسماعيل ان طهرا بيتي والعهد بمعنى الميثاق قال الله تعالى
لا ينال عهدي الظالمين اي ما وعدتك به لا يناله الظالمون من
ذريتك والوعد من الله ميثاق والعهد بمعنى المحافظة ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم حسن العهد من الايمان يعني حسن المحافظة
والعهد بمعنى الزمان يقال كان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وعلى عهد نوح وغيرها فصل في معنى النبوة هي النبوة مشتقة
من الانبا وهو الاخبار يقال انبا فلان اذا اخبر ومنه قوله
ذلك من انبا الغيب وقوله تعالى وكلا نقص عليك من انباء الرسل

اى اخبارهم



اي اخبارهم وقوله تعالى نبئنا بتاويله اي اخبرنا وقيل هي مشتقة
من الرفعة والتفضيل ومنه قوله تعالى وكان رسولا نبيا يعني من الرفعة
ومنه سميت النبوة من الارض لارتفاعها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
حين سئل متى كنت نبيا فقال كنت نبيا وادم بين الروح والجسد يعني
في علمه سبحانه فاما ان يكون نبيا حقيقيا وهو غير موجود فلا يتصور
لان كونه نبيا فرع على وجوده صلى الله عليه وعلى اله اجمعين فحاصل النبي هو
المخبر اذا قلنا انه مشتق من الاخبار وقيل النبي هو الرفيع اذا قلنا
من الرفعة ومنه قوله تعالى في عيسى عليه السلام اني متوفيك ورافعك
الي يعني من الرفعة والتفضيل والنبي في عرف المتكلمين المخبر عن الله
المويد بالمعجزات الدالة على صدقه فكل نبي مخبر وليس كل مخبر نبيا
فلا يجوز استعمال هذا الاسم في غير الانبيا وان كان المخبر صادقا
فصل في معنى الارسال هو الارسال هو الانفاذ والابعاث يقال
ارسل فلان الى فلان اي انفذ اليه والارسال والرسالة والبعث
بمعنى واحد وقيل معنى الارسال ما يصير الرسول به رسولا وقيل
الارسال هو تحميل الرسالة فصل في معنى الرسول هو الرسول
هو المتحمل للرسالة الى الامة فكل رسول من الله نبي وان لم يكن كل
نبي رسولا لان حقيقة الرسول من اتاه جبريل عن الله بالوحي
فذاك الرسول المرسل واما من كان يرى الوحي في المنام فليس
برسول بل هو نبي فصل في معنى المرسل هو المرسل من له الرسالة
الا ترى الى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقال يا موسى
اني اصطفيتك برسالاتي وبكلامي وهذا لا يصح الا على قول اهل الحق ان له

على الناس

كلاما قد لما فاما على قول القايلين بحدث كلامه فلا يصح انفاذ الرسل
والمرسل من ارسلا اليه الرسل فصل في معنى المعجزة هو المعجز كل امر
دل على صدق المدعي للنبوة وهذا صحيح لان كل ما يدل على صدق المدعي للنبوة
فهو معجز وما لا يدل على صدقه فليس بمعجز وقيل حد المعجز كل امر ناقض يظهر
على مدعي النبوة في زمان التكليف مقترنا بالتحدي في دعوى النبوة على
جهة الابتداء متضمنا لتصديقه ولهذا قلنا ان المعجز ما دل على الصدق
فيستحيل وجوده على يد الكاذب وفي الحقيقة المعجز هو الله تعالى الذي
له القدرة على اختراع الاعيان ويخلق عجز العباد وانما سميت هذه الامور
التي يظهر عجزهم عن الاتيان بمثلها معجزات اصطلاحا وهكذا اضافتها الى
الانبياء لان اجرام الخلق لا تتعدى مقدوره محل قدرته من محل القدرة
بخلاف القديم سبحانه فان تاثير قدرته في غير محل في نفسه ومقدوراته منفصلة
عنه بخلاف ما قالت الكلابية من وجود الجواهر بذاته تعالى عن ذلك
علوا كبيرا فصل في بيان شرائط المعجز هي شرائط المعجز ستة احدها ان يكون
امرا خارقا للعادة لان طلوع الشمس لا يدل على صدق من يدعي الرسالة وان كان
ذلك من فعل الله عز وجل لا يقدر عليه سواه غير انه معتاد الثاني ان يظهر
ذلك على يد مدعي النبوة فان ظهر على يد من لا يدعي النبوة فليس بمعجز ولهذا
قلنا ان كرامات الاولياء ليست بمعجزات لان صاحبها لا يدعي امر الثالث
ان يتحدى بها ومعنى ذلك ان يقول لا يقدر على هذا احد وان كان في قدرة احد
ما يظهر على يدي فهاتوا الا ترى الى قوله تعالى قل فاتوا بسورة مثله وقوله
قل فاتوا بعشر سور مثله مفتريات وقوله قل لئن اجتمعت الانس والجن على
ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله الرابع ان يكون مطابقا لدعواه عن خلاف
له لانه اذا قال الدليل على صدقي ان هذه الاسطوانة تتكلم فتكلمت بجرانها

قالت



قالت انه كاذب لا يدل ذلك على صدقه على الصحيح من قول اصحابنا الخامس
ان يكون ابتداء الان من مضى في وقتنا هذا الى بلد بعيد عن الاسلام وقرا عليهم القرآن
وتحداهم به وادعى النبوة لا يدل على صدقه مع وجود الشرائط كلها لانه ما
اتى به على وجه الابتداء السادس ان يكون ذلك في زمان التكليف لان خرق العادة
لا يدل على صدق مدعي النبوة في القيامة لعدم التكليف فصل في معنى الكرامة
الكرامة ما خص الله تعالى به الاولياء من الامور الخارقة من غير ان تقترن
بها دعوى منه لان الكرامات من جنس المعجزات والفارق الكرامة المعجزة
الا بالدعوى والتحدي فان من شرط المعجزة دعوى النبوة والتحدي بالمعجزة
ومن شرط الكرامة الكتمان وان لا يتحدى بها وقيل المعجز ما دل على
صدق النبوة والكرامة ما دل على صدق الولاية وقيل من شرط المعجز الاظهار
ومن شرط الكرامة الكتمان وقيل المعجزات ما يدعيها الانبياء والكرامات
ما لا يدعيها الاولياء وانما يظهر عليهم بغير اختيارهم وقيل الكرامة ما يظهر
على الولي في زمان التكليف غير مقترن بالتحدي في دعوى الولاية فصل
في معنى التكليف التكليف له موضوعان موضوع في اللغة وموضوع
عند المتكلمين فهو في اللغة مشتق من الكلفة وهي المشقة وحده في
عرف المتكلمين الزام الله تعالى للعبد ما فيه كلفة عليه فكل الزام فيه كلفة
على العبد فهو تكليف وما ليس فيه كلفة فليس بتكليف ولهذا قلنا ان
الاخرة ليس فيها تكليف لانه لا كلفة فيها بل فيها ثواب وعقاب فصل
واما المكلف فهو الامر المطالب بما فيه الكلفة من الافعال وقد
يكون واجبا وقد يكون مندوبا على ما بينا فصل في بيان معنى الفعل
حقيقة الفعل ما كان مقدورا فكل فعل مقدور وكل مقدور فعل

وقيل الفعل ما اشتق اسم الفاعل منه وقيل الفعل ما له الفاعل
كان فاعلا فصل الفعل والمفعول بمعنى واحد خلافا للكرامية حيث
قالوا الفعل غير المفعول والخلق غير المخلوق وهذا غلط لقوله تعالى
هذا خلق الله فاشار الى المخلوق بالخلق فدل على انهما بمعنى واحد ولان
ما قالوه يؤدي الى اثبات معان لا غاية لها فصل في اقسام الفعل
الفعل ينقسم قسمين كسب وخلق فكل خلق فعل وليس كل فعل خلقا لان الكسب
فعل العباد على احد القولين وليس بخلق فصل في بيان معنى الترك
الترك هو اجتناب الفعل وقيل الترك هو الكف عن الشيء فكل ترك
فعل وليس كل فعل تركا لانه يستحيل خلو المكلف من فعل الشيء وضده
وقيل ان معنى الترك هو فعل احد الضدين فان فعل الشيء هو ترك ضده
فعلى هذا كل ترك فعل وكل فعل ترك من حيث انه ترك لضده نحو الايمان
هو ترك الكفر والكفر هو ترك الايمان فصل فعل الشيء هو نفس الشيء
وهو ترك ضده وهو معنى واحد فعل الشيء وتركا لضده كما ان الامر بالشيء
نهي عن ضده وهو معنى واحد فصل في معنى التارك م التارك من له
الترك ولا يصح ان يقال للقديم سبحانه تاركا فيما لم يزل لان افعاله
ليس لها ضد فاذا لم يصح ان يقال الله فاعل فيما لم يزل لم يصح ان يقال الله
تارك لان التارك هو الفاعل لاحد الضدين وهو فيما لم يزل غير فاعل
لشيء فاذا اخلق الخلق صح ان يقال فاعل وتارك الا ترى الى قوله سبحانه
وتركهم في ظلمات لا يبصرون يعني انه فعل بهم ضد ما فعل بالمؤمنين
من المعرفة والمعونة والخير والتوفيق للطاعة واما وصفه فيما لم يزل
بانه تارك فخطا كما ان وصفه بانه خالق او فاعل فيما لم يزل خطا

فصل



فصل الترك والمتروك بمعنى واحد كما ان الفعل والمفعول والخلق والمخلوق
بمعنى واحد تم الكلام في حدود اصول الدين وصلى الله على محمد وعلى اله اجمعين

## الباب الثاني في العبارات والحدود التي تشترك في

استعمالها المتكلمون والفقهاء الا ان حاجة الفقهاء اليها اكثر فصل في
بيان معنى اصول الفقه هي اصول الفقه ما يبنى عليه الفقه لان حقيقة الاصل
ما يستقل بنفسه ويبنى عليه غيره وقيل الاصل ما ينشا منه الفرع ويبنى عليه
والفرع ما يبنى على الاصل وينشا منه ويكون الشيء اصلا لما يتفرع عنه
وهو فرع لما منه نشا هي من المعلومات الضرورية اصل في معرفة المعلوم
النظرية ومن جملة المعلومات النظرية العلم بحدث العالم والعلم بحدث
العالم اصل للعلم بمحدثه وصفاته والعلم بالمحدث فرع للعلم بحدث العالم
ثم هو اصل للعلم بصحة الرسالة لانه لولا العلم بالمحدث لما صح العلم بصحة
الرسالة هي والعلم بصحة الرسالة اصل للعلم بصدق نبينا صلى الله عليه
وسلم على التعيين فعلى هذا العلم باصول الفقه اصل الفقه وهو فرع
لاصول الدين فهو اصل من وجه فرع من وجه وقيل اصول الفقه هو ادلة
الفقه والادلة الدالة على احكام الشرع اصولها العلم بالاصول وقيل
اصول الفقه ما ينبني عليه ادلة الفقه فيما يتوصل به الى الادلة على سبيل الاجمال
فصل في بيان معنى الفقه اختلفت عبارات اصحابنا فيه فقال
القاضي ابو بكر رحمه الله حد الفقه العلم باحكام افعال المكلفين الشرعية
وهذا يلزم عليه العلم بالايمان فانه من احكام الشرع عندنا وليس من
الفقه بشيء فيجب ان يقال الفقه هو معرفة احكام افعال المكلفين
الشرعية التي طريقها الاجتهاد كي لا يلزم عليه العلم بالايمان لانه ليس
طريقه الاجتهاد فان قيل فما معنى ذكر المكلفين في الفقه احكام
يتعلق بغير المكلفين مثل وجوب قتل الصبي والزكوة في ماله وصحة
بلانه وغير ذلك من الاحكام المتعلقة

من ليس بمكلف من الصبيان والمجانين والبهائم الجواب ان هذه الاحكام
وان كانت تتعلق بمن ليس بمكلف الا ان المخاطب بها الاوليا وارباب البهائم
دونهم الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم مروا اولادكم بالصلاة لسبع
واضربوهم عليها لعشر وقال صلى الله عليه وسلم ابتغوا في اموال اليتامى
ويروى اتجروا في اموال اليتامى لا تاكلها الزكاة وهذا يبين ان الخطاب في
ذلك متوجه على الاوليا دونهم وعلى هذا ورد قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
قوا انفسكم واهليكم نارا والمكلف في الحقيقة هو الولي فصح ما قاله
رضي الله عنه وبالله التوفيق فان قيل يلزم على هذا علم القديم سبحانه
فانه معرفة لاحكام افعال المكلفين الشرعية ومع ذلك فليس بفقه ولا
يقال له سبحانه انه فقيه الجواب ان علم القديم سبحانه فقه في الحقيقة
وان لم يجز ان يسمى به لان طريق اسمايه سبحانه الشرع والتوقيف ولو
ورد الشرع به جاز وغير ممتنع ان يكون معنى الصفة موجودا فيه وان
لم يجز ان يسمى به لعدم التوقيف الا ترى ان القديم سبحانه خالق بالاجماع
للقردة والخنازير وان لم يجز ان يسمى به وهكذا لا يجوز ان يقال له سبحانه
دري وان كان الدري في اللغة بمعنى العالم وهكذا لا يوصف سبحانه
بانه سخي وان كان السخي بمعنى الجواد لان الشرع لم يرد به فان قيل كيف
وصف الفقه بانه علم وهي احكام مظنونة غير معلومة الجواب عنه من وجهين
احدهما ليس جميع الفقه مظنونا بل معظمه معلوم لثبوته بالكتاب والسنة
المتواترة واجماع الامة ومنه ما هو مظنون وهو ما ثبت باخبار
الاحاد والاقيسة المستنبطة فلما انقسم قسمين معلوم ومظنون
جاز ان يعبر عنه بالعلم لان الحكم للاغلب الثاني ان المظنون منه نفس
الاحكام مثل وجوب النية في الطهارة ووجوب الزكاة في مال الصبي ووجوبه

حجه



حجه ووجوب الحج على التراخي وغير ذلك من الاحكام فاما العلم بكون هذه
الاحكام فليس من الظن في شيء فصح ما قاله رحمه ان الفقه هو العلم
باحكام افعال المكلفين الشرعية الا انه لا يحسن اضافته اليه بانه العلم
باحكام افعال المكلفين التي يسوغ فيها الاجتهاد فهو فقه وما لا يسوغ
فيه فليس من جملة الفقه مثل مسايل اصول الدين ما طريقه العقل والشرع
جميعا وقد صح في العرف ان اسم الفقه لا يقع على علم الكلام والنحو وساير
العلوم وان كان في اللغة يحتمل معنى فكل فقه علم وليس كل علم فقها
لكون الكلام علما وليس بفقه وقيل الفقه اصابة المخلص من الامر
الملتبس في باب الدين خاصة وقيل حد الفقه الاصابة في الشرعيات
وقيل الفقه تفهم الخطاب من قوله تعالى قالوا يا شعيب ما نفقه كثيرا
مما تقول يعني ما نفهم وقيل الفقه ما يشتق منه اسم الفقيه فكل معنى
يشتق منه اسم الفقيه فهو فقه وما لا يشتق منه اسم الفقيه فليس
بفقه وقيل الفقه ما له كان الفقيه فقيها وذلك يرجع الى معرفة احكام
الطهارة والصلاة والزكاة والصوم وغير ذلك من ابواب الفقه الى
باب الكتابة وعتق امهات الاولاد والاول هو الصحيح وما عداه مرغوب عنه
فصل الفقه والعلم والمعرفة والفهم والدراية بمعنى واحد ولهذا لا
يصح ان يقال علمت وما فهمت وفهمت وما علمت فصل في معنى الفقيه
الفقيه من له الفقه فكل من له الفقه فهو فقيه ومن لا فقه له فليس بفقيه
وقيل الفقيه هو العالم باحكام المكلفين التي يسوغ فيها الاجتهاد
فصل الفقه ضربان معلوم ومظنون فالمعلوم كل ما هو ثابت من طريق
القطع وهو ما ثبت بالكتاب والسنة المتواترة واجماع الامة نحو وجوب
الصلاة وشرايطها ووجوب الزكاة والصوم والحج وتحريم الربا وتحريم
السفاح واباحة النكاح وغير ذلك والمظنون ما ثبت من طريق غير مقطوع

اجماعا

به وهو ما ثبت باخبار الآحاد والاقيسة نحو المسائل المختلف فيها
بين الفقهاء المشهورين نحو وجوب النية في الوضوء ووجوب الترتيب و
نقض الوضوء باللمس والملامسة وجواز التيمم لغير التراب وتقدير مدة
المسح على الخفين وتعيين القراءة بالفاتحة ووجوبها خلف الامام ووجوب
التشهد واستئناف الفريضة في الزكاة ووجوب العشر في الخضراوات و
غير ذلك من الاحكام المختلف فيها **فصل** في اقسام احكام الفقه ه
الفقه كله لا يخلو عن خمسة احكام واجب ومندوب ومحظور ومباح و
مكروه **فصل** في بيان حد الواجب ه الواجب ما تعلق به الايجاب و
هذا صحيح لان كل ما تعلق به الايجاب فهو واجب وما لا يتعلق به الايجاب
فليس بواجب فاذا اطرد وانعكس صح وقيل حد الواجب ما لا بد من فعله
وقيل حد الواجب ما يجب بتركه العقاب وهذا صحيح لان كل ما يجب
العقاب بتركه فهو واجب وما لا يجب العقاب بتركه فليس بواجب فاما
ذكر الثواب في حده فليس بصحيح لانه قد يكون واجبا وان لم يستحق الثواب
الا ترى ان النظر والاستدلال المؤديان الى معرفة الله تعالى في حال الابتداء
واجب وان لم يستحق الثواب عليه لان الثواب انما يكون بعد ان يكون
الطاعة قربة ويستحيل وجود القربة مع الجهل بالمعبود وهكذا
الصلوة في الدار المغصوبة لا ثواب عليها وهي تقع واجبة ولانا لو قدرنا
ان الله تعالى اوجب العبادات على الخلق من غير الثواب والعقاب بتركها
كان ذلك جائزا ولا يكون لنا طريق الى معرفة الواجب فيجب ان نحد الواجب
بما يصح وجوده في الحالين في حال الثواب وفي حال عدمه على وجه التقدير
والصحيح ان يقال حد الواجب كل فعل لا يجوز للمكلف الانطواء على تركه بحال
وهذا صحيح يتميز به عن المندوب والمباح لان كل واحد منهما قد يعقد الانطوا





على تركه وقيل الواجب ما لا يجوز اخراجه عن وقته وقيل الواجب ما يصير المكلف
بتركه عاصيا وعلى هذا القول انما كان اولى لانه قد يصير بترك المندوب
عاصيا واذا سلكنا طريق الاثبات في الحدود فالعبارة الاولى اولى لانها
بلفظ الاثبات **فصل** الواجب والفرض والمكتوب والمحتوم واللازم
بمعنى واحد فكل واجب فرض وكل فرض واجب وحكي عن اصحاب ابي حنيفة انهم
قالوا الفرض اعم من الواجب فكل فرض واجب وليس كل واجب فرضا وفسروا
ذلك بان الفرض ما ثبت من طريق مقطوع به غير مجتهد فيه والواجب ما ثبت
من طريق غير مقطوع به مجتهد فيه فقالوا الوتر واجب وليس بفرض والاضحية
واجبة وليس بفرض وهذا خطأ لان الواجب انما كان واجبا لتعلق الايجاب
به فلا يؤثر فيه كون الطريق مقطوعا به او غير مقطوع به لان الناقل ينقل
الشيء فلا يتغير صفة المنقول لاختلاف صفة الناقل ولانهم لو عكسوا
القول وقالوا الواجب ما ثبت من طريق مقطوع به والفرض ما ثبت من طريق
غير مقطوع به كان اولى لان لفظة الوجوب لا تحتمل غيرها يقال وجب
الحائط اذا سقط ووجبت الشمس اي غربت قال الله تعالى فاذا وجبت
جنوبها يعني سقطت والفرض يحتمل معاني كثيرة يقال فرض الحاكم النفقة
النفقة اذا قدرها ويقال فرض القوس اذا حز احد طرفيه وقال الله
تعالى ان الذي فرض عليك القرآن يعني انزل وقال تعالى سورة انزلناها
وفرضناها قرئ بالتشديد يعني بيناها وقرئ بالتخفيف يعني قدرناها
ومنه قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم المضمضة والاستنشاق فرضان
في الغسل من الجنابة يعني مقررتان وقال تعالى ما كان على النبي من حرج فيما
فرض الله له يعني فيما احل الله له وقال الله تعالى وان طلقتموهن من قبل
ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة يعني وقد سميتم وقال تعالى فمن فرض فيهن
الحج يعني اوجب وقال تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم يعني بين الله

لكم فصل في اقسام الفرض ح الفرض ينقسم قسمين احدهما فرض على الاعيان
والثاني فرض على الكفاية فالذي هو فرض على الاعيان ما يجب على كل مكلف
فعله ولا يسقط بفعل غيره عنه مثل الايمان والصلاة والصيام والزكاة
والحج فانها تجب على شخص لا يسقط عنه بفعل غيره والذي هو فرض
الكفاية ما يتوجه الامر به على الكافة ابتدا فاذا اتى به البعض سقط
عن الباقين ولو تراضوا كلهم على تركه اثموا بتركه مثل الجهاد وغسل الميت
وتكفينه والصلاة عليه ودفنه تجب على كل من سمع ذلك وهو حاضر موقفه
فاذا اتى به البعض سقط عن الجميع وما كان لما يفعل من يسقط الفرض
فالكل مطالبون معاقبون على تركه وليس لاحد ان يقول لا يجب علي ان
ابتدا حتى يبتدئ غيري لانا لو جوزنا ذلك ادى الى اسقاطه راسا ومثل هذا
رد السلام وتشميت العاطس فصل في اقسام فرايض الدين ح فرايض
الدين على اربعة اضرب ضرب منها واجب على النبي صلى الله عليه وسلم و
الامة والامام والعالم والعامي نحو التوحيد والتصديق بجميع ما جا
من عند الله تعالى واقام الصلاة وايتا الزكاة وصوم شهر رمضان وحج
البيت والجهاد والكف عن جميع المحظورات والتوبة من جميع معاصي
الله عز وجل والخروج عن جميع الواجبات من النذور والكفارات
فهذه الفروض كلها يشترك فيها من ذكرناه ولا تختص بها قوم دون قوم
الا انه لا يتوجه الا على العقلا والبالغين منهم ولا تختلف بالذكورية والا
نوثية والحرية وبالرق الا الزكاة والحج فانه لا يتوجه فرضهما الا على الا
حرار الضرب الثاني ما يختص وجوبه بالانبيا والائمة دون جميع الرعية
من العلما والعامة نحو اقامة الحدود واستيفا الحقوق وفصل الخصومات
والقضا والحكومات وجباية الخراج والاموال ووضعها في حقوقها
ومصرفها الى اهلها هذه كلها فرايض الانبيا والائمة دون

غيرهم من الرعية بل لا يسوغ لاحد الشروع في ذلك والتعرض له واما
الجهاد فقد يتولاه الامام عند حضوره والمسلمون عند غيبته او عدمه
اذا خيف الضرر على اهل دار الاسلام بتركه واما الرفع بالناس في
الحج واقامة الائمة للصلاة فانه مردود الى الامام عند حضوره ووجوده
وموكول الى الامة عند غيبته وعدمه الضرب الثالث ما هو فرض
على العلما من الامة من سلطان ورعية دون العامة وهو الفتيا في النوازل
والاحكام والامر العامة مما يودي اليه النظر والاجتهاد ولا يحل
لغيرهم ان يتولى ذلك ولا يحل لغيرهم ان يتولى ذلك لا للعامة ولا لمن
لا يكمل معه آلة الاجتهاد ولو حفظ علم الفقه كله الا انه لا يحسن الاجتهاد
والنظر وتمييز الصحيح من الفاسد لا يحل له الفتيا ومتى ما افتى كان
فاسقا قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم مع جلالة قدره
ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان
عنه مسؤولا وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لا يقبض العلم
قبضا وانما يقبضه بقبض العلما فاذا كان آخر الزمان ولم يبق عالم اتخذ
الناس رؤسا جهالا فاستفتوهم فافتوهم بغير علم فضلوا واضلوا
والضرب الرابع ما يختص بالعامة دون العلما والائمة وهو الاستفتا
في الاحكام والرجوع الى قول العلما في تعرف ما يلزمهم في حكم الحلال
والحرام فهذا فرض يختص بهم دون العلما قال الله تعالى فاسالوا
اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فاما العلما الذين
هم من اهل الاستنباط والاجتهاد فيحرم عليهم التقليد والرجوع الى
غيرهم قال الله تعالى فان تنازعتم في شي فردوه الى الله والرسول

يعني الى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنه حديث معاذ
حيث قال له بم تحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول
الله قال فان لم تجد قال اجتهد راي ولا آلو فقال الحمد لله الذي وفق
رسول رسول الله لما يرضاه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
فصوبه على ذلك ولم يذكر من جملته التقليد فدل على ان التقليد محرم
على العلما الذين هم من اهل الاجتهاد والاستنباط ولهذا قال تعالى
لعلمه الذين يستنبطونه منهم فصل في بيان معنى الايجاب الا
يجاب هو القول المقتضي للفعل من المكلف على سبيل الحتم واللزوم
وهذا صحيح لتمييزه عن الندب والاباحة والحظر ولو قيل الايجاب ما يصير
الموجب به موجبا كان صحيحا كما في حد العلم انه ما يصير العالم به عالما
واصح من هذا ما له الموجب كان موجبا او ما اشتق اسم الموجب منه
وعلى هذا لا يصح ان يكون العقل موجبا للاحكام خلاف قول القدرية
لكون العقل عرضا والايجاب معنى ولا يصح احتمال المعنى للمعنى
فاستحال ان يكون موجبا لاستحالة قيام الايجاب فصل في
بيان معنى الموجب هو الموجب هو المقتضي للفعل من المامور على
سبيل الحتم واللزوم وقيل الموجب من له الايجاب فكل من له ايجاب
فهو موجب ومن لا ايجاب له فلا يصح ان يكون موجبا وفي الحقيقة لا موجب
الا الله رب العالمين ومن سواه من الانبيا انما سمي موجبا على سبيل
المجاز والاتساع فصل في بيان معنى الموجب عليه الموجب عليه هو
المكلف المطالب بفعل المامور به على وجه لا يسوغ الانطوا على
تركه بحال وهذه صفة المخلوق دون الخالق فلا يصح على قول
اهل الحق ان يجب على الله تعالى شي لخلقه لان ذلك من صفات





النقص ومن شان الموجب عليه ان يكون رتبة من الموجب والحق
سبحانه اعلى رتبة من الخلق فاستحال ان يكون موجبا عليه لاحد
من خلقه بل هو المنفرد بالايجاب اجلالا له وتعظيما فصل الواجب
على ضربين مضيق وموسع فالمضيق ما لا يجوز تاخيره عن وقت وجوبه
نحو الايمان والصيام وصلاة المغرب لا يصح تاخيرها عن وقت
وجوبها والموسع ما يجوز تاخيره عن وقت وجوبه وهو على ضربين
مقدر بالوقت نحو الصلوات الاربعة يجوز تاخيرها عن اول الوقت
الى اخره والثاني مقدر بالعمر نحو الحج يجوز تاخيره من وقت الوجوب الى
ان يغلب على ظنه فوته فاذا اتى به قبل موته كان موديا للواجب فصل الواجب
على ضربين معين ومخير فالمعين ما تعين عليه فعله كالصلاة في اخر
الوقت والصوم والمخير ما يتخير فيه بين شيئين او اشيا نحو كفارة
اليمين والصلوة في اول الوقت وكون الامام مخيرا بين اربعة اشيا
القتل والفدا والمن والاسترقاق فصل في معنى المندوب ه
المندوب ما يكون فعل المكلف له اولى من تركه وهذا صحيح لانه يتميز
عن الواجب والمباح والمحظور وقيل المندوب ما رغب المكلف فيه
على غير جهة الحتم واللزوم وقيل المندوب ما يستحق المدح على
فعله ولا يستحق الذم على تركه وقيل المندوب ما في فعله ثواب وليس في
تركه قدح وهذه العبارات الثلاثة قريبة من موضوع الفقها الا انها
غير صحيحة في موضوع المتكلمين لان الثواب ليس بمستحق عند اهل الحق
وانما هو تفضل فلا يصح تحديد المندوب والواجب باستحقاق
الثواب ولانا لو قدرنا ان القديم سبحانه اوجب الايمان وجميع العبادات
من غير ان يثيب عليها لكان ذلك جايزا في حكمه فلا يكون للواجب في

المندوب اذا احد صحيح على هذا فيجب ان يذكر ما يشتمل اى البن معا ق
هو ما ذكرناه اولا و لم يجتل احدا لمندوب ما تعلق به الندب لكن
هي لتميزه عن غيره كما قلنا ان حد الواجب ما تعلق به الايجاب فصل
في معنى الندب هـ الندب هو القول المقتضى للفعل من المكلف على وجه
الترغيب دون الحتم واللزوم وقيل الندب هو استدعا الفعل بالقول
من المكلف على وجه يتضمن التخيير وهذان حدان صحيحان لتميزهما عن الايجاب
والاباحة والحظر عن بما يسهل قوم فذكروا الندب موضع المندوب
وقالوا الندب هل هو مامور به ام لا و ذلك غلط لان الندب هو قول
الناذب والذي يدخل تحت الامر المندوب فاما الندب فلا
والنادب في مقابلة الموجب والندب في مقابلة الايجاب والمندوب
في مقابلة الواجب والمندوب له في مقابلة الموجب عليه فصل في
بيان معنى النادب هـ النادب هو المرغب بقوله المكلف بفعل ما ل
يكون فعله اولى من تركه وقيل النادب هو المستدعي للفعل بالقول
من المكلف على وجه يتضمن التخيير وقيل النادب من له الندب فصل
في بيان حد المندوب له هـ المندوب له هو المكلف المرغب
بالقول فيما يكون فعله اولى من تركه وهذا صحيح لتميزه عن الموجب عليه
فصل المندوب والمسنون والمستحب والمرغوب والتطوع و
النفل بمعنى واحد وان كان في المسنونات ما بعضها اكد من البعض
فصل في بيان حد المباح هـ المباح هو الماذون فيه ولا فرق بين ان
يكون ماذونا في الاقدام على الفعل او في العدول عنه وذلك صحيح
لتميزه عن ساير افعال المكلف من الواجب والمندوب والمحظور و
قيل المباح ما فعله وتركه سوا من حيث هو ترك له انه قد يترك
المباح بالمحظور وبالواجب وبالمندوب فلا يكون تركه وفعله
سوا بل يكون تركه واجبا وانما يكون تركه وفعله سوا

اذا ترك بمباح مثله وبيان هذا ان المكلف قد يترك البيع والشرا
لعقد الاجارة ولغيره من العقود فهذا ترك المباح بالمباح وقد
يترك البيع والشرا بالتسبيح والتهليل لله سبحانه وهذا ترك
المباح بالمندوب وقد يترك البيع والشرا بالكذب وقذف
المحصنات فهذا ترك بالمحظور فقد بان وجه الاحتراز من حيث هو
ترك له فعلى هذا لا يتصور وجود فعل مباح الا وهو ترك المحظور و
ترك المحظورات بالاجماع واجب فعلى هذا كل مباح واجب من حيث
هو ترك للمحظور وليس كل واجب مباحا لان حقيقة الواجب ما لا بد من
فعله فصل في بيان حد الاباحة هـ الاباحة هو الاذن للمكلف في الفعل
او العدول عنه وقيل الاباحة ما كان المبيح لاجلها مبيحا فصل في معنى
المبيح هـ المبيح هو الاذن بقوله للمكلف في الفعل او العدول عنه وقيل
المبيح من له الاباحة وليس في الحقيقة مبيح الا الله تعالى ولا يصح وصف
الفعل بانه مبيح خلاف قول القدرية لاستحالة قيام الاذن الذي هو
القول بالفعل لكونه عرضا وقد بينا ان العرض لا يصح قيامه بالعرض فصل
في معنى المباح له هـ المباح له هو المكلف الماذون له في الفعل او تركه
فصل المباح والحلال والماذون والجايز بمعنى واحد فصل الصحيح و
الجايز والمقبول بمعنى واحد وهو ما وافق الشرع فكل ما وافق
الشرع فهو صحيح وما لم يوافق الشرع فليس بصحيح فصل في بيان معنى
المحظور هـ المحظور ما تعلق به الحظر وقيل ما يعاقب عليه وقيل
المحظور ما يلام عليه وقيل المحظور ما يستحق عليه الذم والعقاب
والصحيح هو الاول وما عداه مدخول عنه على ما بيناه في حد الواجب
وقيل المحظور هو المنهي عنه فصل في معنى الحظر هـ الحظر هو القول
المقتضي به اجتناب الفعل من المكلف

على سبيل الحتم واللزوم وقيل الحظر ما كان اي ظن لاجله حاظرا وقيل
ما اشتق منه اسم الحاظر فصل في معنى الحاظر الحاظر من له الحظر وقيل
الحاظر هو المقتضي لقوله اجتناب الفعل من المكلف على سبيل الحتم
واللزوم وليس في الحقيقة حاظر الا الله عز وجل اذ لا مجال للعقل في
الحظر والاباحة فصل المحظور عليه هو المكلف المطالب باجتناب الفعل
المنهي عنه على وجه لا يسوغ الاقدام عليه فصل المحظور والمحرم والحرام
والممنوع والمنهي عنه بمعنى واحد فصل المكروه ما تعلقت به الكراهة
وقيل المكروه ما قارنه النهي فصل المكروه ينقسم قسمين مكروه بمعنى
التحريم ومكروه بمعنى التنزيه فالاول في مقابلة الواجب فاذا قيل
مكروه بمعنى الاولى تركه ولا عقاب في فعله ولا ثواب في تركه
فصل كل محرم مكروه وليس كل مكروه محرما وهذا كما نقول كل مندوب
مامور به وليس كل مامور به مندوبا لكون الواجب مامورا وليس بمندوب
فصل في معنى الامر الامر هو اقتضاء الفعل بالقول ممن هو دونه
وقيل استدعاء الفعل وهذا صحيح لانه يتميز به عما ليس بامر من الاباحة
والحظر هذا على قول من يقول ان المندوب مامور به ويتميز به ايضا
عن الدعاء لان قول القائل في الدعاء يا الله اغفر لي صورته صورة الامر وليس
بامر وانما هو سؤال وطلب لانه من الادنى والامر انما يكون من
الاعلى على قول من يقول ان المندوب ليس بمامور به فحد الامر اقتضاء
الفعل بالقول ممن هو دونه على وجه لا يتضمن التخيير وقيل حقيقة الامر
هو القول المتضمن اقتضاء الطاعة من المامور بفعل المامور به وهذا
يشمل الايجاب والالزام والندب والاستحباب ويتميز به عما سواه
من الاباحة والتحريم وغير ذلك من اقسام الكلام ولو قيل الامر هو
القول المقتضي للطاعة لكان صحيحا لان الواجب والمندوب

جميعا



جميعا طاعة وهذا اولى من الاول وقيل الامر ما يصير الممتثل به طائعا و
قيل الامر ما له الامر كان امرا وقيل الامر ما استحق ان يشتق [منه] اسم
الامر فصل الامر من اقسام الكلام وهو معنى قائم بنفس الامر
فاذا اطلق الامر في ابوابه فالمراد به المعنى القائم بالنفس دون الاصوات
والحروف وغير ذلك من العبارات وانما العبارات دالة على ما في النفس
كالاشارات والرموز والكتابات وقول القائل افعل من جملة
العلامات الدالة عليه وهي مترددة بين ان يدل على الامر الذي
هو الايجاب او الندب او الاباحة او التهديد او التكوين والتعجيز او
الشفاعة او الدعاء فصل الامر على ضربين امر ايجاب وامر ندب
فالايجاب مثل قوله تعالى واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة والندب
مثل قوله تعالى وافعلوا الخير وقد يكون المامور به مندوبا في حق المكلف
والامر به واجبا في حق الامر به بان يامر الله عز وجل النبي صلى الله
عليه وسلم ان يامر امته بالنوافل فيكون الامر يتوجه على النبي صلى الله عليه
على طريق الوجوب ويكون المامور مندوبا في حق الامة فصل الامر
المطلق على ضربين منه ما يجب مقتضاه مرة واحدة في العمر كالحج والعمرة
ومنه ما يقتضي التكرار وذلك على ضربين منه ما يجب في كل سنة كالصوم
والزكاة ومنه ما يجب في كل يوم خمس مرات كالصلاة فصل الامر المطلق
على ضربين منه ما هو على الفور كالايمان والزكاة [والصوم] ومنه ما يجب على التراخي
كالحج والصلاة الا ان الصلاة مقدرة ما بين اول الوقت واخره والحج
مقدر بجميع عمره فصل معنى الفور ان يجب الفعل عقيب سماع الامر
ولا يجوز للمكلف تاخيره عن ذلك الوقت والمكان معا اذا كان المامور
مما يصح ايقاعه في هذا المكان الذي سمع الامر فيه واما معنى التراخي

فهو ان يكون المكلف مخيرا بعد الوجوب في ايقاع الفعل من حين الوجوب
الى اخر وقته وانما يتضيق فوره واعتقد وان معنى الوجوب على التراخي
انه يجب في ثاني الحال وهذا غلط بل الوجوب حاصل والمسامحة له بتاخيره بشرط
ان يكون عازما على فعله في المستقبل **فصل** في بيان معنى النهي هو النهي
اقتضا ترك الفعل بالقول ممن هو دونه وقيل هو استدعا ترك الفعل
ممن هو دونه وقيل هو القول المقتضي طاعة المكلف بترك الفعل المنهي عنه
وقيل النهي هو المنع من طريق القول وانما قلنا من طريق القول احترازا من
العبد فانه منع للسيد من الفعل وليس بنهي **فصل** النهي يتناول التحريم
والتنزيه كما ان الامر يتناول الايجاب والندب وقيل النهي ما له الناهي
كان ناهيا وقيل ما استحق ان يشتق منه اسم الناهي **فصل** في بيان الناهي
الناهي من له النهي وقيل هو المقتضي بقوله اجتناب المنهي عنه من المكلف على
سبيل اللزوم وهو في الحقيقة الله تعالى الذي له النهي وهو كلامه بخلاف
قول القدرية ان العقل ناه عن القبيح وهذا غلط لما بيناه من استحالة
قيام النهي به **فصل** في معنى المنهي عنه هو المنهي عنه ما تعلق به النهي و
قيل المنهي عنه هو الفعل المحظور وقيل المنهي عنه ما يكره فعله وقيل
المنهي عنه ما يعاقب على فعله **فصل** المنهي عنه ينقسم قسمين احدهما
يقتضي التحريم والاخر يقتضي التنزيه والندب فما يقتضي التحريم كالنهي
عن الزنا والقتل وشرب الخمر وغير ذلك وما يقتضي التنزيه كالنهي عن
الاستنجا باليمين وعن الصلاة في الاوقات المنهية **فصل** والذي
يقتضي التحريم على ضربين منه ما يدل على فساد المنهي عنه كالصلاة بالنجاسة
ومحظورات الصوم والوطء في الحج وغير ذلك ومنه ما لا يدل على فساد
المنهي عنه مع كونه معصية كالصلاة في الدار المغصوبة والبيع في
وقت النداء والذبح بالسكين المغصوبة **فصل** في بيان



معنى العقل اختلفت عبارات الاصوليين في حد العقل فقال القاضي هو بعض
العلوم الضرورية كالعلم بان الضدين لا يجتمعان وان الجسم الواحد لا يكون في
حالة واحدة وان الموجود لا يخلو ان يكون محدثا ولا المحدث ان يكون قديما و
العلم بموجب العادات التي يختص بها العقلا دون سائر الحيوانات والعلم
بموجب اخبار التواتر فاذا حصلت له هذه العلوم صار عاقلا عارفا
بالمضار والمنافع مميزا لها امكنه ان يستشهد ويستدل على ما لا
يعلمه بالاضطرار والاختبار وعندنا ان العقل هو العلم بانه عالم بهذه العلوم
كلها لا ان المعنى الواحد لا يجوز ان يتعلق بمعان كثيرة اذا كان المعنى المتعلق
محدثا فاذا قلنا العقل هو العلم بانه عالم بالعلوم الضرورية يتميز بذلك عن
سائر المعاني ولا يلزم على هذا الحد البهايم والاطفال لانها وان كانت تعلم
بعض العلوم الضرورية الا انها لا تعلم انها تعلم وقيل في حد العقل انه انوار
وبصاير في آلة المحاسبين وقيل انه نور في القلب يميز به عن الحقايق وقيل
هو قوة التمييز وقيل العقل ما كان العاقل لاجله عاقلا وقيل العقل ما
يشتق منه اسم العاقل وقيل هو العلم بغامض الخفيات وحكي عن شيخنا
ابي الحسن رحمه الله انه قال العقل هو العلم فكل عقل علم وكل علم عقل وكل
عالم عاقل وكل عاقل عالم وقيل هو الذي يحصل به التمييز بين المنافع والمضار
وبين الخير والشر وقيل ما يحصل به التمييز بين خير الخيرين وبين شر الشرين
وقيل العقل ما يمتنع به من فعل القبيح وهذا غلط لان القبيح عندنا ما قبحه
الشرع ولا مجال للعقل فيه وقيل ما يحسن معه التكليف وقال الجبائي
العقل هو العلم بوجوب شكر المنعم وقبح الكذب الذي يستغني عنه صاحبه
وهذا خطأ لانا قد بينا انه لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى وان العقل
يستحيل ان يكون موجبا لانه لا يصح وصفه بالايجاب لان هذا خلاف
القرآن قال الله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ولم يقل حتى يكمل
عقوله **فصل** في بيان حد العاقل هو العاقل من له

العقل فكل من له العقل فهو عاقل ومن لا عقل له فليس بعاقل وقيل العاقل
هو المميز بين المضار والمنافع وقيل العاقل المفرق بين الحق والباطل
وعلى ما اخترناه من حد العقل فالعاقل هو العالم ببعض العلوم الضرورية
فصل في معنى المعقول، المعقول ما تعلق به العقل وقيل المعقول
ما عقله العاقل فصل في بيان حد الجهل اختلفت عبارات الأصوليين
فيه فقيل حد الجهل معرفة المعلوم على خلاف ما هو به وهذا خطأ لأن
ذكر المعلوم في حد الجهل لا يصح لما بيناه من أن حد المعلوم ما تعلق به
العلم وذلك يستحيل في حد الجهل وقيل حد الجهل تبيين المعلوم على خلاف
ما هو به وهذا أيضا فاسد لما تقدم وقيل الجهل اعتقاد الشيء على
خلاف ما هو به وهذا أقرب من الأول إلا أنه ليس بمستقيم لما ذكرناه
سالفا من أن لفظ الاعتقاد لا يستعمل في المعاني والأعراض إذ هو من
صفات الأجسام ولأن ذكر الشيء غير صحيح لأنه قد يجهل المعدوم الذي
ليس بشيء كما يجهل الموجود الذي هو شيء فلا يكون حاصرا لجنس
المجهول والصحيح أن يقال حد الجهل تصور المتصور على غير ما هو به
وهذا صحيح لاطراده وانعكاسه وقيل تصور المجهول على خلاف ما هو
به وهذا أيضا صحيح كان لتميزه عن جميع ما ليس بجهل ونريد بقولنا
من كد الذكر الذي هو ضد النسيان والغفلة لا الذكر الذي
هو ضد السكوت وقيل الجهل ما يستحق من قام به أن يشتق له اسم
جاهل منه وقيل الجهل ما كان له الجاهل جاهلا هذا على قول شيخنا
أبي الحسن رحمه الله وعلى قول شيخنا أبي عبد الله بن مجاهد ما
بوجوده ينتفي عن الحي اسم السهو والشك والظن والعلم وعلى قولنا
أن يسمى الشاك والظان جاهلا ولهذا يقال فلان جاهل بما في
البحار



البحار أي لم يدرك علما به فصل في بيان حد الجاهل، الجاهل من له الجهل
وقيل أي هو المتصور للمتصور على خلاف ما هو به فصل المجهول
ما تعلق به الجهل وقيل المجهول ما جهله الجاهل فصل في بيان حد الظن
الظن تجويز أمرين أحدهما أقوى من الآخر وقيل الظن ما له صار الظان
ظانا وقيل الظن تغليب أحد الحكمين على الآخر وذلك نحو اعتقاد الإنسان
لما يخبره به الثقة أنه على ما أخبره به وإن جوز خلافه ونحو اعتقاد
المجتهدين فيما يفتون به من مسائل الخلاف وإن جاز أن يكون بخلاف
ذلك ولهذا أوجب العمل بخبر الواحد لأنه يغلب على الظن صحته فصل
الظن وغلبة الظن بمعنى واحد وإنما هو عبارتان إذ ليس بين العلم والظن
درجة ثالثة إما أن يكون علما موجبا عن دلالة أو ظنا موجبا عن أمارة
فصل وقد يعبر بالظن عن العلم واليقين قال الله تعالى الذين
يظنون أنهم ملاقوا ربهم وظنوا أنهم مواقعوها أي علموا وتيقنوا
وقد يعبر به عن التهمة قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي
بمتهم وقد يعبر به عن الرجاء قال الله تعالى ما ظننتم أن يخرجوا أي
ما رجوتم مقصودنا فالصحيح ما ذكرناه أولا فصل في معنى الظان
الظان من له الظن وقيل الظان المجوز لأمرين أحدهما أظهر من الآخر
فأما المظنون فما تعلق به الظن وقيل ما يظنه الظان فصل في بيان
معنى الشك، الشك تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر نحو شك
الإنسان في الغيم هل السحابة ستمطر وقيل هو التردد بين الحكمين من
غير تغليب لأحدهما على الآخر فأما المشكوك فما تعلق به الشك وقيل
ما يشك فيه الشاك فصل في بيان معنى السهو، السهو ما ينافي الجهل
والظن والعلم والشك وقيل السهو ما ينتفي بوجوده الجهل

والظن والشك والعلم وهذا صحيح لتميزه عما ليس بسهو وقيل السهو
هو المعلوم ان خطر بالبال وهذا ليس بمستقيم لما بيناه من ان المعلوم
ما تعلق به العلم فلا يصح ذكره في السهو وقيل السهو ما لاجله الساهي
كان ساهيا وقيل ما اشتق منه اسم الساهي فاما الساهي فمحل له
السهو واما المسهو فيه فما تعلق به السهو فصل السهو و
النسيان معنيان متقاربان ولهذا لا فرق بين ان يقال سها في الصلاة
ونسي وقد يعبر بالنسيان عن الترك قال الله تعالى نسوا الله
فنسيهم اي تركوا الله فتركهم فصل في معنى الدليل الدليل هو كل
امر يتوصل بصحيح النظر الى معرفة ما غاب عنه باضطرار وهذا صحيح
لان كل ما هذا سبيله فهو دليل وما ليس هذا سبيله فليس بدليل
والحد اذا اطرد وانعكس وجب الوثوق به وقيل الدليل هو المرشد
الى المطلوب والموصل الى المقصود وهذان ليسا بصحيحين لان من
معه درهم يريد شراء حاجة وصله الى المطلوب وليس بدليل وقيل
الدليل هو اسم يستدل به وقيل الدليل ما يكشف عن الحكم المقصود
وقيل ما يكشف عن حال وقيل هو العلم بالشيء وليس بصحيح لانه
يقتضي ان يكون العلوم الضرورية ادلة وعلم الله تعالى دليلا وليس
ذلك احد فصل في معنى الدال الدال هو الناصب للدليل
وهو في الحقيقة الله رب العالمين وقد يوصف المخبر عن العبارة وقيل
والمنبه عليها مما كلف ذلك الا على وجه المجاز والاتساع وهو الصحيح
الدليل والدال واحد وليس بصحيح ولا حجة في قولهم انه يقال
لله تعالى يا دليل المتحيرين لان ذلك ليس من قول الرسول صلى الله
عليه ولا احد من الصحابة وانما هو من قول [illegible]

الذين

الذين لا يعرفون حقيقة الكلام واهل اللغة يقولون دل يدل دلالة
فهو دال كما يقولون علم يعلم علما فهو عالم وقدر يقدر قدرة فهو
قادر ولم يسمع دل يدل دلالة فهو دليل فصل الدليل والدلالة و
السلطان والبرهان والبيان والمستدل به والحجة لمعنى واحد
قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين يعني دليلكم وقال الله
تعالى قل فأتوا بسلطان مبين يعني بدليل وقال وتلك حجتنا ولله
الحجة البالغة وقال حجتهم داحضة عند ربهم فصل في اقسام
الدليل الدليل ينقسم قسمين معهود ومعدوم فالمعهود نحو تعاقب
الاعراض الذي هو دليل على حدوثها ونحو احكام الفعل واتقانه الذي
هو دلالة على علم الفاعل وغير ذلك مما يجري مجراه واما المعدوم
فنحو اعلام المعجز الذي يستدل به على كذب مدعي الرسالة على الله
تعالى ونحو الاستدلال ببراءة الذمة فصل المعهود منه على ضربين
قديم ومحدث فالدليل القديم هو كلام الله عز وجل الذي يستدل
به على الاحكام الشرعية وغيرها وهكذا علمه وقدرته يستدل
بها على وجود حياة الباري سبحانه عندنا وكونه عالما وقادرا
يستدل به على كونه حيا عندنا وعندهم فصل واما الدليل المحدث
فهو سائر الحوادث الدالة على ثبوت الصانع فصل في معنى المدلول
المدلول هو الملتمس بالدليل وقيل المدلول هو الذات الذي له
الحكم فصل المدلول والمدلول له والمدلول عليه والمستدل عليه
يرجع في الحقيقة الى معنى واحد وهو الحكم المطلوب علمه فصل
المستدل هو الناظر الطالب لمعرفة حكم المدلول وهو على ضربين
طالب يطلب بالاعتبار في الدليل العلم بالحكم المنظور فيه والثاني هو

السايل الطالب من المسوول للدلالة على صحة مذهبه غير ان الاول حقيقة
والثاني مجاز فاما المستدل فهو المطالب بالدليل الخبر واما المستدل اليه
فهو الحكم الملتمس في الحقيقة وقد يعبر به عن السايل مجازا واما المستدل له
به فهو الدليل الخبر وقد ذكرناه واما المستدل عليه فهو الحكم الخبر عنه
في معنى الاستدلال هو الاستدلال هو الطلب للدليل وقيل هو البحث و
النظر في حقيقة المنظور وقد يعبر بالاستدلال عن سوال السايل عن
الدليل مجازا لحقيقته في المسوول الا ترى انه يقال للمستدل في المسالة
بكرا ويسمى مظهر الدلالة مستدلا وقد يعبر بالاستدلال عن الدليل
مجازا فصل في معنى الصحيح هو الصحيح ما اعتد به في الشرع والفاسد
ما لا يعتد به لاختلال شرطه فصل في بيان معنى الشرط هو كالعلم الحكم العدم
وقيل ما اخذ ما يحكم عدمه صح الوجود وان لم يكن في وجوده وجوده كالحياة
وجود الحياة يصح وجود العلم وان لم يقتض وجود الحياة وجود العلم
فقولنا صحة وجود الشرط من غير المشروط وان لم يصح وجود المشروط
من غير شرط لاستحالة وجود العلم من غير الحياة وجواز وجود الحياة
من غير علم وهكذا فروع الفقهيات الطهارة شرط في صحة الصلاة فلا يصح
وجود الصلاة من غير الطهارة مع القدرة وان صح وجود الطهارة في
غير صلاة فصل ومعنى الشرط والمصحح واحد وهو ما يقف الحكم
ومعنى المصحح والمشروط واحد وهو الحكم فكل ما يصح وجود الشرط
من غير مشروط يصح وجود المصحح من غير المصحح ويستحيل وجود المصحح
مع فقد المصحح فصل في معنى السبب هو السبب ما يتوصل به الى
الحكم قال الله تعالى فاتبع سببا يعني طريقا فسمي الطريق سببا لانه
يتوصل بسلوكه الى المقصود قال الله تعالى ابلغ الاسباب
اسباب السموات اي ابوابها وقد يعبر به عن الحبل قال الله تعالى
فليمدد



فليمدد بسبب الى السما يعني بحبل فصل في بيان معنى النص هو النص ما
رفع في بيانه الى غايته ومنه سميت منصة العروس منصة لعلوها
وارتفاعها على غيرها ومنه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما
دفع من عرفات نحا المشي عنقا فاذا وجد فرجة نص يعني رفع في السير
وقيل النص الذي لا يحتمل الا معنى واحدا وقيل النص ما استوى ظاهره
وباطنه وقيل النص ما عري لفظه عن الشركة وخلص معناه عن الشبهة
وقيل النص ما تاويله تنزيله وهذا ليس بمرضي لان التاويل لا يستعمل الا في
احتمال بعيد ولان التنزيل يختص بالقران والتاويل يتعلق بالقران والسنة
جميعا وقيل النص ما لا يعترض عليه ادلة الخصوص وقيل النص ما كان منطوقا
وقيل النص ما دل عليه اللفظ بمعناه ومفهومه ولحنه وفحواه نحو
قوله تعالى ولا تقل لهما اف وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن
يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله تعالى ولا يظلمون فتيلا وذلك نص فيما
زاد هذا اختيار القاضي ابي بكر رحمه الله واما عند الفقها فالنص غير
التنبيه والمفهوم واللحن على ما ياتي بيانه فصل النص على ضربين
ما لا يحتمل التاويل نحو قوله تعالى قل هو الله احد وقوله تعالى محمد
رسول الله ونص يحتمل التاويل نحو قوله تعالى الذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله يحتمل الحلي وغير الحلي ولا يخرج
من ان يكون نصا فصل النص والمنصوص بمعنى واحد فصل الخطاب على ضربين
منصوص ومفهوم فالمنصوص ما بيناه والمفهوم على اضرب فحوى
الخطاب ولحن الخطاب ودليل الخطاب ومعنى فصل فحوى الخطاب
ما دل عليه اللفظ من جهة التنبيه وقيل ما نبه اللفظ عليه بمعناه
نحو قوله تعالى ولا تقل لهما اف ونحو قوله ومن اهل الكتاب من ان تامنه
بقنطار يؤده اليك وغير ذلك مما ينص فيه على الادنى لينبه به على

الأعلى وعلى الأعلى بتنبيه به على الأدنى وهل يعلم لغة أو قياسا عند القاضي
أبي بكر رحمه الله يعلم لغة وعند الشافعي رضي الله عنه يعلم قياسا
وهذا الذي تسميه القياس الجلي لأن لفظ التأفيف غير متناول للضرب
وإنما هو مدلول عليه بمعناه الذي هو الأدنى وذلك هو القياس فصل
لحن الخطاب ما دل عليه اللفظ من جهة الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت يعني فضرب فانفجرت
منه اثنتا عشرة عينا ومنه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه نحو قوله تعالى واسأل القرية التي كنا فيها أي أهل القرية وقيل
لحن الخطاب ما علم من اللفظ بيانه من غير نطق أو الضمير الذي لا يتم
الكلام إلا به فصل دليل الخطاب انتفاء الحكم المنطوق عما عداه
وقيل تعليق الحكم على إحدى صفتي الشيء فيدل على أن ما عداه بخلافه
نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا دليله أنه إذا
جاء عدل لا يتبين وقوله صلى الله عليه وسلم في سائمة الغنم زكاة
دليله أنه لا زكاة في المعلوفة فصل في معنى الخطاب هو المعنى فصل
القياس وسيأتي بيانه بعد ذكر فصول الخطاب في الذي يليه
في بيان معنى العموم العموم ما عم شيئين فصاعدا وقيل ما يشتمل
أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر من قولهم عم المطر وعم الخصب فأما
حد العموم وهذا الحد شامل لعموم الخطاب وغير الخطاب وأما
حد عموم الخطاب فكل لفظ عم شيئين فصاعدا نحو قوله تعالى اقتلوا
المشركين وقوله تعالى والسارق والسارقة فصل العام والعموم
لمعنى واحد وقد يكون لفظا وحكما فصل لا يصح العموم إلا في الأقوال
والألفاظ وأما في الأفعال فلا يصح وأما المعاني فاختلف أصحابنا

فيها فمنهم من قال لا يصح لأنه لا لفظ لها ومنهم من قال يصح لأنها قائمة
مقامها ونائبة منابها فصل في معنى الظاهر الظاهر ما احتمل أمرين
وفي أحدهما أظهر من الآخر وكل ظاهر عموم وليس كل عموم ظاهرا و
قيل الظاهر ما يشمل أمرين أحدهما أقوى من الآخر كالأمر والنهي فيجب حمله
على أظهرهما ولا يعدل عنه إلا بدليل فصل في بيان معنى الخاص الخاص
ما دل على اسم واحد وقيل الخاص ما نقص عن درجة العموم والعام
في الاثنين واستغراق الجنس صحيح ولا يصح في الواحد وفي الاثنين ولا
يتحقق في استغراق الجنس فصل الخصوص والخاص لمعنى واحد فصل
في بيان المبين والمجمل المبين والمفسر لمعنى واحد وهو ما يبني عن
المراد بنفسه وقيل ما يعرف معناه من لفظه ولا يفتقر في تفسيره
وقيل ما استقل بنفسه في الكشف عن المراد فصل المجمل ما لا يعقل
معناه من لفظه ويفتقر في معرفة المراد إلى غيره وقيل ما لا ينبئ عن
المراد بنفسه واحتاج إلى قرينة تفسره وذلك نحو قوله تعالى وآتوا
حقه يوم حصاده ونحو قوله صلى الله عليه أمرت أن أقاتل حتى يقولوا
لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وذلك
الحق مجمل فصل في معنى المحكم والمتشابه المحكم يستعمل في عرف القرآن
في موضعين أحدهما بمعنى الصحيح من قوله تعالى الر كتاب أحكمت آياته
يعني كله صحيح لا تناقض فيه ولا يصح فيه المعارضة فعلى هذا القرآن
كله محكم والثاني يستعمل في مقابلة المتشابه فيقال محكم ومتشابه
ومنه قوله تعالى هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات
محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فهذا المحكم اختلفت عبارات
الأصوليين فيه فقيل المحكم ما خلص ألفاظه من الاشتراك ولم

يشتبه بغيره ويعلم المراد فيه بنفسه والمتشابه ما لا يعلم المراد بلفظه
دون معنى اخر وقيل المحكم ما انفصلت حروفه والمتشابه ما اتصلت حروفه
يعني بذلك الحروف المقطعة وحروف التهجي نحو المص وطسم وليس بهذا المرضي
لان الكلمات انما تتصل ولا تستقل بنفسها في حصول المراد وقيل المحكم
ما امكن معرفة معناه من لفظه وانما يعرف به والمتشابه الذي استاثر
الله تعالى بعلمه ولا يعلم تاويله غيره وقيل المحكم ما خلصت الفاظه من الشركة
وعريت معانيه من الشبهة وقيل ما اخبر الله به قطعا من وعيد الفساق
والكفار والمتشابه ما دون الكباير وقيل المحكم ما احتج الله به عليهم
من التوحيد وصفات المعبود التي هي كثيرة كتشبيههم والمتشابه ما احتج به عليهم
في باب النبوة واحكام المعاد وقيل المحكم الفرايض والاحكام والوعد و
الوعيد والمتشابه القصص والامثال وقيل المحكم المفصل والمتشابه
المجمل وقيل المحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ وقيل المحكم ما لفظه
دليله وتاويله تنزيله لا يجهله احد اذا سمعه والمتشابه ما اشتبهت
وجوهه وعرف تاويله بالرد الى المحكم وقيل المتشابه ما احتمل شيئين
واكثر نحو قوله تعالى او يعفو الذي بيده عقدة النكاح والامر بالفعل
الذي يحتمل الايجاب والندب وكذا صيغة القول افعل الذي يحتمل الايجاب
وكذا صيغة القول افعل المحتمل للامر والاباحة والمشورة والمسالة
والشفاعة والتهديد والتكوين والتسخير فصل المتشابه على ثلثة
اضرب منه ما تعلق به اهل الزيغ من خارجي القبلة نحو قوله فوربك
لنسالنهم اجمعين مع قوله تعالى فيومئذ لا يسال عن ذنبه انس
ولا جان ومنه ما تعلق به اهل البدعة في اصول المسائل العقلية من
اهل القبلة نحو قوله تعالى لا تدركه الابصار مع قوله تعالى وجوه يومئذ

ناضرة



ناضرة الى ربها ناظرة ونحو قوله تعالى واذ تخلق من الطين كهيئة الطير
وقوله تعالى وتخلقون افكا مع قوله هل من خالق غير الله وقوله والله
خلقكم وما تعملون الثالث ما تعلق به المخالف في مسائل الفروع
في الاحكام الفقهية نحو قوله تعالى وثيابك فطهر حيث احتجوا به في
ازالة النجاسة بكل مائع غير الما مع قوله تعالى وانزلنا من السما ما طهورا
وقوله تعالى وينزل عليكم من السما ما ليطهركم به فصل ليس في القران
شي استاثر الله بعلمه بل وقف العلما على معنى المتشابه فقال
تعالى وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم والواو واو العطف
والوقف على قوله في العلم ثم استانف قوله يقولون امنا به فهو موضع
الحال فصار معنى الاية والراسخون في العلم قايلين امنا به ولان الله تعالى اورد
هذا مدحا للعلما فلو كانوا لا يعرفون معناه لشاركوا العامة وبطل
مدحهم وقد كان ابن عباس اذا قرا هذه الاية يقول انا من اوليك الراسخون
ولان الله تعالى وصف كتابه فقال بلسان عربي مبين وفصلت اياته و
تبيانا ولو قلنا فيه ما استاثر الله سبحانه بعلمه دون العلما لم يكن
تبيانا لكل شي وكلامه تعالى الصدق فصل في بيان الحقيقة هي الحقيقة
لها موضعان احدهما يقال ما حقيقة العلم وما حقيقة العالم وما حقيقة
الجوهر وما اشبه ذلك فهذا الحقيقة لا مجاز لها لانه لا فرق بين قول
القايل ما حقيقة العلم وبين قولنا ما حد العلم الثاني الحقيقة
ما يستعمل في اللغات فيقال هذه الكلمة حقيقة ولهذا النوع
من الحقيقة مجاز فحد الحقيقة كل لفظ لم ينقل عن موضعه والمجاز كل
لفظ نقل عن موضعه وقيل الحقيقة ما استعمل فيما وضع اهل
اللغة والمجاز ما استعمل في غير ما وضع اهل اللغة وقيل الحقيقة

كل لفظ يستعمل فيما وضع له في اصل اللغة من غير زيادة ولا نقصان نحو
قوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق والمجاز ما تجوز
به عن حقيقته واستعمل في غير ما وضع له من المعاني واستعملوه فيه
كتسمية الرجل الشجاع اسدا والبليد حمارا وغير ذلك فصل في
اقسام المجاز في القران على اقسام فقسم منها بزيادة فيه
نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء فالمثل والكاف زايدة ومنه بنقصان فيه
نحو قوله تعالى واسال القرية يعني اهل القرية وقوله ذلك عيسى ابن
مريم قول الحق اي صاحب قول الحق ومنه قوله ان الذين يؤذون ويحاربون
الله يعني يؤذون اولياء ويحاربون اولياء الله وقوله الله نور السموات
والارض يعني هادي اهل السموات والارض ومنه بتقديم وتاخير
نحو قوله تعالى فجعله غثاء احوى تقديره فجعله احوى غثاء لان النبات
اولا اخضر ثم ييبس ويسود وقال تعالى فاعرض عنهم وعظهم والمراد
بذلك وعظهم ثم اعرض عنهم وقال تعالى الحمد لله الذي انزل على
عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما تقديره انزل على عبده الكتاب
قيما ولم يجعل له عوجا ومنه ما يعبر به عن الشيء باسم ما جاوره او
كان منه بسبب نحو قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط و
الغائط اسم للفضاء الواسع والمكان به عن الحدث لانه يقع فيه فصل
في معنى المطلق والمقيد فالمطلق كل لفظ عام والمقيد كل لفظ
عام قيد بصفة نحو قوله في كفارة الظهار فتحرير رقبة من قبل ان
يتماسا هذا مطلق وقوله في كفارة القتل فتحرير رقبة مومنة هذا
مقيد بصفة وهو الايمان ومثله واشهدوا ذوي عدل منكم هذا
مقيد بصفة وهي العدالة وقوله واشهدوا اذا تبايعتم مطلق

فصل في بيان النسخ والناسخ والمنسوخ فاما النسخ فقد اختلف
عبارات اصحابنا فيه فالصحيح ان يقال حد النسخ الخطاب الرافع للحكم
الثابت بالخطاب الاول لولاه لكان ثابتا به مع التراخي عنه وهذا صحيح
لانه يتميز به عما ليس بنسخ من الموت والعجز والتخصيص والاستثناء
فان كل لفظ من ذلك احتراز منها وقيل النسخ بيان ما لم يرد باللفظ
العام في الازمان وقيل النسخ بيان انقضاء مدة العبادة التي ظاهرها
الاطلاق والتابيد وهذا خطا لان انقضاء مدة العبادة اما ممتثلا
او متروكا مخالفا وبعد انقضاء حكمها لا معنى لورود النسخ عليه وانما
حقيقة النسخ الازالة فاذا انقضت مدة العبادة لا يبقى هناك ما ينسخ
وقيل النسخ هو التبديل وهذا خطا لان تغيير الوصية تبديل و
ليس بنسخ قال الله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين
يبدلونه وقيل النسخ هو رفع الحكم وهذا يبطل بالموت فانه يرفع
الحكم وليس بنسخ وكذلك العجز والصغر والجنون يرفع الاحكام و
لهذا قال صلى الله عليه رفع القلم عن ثلاثة وقيل النسخ هو الامر الثاني
يسقط به مثل ما كان وجب قبل الامر الاول واما الناسخ فهو
المزيل للحكم الثابت بالخطاب على وجه لولاه لكان ثابتا بالخطاب
الاول مع تراخيه وفي الحقيقة الناسخ هو الله وقد يعبر بالناسخ
عن النسخ مجازا فيقال هذه الاية منسوخة وقيل الناسخ من له النسخ
من له النسخ وقيل الناسخ الامر بتكليف العبد حكما يسقط به
ما كان لزمه قبل ذلك واما المنسوخ فهو ما تعلق به النسخ و
قيل المنسوخ ما سقط حكمه لما ورد بعده من الامر الناسخ له
فصل في بيان البدا هو البدا هو ان يظهر له ما كان خفيا عليه من قولهم

بدا لي الفجر اذا ظهر قال الله تعالى وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون
وقال وبدا لهم سيئات ما عملوا اي ما كان خفيا عليهم من ذنوبهم وذلك لا
يجوز على الله تعالى لانه سبحانه عالم الخفيات وكيف لا يعلم وهو الخالق
لها والمطلع عليها فيستحيل البدا على الله عز وجل لهذا المعنى وليس
النسخ من البدا في شي لان حقيقة النسخ ما قلناه وذلك جايز على الله
عز وجل وحقيقة البدا ما بيناه مما يستحيل في حقه سبحانه وهذا
يجب ضبطه لان كثيرا من المخالفين من اليهود والمعتزلة يتعلقون بان ذلك
في قولهم ان نسخ الشي قبل وقت فعله لا يجوز ويقولون ان ذلك يودي
الى البدا على الله عز وجل حيث يامر ثم ينهى فاذا علم الفرق بينهما
سهل ابطال دعواهم فصل في بيان معنى التخصيص هو التخصيص تمييز
بعض الجملة وهذا صحيح في حد التخصيص على الاطلاق فاما في حد تخصيص
العموم فليس بصحيح لان المتكلم لو قال اردت بقولي الجميع لكان ذلك
وان لم يكن تمييزا لبعض الجملة فالصحيح في حد تخصيص العموم ان يقال اخراج
بعض ما يتناوله اللفظ العام وقيل بيان المراد باللفظ العام من
الاعيان والنسخ بيان ما لم يرد باللفظ العام في الازمان وقيل
التخصيص تقليل فصل في معنى الاستثنا هو الاستثنا اخراج بعض ما
يجب دخوله في اللفظ بلفظ متصل هذا على قول القايلين بالعموم و
قولهم بلفظ متصل احتراز من التخصيص لانه اخراج ما يجب دخوله في
اللفظ وليس باستثنا واما على قول النافين للعموم فالاستثنا كلام
دال على ان المذكور فيه لم يرد بالقول وقيل كلام ذو صيغ محصورة
دالة على ان المذكور فيه لم يرد بالقول الاول واما فايدة ذلك لان
عندهم الاستثنا ما يصلح ان يكون داخلا في الكلام لا ما يجب والاولى عندي

ان يقال

ان يقال الاستثنا خطاب دال على ان المذكور فيه لم يرد بالخطاب الاول
من غير تراخ عنه فلا يلزم التخصيص لانه متراخ عنه اما بالتقدم او بالتاخر
وقولنا خطاب اصح من قولنا كلام لما بيناه من قبل فصل في حد البيان
البيان اخراج الشي من حيز الاشكال الى التجلي وهذا اصح لان كل ما هذا
سبيله فهو بيان وما عداه فليس ببيان وقيل البيان هو الظهور من
قولهم بان الشي اذا ظهر وقيل البيان هو الدلالة لانه يقع بها البيان
فصل في بيان معنى الخبر هو الخبر ما دخله الصدق والكذب هذا على
قول المتقدمين وهذا ليس بصحيح لانه يبطل بخبر الله تعالى فانه خبر
وان لم يدخله الكذب ومن شان الحد ان يكون شاملا للمحدود جامعا
مانعا فاذا خرج منه بعضه فليس بحد وقيل الخبر ما دخله الصدق
او الكذب وهذا القايل احترز بذكر او من خبر الله عز وجل غير انه
ليس بصحيح لانا قد بينا ان الحدود لا تصح بلفظ التناوب بان يقال حد
العلم كذا او كذا انكرنا ذلك على المخالف وشبهنا ذلك بالحدود الهندسية
فانه لا يجوز ان يقال حد الدار ما ينتهي الى دار زيد او الى دار عمرو
فكذلك هاهنا والصحيح ان يقال حد الخبر ما دخله التصديق والتكذيب
وهذا صحيح لان خبر الله تعالى وان لم يدخله الكذب فيدخله التكذيب
لان التكذيب معنى يوجد من الخلق لا منه سبحانه فقد صح حد الخبر
ولان ما دخله التصديق والتكذيب فهو خبر وما لا يدخله التصديق
والتكذيب فليس بخبر نحو الاوامر والنواهي فالافعال كلها لا يقع
وصفها بالصدق والكذب وقيل معنى الخبر وصف الواصف للموصوف
الا انه يكون تارة على ما هو به وتارة على غير ما هو به واذا كان على
ما هو به فهو صدق واذا كان على غير ما هو به فهو كذب غير انه لا يخرج
من كونه وصف الواصف للموصوف

فقد بان كونه مطردا منعكسا وقيل الخبر ما له المخبر مخبرا وقيل الخبر ما
اشتق منه اسم المخبر فصل في بيان معنى المخبر هو المخبر من له الخبر
وقيل المخبر هو الواصف للموصوف فكل مخبر واصف وكل واصف مخبر
فصل في معنى المخبر عنه هو المخبر عنه ما تعلق به الخبر والخبر يتبع
المخبر كما ان العلم يتبع المعلوم فلولا وجود المخبر عنه لما صح تعلق الخبر
به وهكذا الدليل يتبع المدلول فلولا وجود المدلول لما دل الدليل
عليه وقيل المخبر عنه هو الموصوف فكل مخبر عنه فهو موصوف فصل
في بيان معنى الصدق هو الصدق كل خبر مخبره على ما هو به وهذا اصح
لتميزه عن الكذب وقيل الصدق كل وصف موصوف على ما وصف به
وقيل الصدق ما له الصادق كان صادقا وقيل الصدق معنى يشتق
لمن قام به اسم الصادق وهو من صفات النفس ما يجري باللسان
عبارة عنه ولهذا قلنا ان الحق سبحانه يستحيل عليه الكذب لان
صدقه من صفات الذات لا من صفات الفعل خلافا لما قالت القلالية
انه يجوز عليه الكذب لان ذلك عندهم من صفات الفعل والا لا يكذب
عندهم لعلمه بقبحه واما عندنا فيستحيل ذلك لما بيناه من ان الصدق
من صفات الذات ويستحيل مكابرة النفس فما يخلو الحي من نفسه
والما يكذب الانسان بهذه الحروف والاصوات فاما ما في النفس
فيتعذر وجوده وهذا من المخلوق فكيف من الخالق سبحانه وتعالى
فصل في بيان معنى الصادق هو الصادق من له الصدق وهذا لا يصح الا
على قول اهل الحق حيث قالوا ان كلامه قديم موجود بذاته فيصح ان
يكون صادقا فيما لم يزل واما على قول المخالف فلا يصح لان الكلام عندهم
يتعلق بالمتكلم تعلق الفعل بالفاعل فصل في معنى الكذب هو الكذب

من خبر مخبره على خلاف ما هو به وهذا اصح لتميزه عن الصدق وقيل الكذب
ما اشتق اسم الكاذب منه واما الكاذب فهو من له الكذب وقيل الكذب
الواصف للشيء على خلاف ما هو به فصل في اقسام الخبر والخبر على
ضربين تواتر واحاد فالتواتر ما يقع العلم عقيبه ضرورة وهذا اصح لانه
يتميز عن الاحاد فان كل خبر لا يقع العلم عقيبه ضرورة فليس بتواتر وقيل
التواتر ما علم مخبره ضرورة وقيل الاخبار ثلاثة اقسام تواتر وهو
الذي ينقله العدد الكثير عن الكثير ويسندونه الى امر قد شاهدوه او علموه
ضرورة فهذا يوجب العلم الضروري لسامعه والثاني خبر الاستفاضة
وهو الذي ينقله جماعة لم يبلغ عددهم مبلغ عدد التواتر غير انه ينتشر
ولا يوجد له منكر وذلك يوجب العلم الكسبي لسامعه وهو دون خبر
التواتر نحو ما نقل الينا من معجزات النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم
مثل تسبيح الحصا وحنين الجذع وكلام الذيب وكلام الذراع المسموم
واشباع الخلق الكثير من الطعام اليسير والثالث خبر الواحد وهو الذي
ينقله واحد او جماعة لا يبلغ عددهم مبلغ عدد التواتر والاستفاضة
ولا كان تواعد ولا اتفاق غلب على الظن صدقهم لسامعه ووجب عليه العمل
به والطريقة الاولى اصح وان الخبر خبران تواتر واحاد فالتواتر على ضربين
تواتر من طريق اللفظ وتواتر من طريق المعنى فالتواتر من طريق اللفظ
هو الخبر بخروج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة ووفاته بها
وما روي من عدد الصلوات وركعاتها ونصاب الزكاة وغير ذلك والتواتر
من طريق المعنى ان يروي جماعة كثيرة يقع العلم بخبرهم كل واحد منهم يروي
حكما غير الحكم الذي يرويه غيره الا ان الجميع يتضمن معنى واحدا فيكون
ذلك المعنى بمنزلة ما تواتر به الخبر لفظا نحو ما ذكرنا من معجزات النبي صلى
الله عليه وسلم

وماجرى مجراه فصل والآحاد ما تقاصر عن حد التواتر وقيل ما لم
يبلغ حد التواتر فهو آحاد وما بلغ حد التواتر فليس بآحاد ولا نعني بقولنا
آحاد أن راويه واحد وإنما نعني بذلك أن رواته لم يبلغوا عدد أهل
التواتر فهو آحاد وإن رواه جماعة فصل الآحاد على ضربين ما يوجب
العلم وما لا يوجب العلم فما يوجب العلم فخبر الله عز وجل هو خبر واحد
إلا أنه يوجب العلم قطعا فأما ما جاء من الصحابة والتابعين
ومن بعدهم لا يوجب خبره العلم وإنما يوجب العمل عند وجود الشرائط
في مسائل الفقه التي طريقها غلبة الظن كوجوب النية في الطهارة
والترتيب وغير ذلك وأما مسائل الأصول التي طريقها العلم والقطع
فلا يجوز إثباتها بأخبار الآحاد لأن ما طريقه العلم لا يثبت بالمظنون
وإن كان المظنون يثبت بالمعلوم لأنه أعلى رتبة منه فصل الخبر
على ضربين مسند ومرسل فالمسند ما اتصل إسناده بالرسول
صلى الله عليه وعلى آله وسلم والمرسل ما انقطع إسناده وهو أن
يكون في رواية من روى عمن لم يره فيكون مرسلا لا يقع الاحتجاج به
عندنا ويقع عند أهل العراق فصل حقيقة السنة هي السنة
ما سن ليقتدى به وقيل السنة ما روي ليخبر أنه ومنه قوله صلى الله
عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم
القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم
القيامة وهذا مأخوذ من قوله تعالى من أجل ذلك كتبنا على
بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل
الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا فقد

49

ذكر من قتل من بعد قتل قابيل هابيل وزره على قابيل فصل وقد يستعمل
السنة فيما هو واجب وفيما هو نفل لأن النبي صلى الله عليه وسلم
قد سن سننا واجبة كما سن سننا نافلة إلا أن الغالب في
استعمال الفقهاء السنة في النفل والتطوع دون الواجب والفرض
فصل حقيقة الإجماع هي الإجماع اتفاق علماء على حكم النازلة هذا
قول من لا يعتد بدخول العامة في الإجماع وهو قول الفقهاء كافة وقال
القاضي أبو بكر رحمه الله لا يحصل الإجماع إلا باجتماع الخاص والعام
فعلى هذا حقيقة الإجماع اتفاق مكلفي أهل العصر ولا يعتبر انقراضهم
في حقيقة الإجماع لأن ما أجمعوا عليه حق وصواب في أي وقت فلا يجوز
طريان ما يبطله عليه فصل معنى الصحابي هو الصحابي من صحب الرسول
من صحب الرسول عليه السلام وهذا صحيح لأن كل من صحبه فهو صحابي
ومن لا صحبة له فليس بصحابي وليس من شرطه أن يكون عالما بل قد
يكون عالما ويكون عاميا إلا أن له حرمة الصحبة وإن لم يكن له حرمة
العلم فصل التابعي من صحب الصحابة فكل من صحب الصحابة ولقيهم
كان تابعيا ومن لم يصحب الصحابة فليس بتابعي فصل حقيقة
الجدل هي الجدل تردد الكلام بين اثنين إذا قصد كل واحد منهما تصحيح
قوله ليدفع قول صاحبه فكل ما هذا سبيله فهو جدل وما ليس
هذا سبيله فليس بجدل فصل الجدل مأخوذ من الإحكام الانزي
إلى قولهم درع مجدولة إذا كانت محكمة نسجها وحبل مجدول
إذا كان محكم الفتل فصل في أقسام الجدل هي الجدل على ضربين
ما هو مأمور به ومنهي عنه فالمأمور به ما قصد به وجه الله عز وجل
والتوصل إلى الحق ودفع الباطل وعلى هذا ورد قوله تعالى وجادلهم

بالتي هي احسن وقوله تعالى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
والمنهي عنه ما قصد به الرياء والتوصل الى الباطل ودفع الحق فهو
محرم وصاحبه معاقب عليه وعلى هذا ورد قوله تعالى وجادلوا
بالباطل ليدحضوا به الحق وقوله تعالى ما ضربوه لك الا جدلا بل هم قوم
خصمون فصل كل نظر جدل وليس كل جدل نظرا لان النظر
يصح حقيقته من الواحد وحقيقة الجدل لا تصح من الواحد فكل مجادل
مناظر وليس كل ناظر مجادل الا لما بيناه فصل المناظر والمجادل المعنى
واحد لان المناظرة لا تتم الا من اثنين كما لا تتم المجادلة الا من اثنين
فصل في معنى السوال هي السوال هو الاستخبار وقيل السوال
طلب الحكم فصل في معنى الجواب هي الجواب هو الاخبار عما تضمنه
السوال فكل جواب اخبار وليس كل اخبار جوابا لان الامر بالشي
ابتدا اخبار وليس بجواب فصل في معنى الاستخبار هي الاستخبار
هو طلب الخبر وهذا الحد يدخل في السوال الجدلي فاما ان يكون حد
النوع السوال فلا الا ترى ان قول العبد لله عز وجل اغفر لي
وارحمني سوال وليس باستخبار فكل استخبار سوال وليس كل
سوال استخبارا فصل في اقسام السوال هي السوال يقع
على وجوه سوال استعلام نحو قوله تعالى قالوا اتجعل فيها من
يفسد فيها ويسفك الدما وسوال تقرير نحو قوله تعالى وما
تلك بيمينك يا موسى وقوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني
وسوال تذكير نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما غرك بربك الكريم
وسوال تنبيه نحو قوله تعالى اتعبدون ما تنحتون نبههم على انه

50

لا يكون عبادة ما هو مخلوق ونحو قوله عليه السلام اينقص الرطب اذا
يبس قالوا نعم قال فلا اذا وقيل هذا تقرير منه ايضا فصل السوال
على ضربين سوال تخيير وسوال تفويض فاما سوال التخيير فهو ان يخير وينبع
عما عداه نحو ان تقول اتقول كذا ام كذا وسوال التفويض ان تفوض
الجواب اليه فيقول ما تقول في كذا وقيل سوال التخيير ما كان جوابه
جزوا من السوال نحو ان تقول لم كان كذا ولم يكن كذا وسوال التفويض
ان لا يكون في جوابه شي منه نحو ان يقول كيف فلان فيقول كذا
فلا يكون فيه شي منه فصل في اقسام السوال في السوال ينقسم
اربعة اقسام كل قسم منها يفتقر الى الجواب السوال الاول
السوال عن المذهب فيقول ما تقول في كذا فيقول المسوول كذا
والثاني السوال عن الدليل فيقول ما دليلك فيقول كذا والثالث
السوال عن وجه الدليل فيقول وما وجه الدليل منه فيبينه المسوول
الرابع السوال على وجه الاعتراض عليه والقدح فيه فيلزمه
الجواب عنه فصل السوال على ضربين سوال مطلق يقتضي جوابا
مطلقا فذلك صحيح وسوال يقتضي التفصيل فاذا اطلقه كان مخطيا
والمجيب عنه مخطي من غير تفصيل مثاله ان يسال ما قولك في الروية
فاذا قال جايزة كان مخطيا لان الكلام في الروية في موضعين في
جواز الروية وفي وقوعها فيحتاج ان يقول عن اي فصل تسالني
وهكذا اذا قال ما تقول في جلد الميتة هل يطهر بالدباغ فـ
عنده ان جلد الكلب والخنزير لا يطهر فيحتاج ان يفصل ومتى اطلق
الجواب كان مخطيا فصل السايل هو الطالب للحكم وقيل هو المستفتي
واما المجيب فهو المخبر عما يتضمن السوال فصل المناظر و

على ثلاثة اصناف سايل ومسوول ومذيب واعلاهم رتبة المسوول
ثم المذيب ثم السايل فاما السايل فهو الطالب للحكم فصل واما
المسوول في عرف الفقها فهو من يسال عن حكم شرعي او عقلي واما
المذيب فهو من ينصر كلام السايل على المسوول وقيل المذيب هو
النايب عن السايل فصل في معنى الاجتهاد هو الاجتهاد بذل الوسع
وقيل الاجتهاد ما ناله المجتهد كان مجتهدا وقيل المجتهد ما اشتق
اسم المجتهد فصل في بيان معنى المجتهد هو المجتهد من له الاجتهاد
من لا اجتهاد له فليس بمجتهد وقيل المجتهد هو المستنبط ومن لا
استنباط له فليس بمجتهد ولهذا قال الله تعالى لعلمه الذين
يستنبطونه منهم فصل في بيان معنى الراي هو الراي هو استخراج
صواب العاقبة وقيل الراي هو القياس ولهذا سموا اصحاب
ابي حنيفة اصحاب الراي فصل في معنى الفتيا هو الفتيا هو الا
خبار بالحكم الشرعي الصادر ممن هو اهله وهذا اصح لتميزه مما
ليس بالفتيا لان خبر المخبر عن النبي صلى الله عليه اخبار عن الحكم الشرعي
وليس بالفتيا فكل فتيا خبر وليس كل خبر فتيا وقيل الفتيا ما له
كان المفتي مفتيا وقيل الفتيا ما اشتق منه اسم المفتي فصل
في معنى المفتي هو المفتي من له الفتيا وقيل المفتي هو المخبر بالحكم الشرعي
مع كونه من اهل الفتيا هذا صحيح لان العامي اذا اخبر عن قول الفقها
فليس بمفتي وان كان مخبرا عن الحكم الشرعي لانه ليس من اهله فكل
مفتي مخبر وليس كل مخبر مفتيا وما ذكرناه من الحد يشمل النبي
صلى الله عليه والايمة ومن بعدهم من الفقها وقيل المفتي هو
المخبر عن الحكم الشرعي مع كونه من اهل الاجتهاد وهذا اصح اذا قلنا
ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز له الاجتهاد في احكام



فاما اذا قلنا انه لا يجوز له الاجتهاد فلا يصح هذا الحد فصل في بيان
شرايط المفتي من شرطه ان يكون مجتهدا عارفا بطرق الاحكام
حافظا لكتاب الله وسنة رسوله المواضع التي تتعلق بها ذكر
الاحكام والحلال والحرام دون ما عداه ويكون عارفا باحكام الخطاب
وموارد الكلام من الحقيقة والمجاز والعام والخاص وغير ذلك من
اقسام الكلام على ما بيناه ويكون عارفا بطرف من اللغة لئلا يخفى
عليه مراد الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم وخطابهما و
يكون عارفا بالاجماع والقياس ويكون بالغا عاقلا عدلا لان الفاسق
والصبي والمجنون لا يقبل خبرهم فكيف الفتيا فصل في معنى الاستفتا
الاستفتا هو الاستخبار عن الحكم الشرعي من غير وجه النظر وعلى
هذا ورد قوله تعالى ويستفتونك في النسا قل الله يفتيكم فيهن
وقوله فاستفتهم واما المستفتي فهو المستخبر عن الحكم الشرعي
على غير وجه النظر فكل مستفتي مستخبر وليس كل مستخبر مستفتيا لان
السايل على وجه النظر مستخبر وليس بمستفتي في عرف الفقها
فصل في بيان معنى التقليد هو التقليد هو قبول الامر من غير حجة و
قولنا من غير حجة احتراز من قول النبي صلى الله عليه لانه حجة بنفسه
فصل في بيان معنى التقليد الاحكام على ضربين عقلي وشرعي
فالعقلي لا يجوز فيه التقليد كمعرفة الصانع سبحانه ومعرفة الرسول
صلى الله عليه وغير ذلك والشرعي ضربان ما يعلم من دينه عليه
السلام ضرورة كالصلاة والزكاة وغير ذلك فهذا لا يجوز فيه التقليد
وضرب لا يعلم الا بالنظر كفروع العبادات وهذا يجوز فيه التقليد
فصل في معنى الاداء والقضا هو الادا كل فعل اتي به في وقته وهذا
صحيح لانه يتميز به عما ليس باداء والقضا كل فعل يؤتى به في غير وقته

وقد يستعمل القضا فيما يفعله في الوقت ثانيا اذا بان فساد
الاول وذلك على طريق المجاز والا في الحقيقة هو ادا ولو قيل ان ما ياتي
به ثانيا في الوقت بعد ظهور فساد الاول اعادة وما ياتي به بعد
خروج الوقت قضا كان اولى فكل قضا اعادة وليس كل اعادة
قضا لان ما يعاد بعد الغشا في وقت الاعادة اعادة وليس بقضا
واما المودي فهو الفاعل للعبادة في وقتها والقاضي بعد فوات
فهو فاعل العبادة بعد فوات وقتها فصل في بيان حقيقة معنى
الخطاب هي معنى الخطاب هو القياس فكل قياس هو معنى الخطاب
نحو قوله يسيانه ويصدكم عن ذكر الله او دعا المعنى تحت الخطاب
وهو الصد عن ذكر الله فكل اشراب يمنع عن ذكر الله فهو حرام
فصل اذا ثبت ان معنى الخطاب هو القياس فكل قياس معنى
الخطاب وليس كل خطاب معنى القياس فصل في حد القياس
اختلفت عبارات الاصوليين فيه فقيل القياس حمل احد المعلومين
على الاخر لمعنى جامع بينهما وقيل القياس رد فرع الى اصل
لبعض الاحكام لمعنى يجمع بينهما وقيل حمل فرع على اصل في حكم العلة
جامعة بينهما وهذه كلها صحيحة لاطرادها وانعكاسها و
لم يبين هاهنا ليس بقياس وقيل القياس اعتبار الشي بالشي
وقيل موازنة الشي بالشي وقيل القياس هو الاجتهاد
وهذا ليس بمستقيم لان حمل المطلق على المقيد وقضا الخاص
بالعام من الاجتهاد وليس بقياس وقيل القياس هو فعل القايس
وهذا ليس بصحيح لانه يقتضي ان يكون فاعل القايس قياسا وقيل
القياس الامارة على



الحكم وهذا ايضا ليس بصحيح لان زوال الشمس امارة على دخول وقت
الظهر وليس بقياس وهكذا طلوع الفجر امارة على دخول
وقت الصبح وليس بقياس فصل في حد القايس هو القايس من
له القياس وقيل القايس هو المستخرج للحكم وقيل القايس
هو المستنبط للمعاني وقيل القايس هو المجتهد فصل فيما يشتمل
عليه القياس القياس يشتمل على اربعة اشيا اصل وفرع وعلة
وحكم فصل في بيان حد الاصل هو الاصل ما ثبت حكمه بنفسه فكل
ما ثبت حكمه بنفسه فهو اصل وما ثبت حكمه بغيره فليس باصل
وقيل الاصل ما ثبت حكمه بلفظ يتناوله وقيل الاصل ما علم بالضرورة
وهذا ليس بمستقيم لان الشي المختلف فيها بعضها اصل لبعض وليست
معلومة ضرورة وفي الحقيقة الاصل هو خبر الله عز وجل عن
الحكم وقيل الاصل ما ثبت به حكم غيره وهذا ليس بصحيح لان
عندنا العلة الواقعة في الذهب والفضة صحيحة وان لم يتعد
الى غيرهما فصل في معنى الفرع هي الفرع ما ثبت حكمه بغيره
وهذا صحيح لان كل ما لا يثبت حكمه بغيره فليس بفرع فصل في بيان
معنى العلة هي العلة هي الجالبة للحكم وقيل هي العلة المقتضية
للحكم وقيل العلة ما اثارت الحكم فصل في اقسام العلة هي
العلة على ضربين عقلية وشرعية فالعقلية نحو الحركة هي العلة في
كون المتحرك متحركا والسكون علة في كون الساكن ساكنا والعلم
علة في كون العالم عالما والقدرة علة في كون القادر قادرا
وغير ذلك وهي علة لنفسها لا يصح وجودها من غير حكمها ولا وجود
حكمها من غيرها فصل واما العلة الشرعية فنحو الشدة المطربة

في كون النبيذ محرمًا ونحو الطعم مع الجنس وفي تبر جريان الربا
في الأشياء الأربعة ونحو كونه جنسًا ثمن في الغالب وغير ذلك وهذه
علة بجعل جاعل وهو الشرع وقد كانت مع وجودها قبل الشرع
ولا حكم لها ويصح وجود الحكم لعلة سواها ومن غير علة ولنا تسمى
العلة الشرعية علة على طريق المجاز والاتساع والاولى الحقيقة
فالعلة ما اوجب بنفسها وهي العلة العقلية فاما التي يوجب
الحكم لغيرها فليست بعلة في وضع المتكلمين وانما هي امارة على
الحكم فصل في معنى المعتل هو المحتج بالعلة وقيل المعتل
هو المنتزع للعلة واما المعلل فقيل المعلل وفي المعتل معنى واحد
لانه يقال اعتل بكذا وعلل بكذا وقيل المعلل هو الناصب للعلة
كما ان المتحرك هو الفاعل للحركة واما المعتل له فهو الحكم وقد
يعبر به عن السايل مجازا واما المعتل به فهو العلة لا غير واما
الاعتلال فهو انتزاع العلة وقد يعبر به عن العلة مجازا فقال
علتك واعتلالك فصل العلة والمعتل معنى واحد فصل المعلول هو
الحكم مثل المدلول هو حكم الدليل لذلك المعلول هو حكم العلة وهو قول
القفال وحكي عن ابي علي الطبري انه قال المعلول هو الذات الذي
يوجد بها العلة مثل الخمر والبر كالمريض المعلول ذاته والمرض علة
له وهذا غلط لان المعلول ما اثرت فيه العلة وتاثير العلة في الحكم
الذي هو التحريم لا في الذات الذي هو البر والشراب فصل في
بيان معنى الحكم هو الحكم ما جلبته العلة وقيل الحكم ما اقتضته العلة
وقيل الحكم ما افادته العلة وقيل ما اثارته العلة فصل في اقسام
الحكم هو الحكم على ضربين عقلي وشرعي فاما العقلي فعلى ضربين منه

ما يصدر



يصدر عن وجود معنى ومنه ما هو ثابت لا لمعنى فاما ما هو ثابت
لا لمعنى نحو قولنا شي موجود ومعلوم وقديم ومحدث وغير ذلك واما
ما يصدر عن وجود معنى هو علة له فنحو قولنا المتحرك والساكن والعالم
والقادر والمدبر والمتكلم والسميع والبصير هذه الاحكام كلها صادرة
عن معاني موجودة ولا يصح ثبوتها شاهدا وغايبا الا عند وجودها
فلا يصح تقدير عالم لا علم له كما لا يصح تقدير علم لا لعالم وهذا في نهاية الوضوح
لانه قد ثبت استحالة فاعل لا فعل له وكاتب لا كتابة له وبان لا بناء له كما
يستحيل تقدير فعل لا لفاعل وكتابة لا من كاتب او بناء لا من بان
ولا جواب للمخالف عن هذا فصل واما الحكم فعلى ضربين معلل وغير
معلل فاما ليس بمعلل فنحو وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج و
اعداد ركعات الصلاة ومقدار المخرج منها وعدد الصوم و
تعيين الميقات والوقوف هذا كله غير معلل وهكذا تحريم الزنا
والغصب والسرقة وغير ذلك من المنهيات واما المعلل فنحو
تحريم الزنا وتحريم الخمر وغير ذلك من الاحكام التي عللها صاحب الشرع
فصل في بيان معنى الطرد هو الطرد وجود الحكم بوجود العلة وقيل
الطرد وجود الحكم بوجود معنى وهذا اولى لانه يشمل طرد العلة و
الدليل لان من شان الدليل اطراده كما ان من شان العلة اطرادها فالحد
الاول يختص بطرد العلة دون الدليل والثاني يشملهما لان كل علة
معنى وان لم يكن كل معنى علة لان الدليل معنى وليس بعلة فصل في بيان
العكس هو العكس هو عدم الحكم لعدم العلة وهذا صحيح لان العكس
انما يستعمل في العلة دون الدليل لان من شرط العلل العقلية
انعكاسها وليس من شرط الدليل انعكاسه فصل في بيان التاثير
التاثير هو زوال الحكم لزوال العلة فعلى هذا لا يكون فرق بين

التاثير في العكس واليه يذهب القاضي ابو الطيب رحمه الله والصحيح
ان يقال التاثير زوال الحكم لزوال العلة في موضع ومن اصحابنا من قال
يجب زوال الاصل العلة ومنهم من قال لا فرق ان يزول الحكم بزوال
العلة في موضع من الاصل ومن ساير الاصول وهذا هو الصحيح واليه يرجع
القاضي رحمه الله فعلى هذا الفرق بين العكس والتاثير ظاهر لان
العكس هو زوال الحكم لزوال العلة في جميع المواضع واي موضع كانت
والتاثير زواله بزوال العلة في موضع وهذا فرق ظاهر فصل في
بيان النقض هو النقض وجود العلة مع عدم الحكم وقيل وجود المعنى
ولا حكم والنقض يفسد بلا خلاف بين الفقها والاصوليين وعدمه
شرط في صحة العلة وليس بدليل على صحتها عند المحصلين من اصحابنا وانهم
لا يعتبرون مجرد الطرد بل يعتبرون انضمام معنى اخر اليه من نص او اجماع
او تاثير او شبه فصل النقض والمناقضة والبطلان المعنى واحد
فلا فرق ان يقال هذا القياس منتقض او باطل الا ان البطلان يستعمل
في غير المناقضة والمناقضة لا تستعمل في موضع البطلان لان العلة
اذا لم يكن لها تاثير كانت باطلة وان لم تكن منتقضة فكل نقض بطلان
وليس كل بطلان نقضا فصل في بيان الفرق بين الشرط والطرد هو
الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الشرط من جملة اوصاف الاحكام
والطرد من جملة اوصاف العلل التي يثبت بها الاحكام الثاني ما
ذكرناه من ان الشرط يصح الحكم بصحته ويفسد بفساده والطرد لا
يدل بمجرده على صحة العلة وقيل الفرق بينهما ان الشرط مستفاد
من جهة الشرع قولا او معنى والطرد ما يتعلق بفعل القايس
وهذا فيه نظر فصل في بيان معنى الكسر هو الكسر وجود

وجود معنى العلة بلا حكم والفرق بين الكسر والنقض ان النقض يرد على
لفظ العلة بحسب ما وضع له ويختلف الامر في الجواز والوجوب و
الكسر يرد على معنى العلة على وجه واحد لا يختلف وقيل الفرق
بينهما ان النقض يمنع الفرق والكسر لا يمنع ومن اصحابنا من قال
هذا لا يصح لان الكسر هو افساد المعنى وهو ابلغ في الابطال
فكان اولى بمنع الفرق والصحيح ان الفرق بينهما ما ذكرناه في
اول الفصل وقيل الكسر ما ينبني على فساد العلة بكل حال و
النقض ينبني على فسادها في الحكم المختلف فيه ولا يمتنع ان يكون علة
في حكم اخر فصل في معنى القلب هو القلب هو مساواة الخصم
المستدل في العلة والاصل وقيل القلب هو الاشتراك في
الدليل فصل في معنى المعارضة هو المعارضة مدافعة
احد الخصمين الاخر بمثل دليله او بما هو اقوى منه وقيل المعارضة
مقابلة الخصم في الدعوى ومساواته فيها في الدلالة بخلاف
حكمه وبما نعته من وجه دلالته فكل مناقضة معارضة من حيث
انه يمنع بها صحة كلام الخصم وليس كل معارضة مناقضة
لاختلاف حقيقتهما وقيل المعارضة مقابلة العلة بالعلة
وهذا يختص بمعارضة القياس وما قبله يعم جميع الادلة من
الكتاب والسنة واجماع الامة فصل في معنى الفرق هو الفرق
هو منع تعدي علة الاصل الى الفرع وهذا نوع من المعارضة
ويفتقر الى اصله في علة الفرع دون علة الاصل وقيل يفتقر
في الموضعين معا وقيل يفتقر في علة الاصل دون الفرع والاول

الصحيح لأن المعارضة في علة الأصل مانع فلا يفتقر الى ما يشهد له
وفي علة الفرع مبدع للحكم فيفتقر الى ما يشهد له والصحيح قوله لما قلنا
في المبتدا عينين فصل في بيان الفرق بين المعارضة والفرق
المعارضة ما يكون من أصل اللغة والفرق ما يأتي بها من
غير أصلها ولهذا اختلفوا في المعارضة المبتداة من غير
أصل اللغة فقيل لا يقبل لأنه فرض مسئلة على المسؤول
ولم يختلفوا في الفرق فدل على أن أحدهما غير الآخر فصل
في بيان معنى الترجيح هو الترجيح مزية لتقديم أحد الدليلين
على الآخر فصل في بيان معنى الانقطاع هو الانقطاع هو العجز
عن بلوغ الغرض وهذا صحيح لأن كل ما هذا حاله فهو عاجز
ومن هو بخلافه فليس بعاجز وبالله التوفيق آخر الكتاب
والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد خاتم
النبيين وعلى آله الطيبين وصحبه المنتجبين وسلم
تسليما وتم النسخ في اليوم التاسع والعشرين
من شوال من شهور سنة سبعين وخمسمائة على يد
صاحبه ابي البركات محمد بن الموفق بن سعيد بن علي الخطيبي
من أهل ستواخبوشان خراسان بورك له فيه ووفقه
الله من فوائده بفضله ورحمته
وقواه على طاعته وحسن عبادته
ودفع عنه وعن جميع المؤمنين شر كل
ظالم غاشم وكافر ومعاند وعلى الظلم والكفر



ذكر الامام الدميري في كتاب حياة الحيوان الكبرى قال وفي وفيات الأعيان
في ترجمة ابي الهذيل محمد بن الهذيل العلاف البصري شيخ البصريين في الاعتزال
قال خرجت من البصرة على برذون اريد المامون وبغداد فصرت الى دير
هرقل فاذا رجل مشدود في حائط الدير فسلمت عليه فرد على السلام وحملق
الي ثم قال امعتزلي انت قلت نعم قال وأمامي انت قلت نعم قال أنت
أبو الهذيل العلاف قال انا ذلك قال هل للنوم لذة قلت نعم قال
فمتى تجدها صاحبها فان قلت مع النوم اخطأت فانه ذاهب العقل
وان قلت قبل النوم اخطأت ايضا لانك قد احلت على عدم وان قلت
بعد النوم غلطت لانه شيء قد انقضى فتحير فهمي وجال في خاطري وهمي
وقلت له قل انت حتى اسمع منك فانقل عنك قال بشرط ان تسال
صاحب هذا الدير ان لا تضربني يومي هذا فسألته فاجابت فقال
اعلم ان النعاس داء يحل بالبدن دواؤه النوم فاستحسنت ذلك
منه وهممت بالانصراف فقال يا ابا الهذيل قف واستمع مثله

فايدة للضارب

يكتب على قطعة خشب من حميز هذه الحروف مفرقة كما ترى وهي ز ه د ك د ر زات وتاخذ مسمارا من بيطار وتدقه على راس الحرف الاول وتامر صاحب الوجع ان يضع اصبعه على محل الوجع ثم تكرر هذه الرقية وهي زهدك د رزات وله ما سكن في الليل والنهار وهو السميع العليم

زارت ممحصة الذنوب وودعت | تبًّا لها من زاير ومودّع
باتت معانقتي وبت ضجيعها | ولهيبها وزفيرها في اضلعي
قالت وقد عزمت على ترحالها | ماذا تريد فقلت الا ترجعي

اللهم انت الابدي القديم الاول وعلى فضلك وجودك المعول وهذا عام جديد قد اقبل اسالك فيه العصمة من الشيطان واوليايه والعون على هذه النفس الامارة بالسوء والاشتغال بما يقربني اليك يا ذا الجلال والاكرام

فايدة للصادع يوخذ على اسم الدنو خل بكر وماورد وزعفران وافيون

الامام الشافعي رضي الله عنه

وضرورة قد غطيت بتجمل
قد خالطته محنة فتجملي
والهم مفترق وما احد خلي
يضحي اليك على ثياب تجملي

ومن فاقة مستور مروءة يحي
وبنيهم من محنة قلب يحيى
والناس عند كل البلي
لو يعود والهم لابس لجر

وكم لله من لطف خفي يدق خفاه عن فهم الذكي